جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

أهمية ودور الأمن الحضري في الحد من الجريمة في المدن الفلسطينية "دراسة تحليلية لمدينة نابلس"

إعداد
محمد توفيق محمد "الحاج حسن"

إشراف
الدكتور علي عبد الحميد
الدكتور فيصل الزعنون

قدمت هذه الأطروحة إستكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في التخطيط الحضـــري والإقليمـــي ، بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
2007م.

أهمية ودور الأمن الحضري في الحد من الجريمة في المدن الفلسطينية: دراسة تحليلية لمدينة نابلس

إعداد

محمد توفيق محمد "الحاج حسن"

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ 15 /2007/7 وأجيزت

أعضاء لجنة المناقشة

التوقيع

1. الدكتور علي عبد الحميد (مشرفاً ورئيساً) .....
2. الدكتور فيصل الزعنون (مشرفاً ثانياً) .....
3. الدكتور إياد البرغوثي (ممتحناً خارجياً) .....
4. الدكتور زياد سنان (ممتحناً داخلياً) .....

الإهداء

الى أصحاب الأيادي البيضاء... أبي وأمي
الى سندي وأحباب قلبي ..... إخوتي التسعة
الى أبنائي الأحباء .... توفيق ... وعمر
إلى كل الذين يحتفظون في قدسية الصداقة ....أصدقائي جميعا
الى التواقين ان يعيشوا بأمن وأمان .... أبناء شعبي
الى أولئك المتنقلين من عتمة إلى عتمة .....
ينتظرون الفجر .....

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على اشرف الخلق والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ، أتقدم بالشكر والعرفان إلى كل اللذين ساهموا لإنجاز هذا البحث ، واخص بالذكر الدكتور الفاضل علي عبدا الحميد ، والدكتور الفاضل فيصل الزعنون اللذان بذلا جهدا" عظيما" ووقتا" كبيرا" وثمينا" لمتابعتي والإشراف على بحثي هذا، والدكتور عبد الخالق عيسى على تدقيقه اللغوي ، كما أتوجه بالشكر إلى مديرية الشرطة في محافظة نابلس، وخاصة المباحث العامة، لتقديمهم المعلومات القيمة والإحصاءات الدقيقة المتوفرة لديهم من اجل إتمام هذا البحث ، كما أتوجه بالشكر إلى العاملين في مكتبة الجامعة، لما بذلوه من جهد و مساعده ، ولا أنسى كل الأصدقاء والمخلصين في هذا الوطن الغالي.

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
إجازة الأطروحة	ب
الإهداء	ت
شكر وتقدير	ث
فهرس المحتويات	ج
فهرس الجداول	د
فهرس الملاحق	ر
الملخص	ز
الفصل الأول: مقدمة الدراسة ومنهجيتها	
1:1 مقدمة الدراسة	2
2:1 مشكلة الدراسة وأهميتها	3
3:1 أهداف الدراسة	4
4:1 خطة الدراسة ومنهجيتها	4
5:1 مصادر المعلومات	5
6:1 لمحة عامة عن مجتمع الدراسة (مدينة نابلس)	6
7:1 محتويات الدراسة	12
الفصل الثاني: مفاهيم الدراسة	
1:2 مقدمة	14
2:2 مفهوم الأمن	15
3:2 أهمية الأمن	16
4:2 مظاهر ومقومات الأمن	17
5:2 أبعاد ومستويات الأمن	19
6:2 أنواع الأمن	20
7:2 الأمن الحضري	24
8:2 البحث العلمي والأمن الحضري	24
9:2 مفهوم الجريمة	25
10:2 المفهوم القانوني للجريمة	27
11:2 المفهوم الاجتماعي للجريمة	28

الموضوع	الصفحة
الفصل الثالث: الاتجاهات النظرية في تفسير الجريمة وتطبيقاتها	
1:3 مقدمة	31
2.3 الاتجاه الجغرافي	32
3.3 الاتجاه البيولوجي	34
4.3 الاتجاه النفسي	36
5.3 الاتجاه الاجتماعي	38
6.3 الاتجاه الاقتصادي	43
7.3 علاقة الجريمة بالبيئة العمرانية	46
8.3 دور التخطيط العمراني في الحد من الجريمة	48
9.3 دراسات تطبيقية حول الجريمة	55
الفصل الرابع: الجريمة في الضفة الغربية وفي نابلس بشكل خاص	
1:4 مقدمة	60
2:4 حجم الجريمة والانحراف في الضفة الغربية	64
3.4 أنواع الجرائم وتوزيعاتها	69
4.4 فعالية الأجهزة الأمنية للقضايا الإجرامية	72
5.4 الجريمة في محافظة نابلس	73
6.4 توزيع الجرائم في محافظة نابلس حسب النوع	75
7.4 التوزيع الزمني للقضايا الإجرامية	77
8.4 جرائم القتل	78
الفصل الخامس: إجراءات وطريقة الدراسة الميدانية	
1:5 منهجية الدراسة الميدانية	89
2.5 مجتمع الدراسة	89
3.5 عينة الدراسة	89
4.5 أداة الدراسة	93
5.5 إجراءات الدراسة	93
6.5 متغيرات الدراسة	93
7.5 المعالجة الإحصائية	94

الموضوع	الصفحة
الفصل السادس: نتائج الدراسة	
1.6 تحليل البيانات	97
2.6 النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة	97
3.6 النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة	106
الفصل السابع: النتائج والتوصيات	
1.7 النتائج	118
2.7 التوصيات	125
المصادر والمراجع	131
الملاحق	138

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
جدول رقم (4.1)	توزيع الجريمة بمحافظات الضفة الغربية لعام 2004	65
جدول رقم (4.2)	توزيع الجرائم المرتكبة في كل محافظة ارتباطا بعدد السكان	66
جدول رقم (4.3)	توزيع جرائم القتل حسب فئات الأعمار	83
جدول رقم (4.4)	توزيع المجني عليهم حسب أعمارهم	85
جدول رقم (4.5)	توزيع جرائم القتل بإطلاق النار حسب المحافظة	86
جدول رقم (5.1)	توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر	90
جدول رقم (5.2)	توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس	90
جدول رقم (5.3)	توزيع عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي	91
جدول رقم (5.4)	توزيع عينة الدراسة حسب متغير الحالة الزوجية	91
جدول رقم (5.5)	توزيع عينة الدراسة حسب متغير السكن	92
جدول رقم (6.1)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لدرجة شعور الناس الأمن في مدينة نابلس	98
جدول رقم (6:2)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفئات متغير العمر	107
جدول رقم (6:3)	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لفحص دلالة الفروق في درجة شعور الناس بالأمن تعزى لمتغير العمر	107
جدول رقم (6:4)	نتائج اختبار شيفيه للمقارنة البعدية بين فئات متغير العمر	108
جدول رقم (6:5)	نتائج اختبار "ت" لمجموعتين مستقلتين لفحص دلالة الفروق في درجة شعور الناس بالأمن في مدينة نابلس تعزى لمتغير الجنس	109
جدول رقم (6:6)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفئات متغير المستوى التعليمي	109
جدول رقم (6:7)	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لفحص دلالة الفروق في درجة شعور الناس بالأمن تعزى لمتغير المستوى التعليمي	110
جدول رقم (6:8)	نتائج اختبار شيفيه للمقارنة البعدية بين فئات متغير المستوى التعليمي	110

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
جدول رقم (6:9)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفئات متغير الحالة الاجتماعية	111
جدول رقم (6:10)	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لفحص دلالة الفروق في درجة شعور الناس بالأمن تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية	111
جدول رقم (6:11)	نتائج اختبار " أقل فرق دال " للمقارنة البعدية بين فئات متغير الحالة الاجتماعية	112
جدول رقم (6:12)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفئات متغير المهنة	113
جدول رقم (6:13)	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لفحص دلالة الفروق في درجة شعور الناس بالأمن تعزى لمتغير المهنة	113
جدول رقم (6:14)	نتائج اختبار شيفيه للمقارنة البعدية بين فئات متغير المهنة	114
جدول رقم (6:15)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفئات متغير مكان السكن	115
جدول رقم (6:16)	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لفحص دلالة الفروق في درجة شعور الناس بالأمن تعزى لمتغير مكان السكن	115
جدول رقم (6:17)	نتائج اختبار شيفيه للمقارنة البعدية بين فئات متغير مكان السكن.	116

فهرس الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
ملحق رقم (1)	استبانة الدراسة	139
ملحق رقم (2)	إحصائيات وبيانات حول الجريمة في الضفة الغربية	142

أهمية ودور الأمن الحضري في الحد من الجريمة في المدن الفلسطينية:
دراسة تحليلية لمدينة نابلس

إعداد
محمد توفيق محمد "الحاج حسن"
إشراف
د. علي عبد الحميد
د. فيصل الزعنون

الملخص

شهدت المدن الفلسطينية، ومنها مدينة نابلس، خلال السنوات العشر الماضية، خصوصاً منذ التوقيع على اتفاقية أوسلو وانتقال السلطة إلى الجانب الفلسطيني، تطوراً عمرانياً ملحوظاً وزيادة في أعداد السكان وحجم الهجرة السكانية، وقد انعكس هذا التطور تلقائياً على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في الكثير من هذه المدن. وبالمقابل فقد كان لهذا التطور العمراني والانفتاح الاقتصادي والثقافي بعض الآثار السلبية على الوضع الأمني والاجتماعي في تلك المدن، تمثل في ظهور بعض الجرائم والظواهر السلبية مثل الإدمان على المخدرات والانحراف السلوكي.

الهدف الرئيسي لهذه الأطروحة هو دراسة وتحليل أنماط ومسببات تلك المشاكل الاقتصادية والاجتماعية ومنها الجرائم في المدن الفلسطينية بشكل عام ومدينة نابلس بشكل خاص، وكذلك دراسة أهمية ودور الأمن الحضري في الحد من هذه الجرائم.

ولتحقيق هذا الهدف تم دراسة المفاهيم المتعلقة بالأمن الحضري والجريمة، وكذلك الاتجاهات النظرية في تفسير الانحراف والجريمة، بالإضافة إلى دراسة وتحليل واقع الجريمة في الضفة الغربية بشكل عام ومدينة نابلس بشكل خاص بالاعتماد على الاحصاءات المتوفره لدى الاجهزة الأمنية المعنية. واعتمدت الدراسة في منهجيتها على المنهجين الوصفي والتحليلي،

بالإضافة إلى نتائج الإستبانة التي وزعت على عينة مختارة من أحياء مدينة نابلس وشملت على مجموعة من الأسئلة حول درجة شعور سكان المدينة بالأمن.

وأشارت نتائج الدراسة إلى أهمية العامل السياسي والأمني في عدم الاستقرار الأمني في الأراضي الفلسطينية بشكل عام ومدينة نابلس بشكل خاص، وذلك بسبب استمرار الاحتلال الإسرائيلي والنتائج السلبية التي تمخضت عن العملية السياسية والسلبيات التي رافقت انتفاضة الأقصى، ومنها ارتفاع معدلات البطالة ومعدلات الفقر وتدمير البنية الأساسية للاقتصاد الوطني وزيادة الإجراءات القمعية من حواجز وجدار فصل عنصري. أيضاً أظهرت الدراسة مساهمة البيئة الداخلية لمدينة نابلس وطبيعة العمران والحياة الاقتصادية في ارتفاع معدلات الإجرام في مناطق محددة وخصوصا المناطق التي تعرف بالمناطق الفقيرة المتخلفة والتي تمتاز بارتفاع الكثافة السكانية وازدحام بيوتها بالإضافة الى المناطق التي تشهد تنوعا كبيرا بين السكان.

وأوصت الدراسة بضرورة تفعيل دور الوزارات والمؤسسات الحكومية ذات العلاقة بموضوع الأمن مثل وزارات العدل والتربية والتعليم والداخلية وما يتبعها من أجهزة أمنية، كذلك أكدت على أهمية إيجاد أولويات في القضايا الأمنية لدى الجمهور وأهمية التوعية في هذه القضايا. وأخيراً أوصت الدراسة بتشكيل مركز علمي متخصص في مجال إعداد الدراسات والأبحاث العلمية وتوفير المعلومات وتنظيم برامج التوعية حول الجريمة والانحراف السلوكي، ووضع خطط إستراتيجية لمقاومة الجريمة وتحقيق الأمن المجتمعي.

الفصل الأول

مقدمة الدراسة ومنهجيتها

1:1 مقدمة الدراسة

2:1 مشكلة الدراسة وأهميتها

3:1 أهداف الدراسة

4:1 خطة الدراسة ومنهجيتها

5:1 مصادر المعلومات

6:1 لمحة عامة عن مجتمع الدراسة (مدينة نابلس)

7:1 محتويات الدراسة

الفصل الأول

مقدمة الدراسة

1.1 المقدمة :

يمكن أن ننظر للمدينة على أنها محصلة للتفاعل بين العناصر المادية المحسوسة (الجانب العمراني أو الفيزيائي) والعناصر غير المادية أو غير المحسوسة (الجوانب الاجتماعية والثقافية والسياسية)، بالتالي يمكن اعتبار المدينة فضاءً لممارسة الحياة العامة، عندما نتحدث عن المدينة والأمن فنحن نبحث عن التركيبة المعقدة التي غالبا ما تصنعها المدينة في عقولنا، نحن نتعامل مع المدينة على أنها كيان ماديّ نسعى دائما لتطويره دون أن نحاول أن نرتقي بجوانبه الإنسانية التي تحتاج منا جهدا أكبر، على أننا نفاجأ دائما أن ذلك الكيان المادي لا يحقق ما نتمناه وأن هناك ما يفصلنا عنه، أو أن شيئا ما يجعلنا دائما غير مرتبطين بالمدينة في صورتها المغرقة في ماديتها، لأننا ببساطة لم نقف ونسأل أنفسنا هل الوسط المادي الذي حرصنا على تطويره مناسب لنا؟ أو هل التطور الإنساني الذي تعيشه المجتمعات يتناسب مع التطور المادي الذي تعيشه المدينة، في تجاهلنا لأسئلتها الملحة، تضعنا أمام إشكالية كبيره لها أبعاد وانعكاسات مستقبلية على صعيد المشاكل في المدينة في حالة غياب التخطيط ببعديه المادي والمعنوي.

تزداد مشكلة الأمن في المدن الكبيرة، نظراً لاتساع امتدادها العمراني، وزيادة كثافتها السكانية، فضلاً عن اتساع نشاطها الاقتصادي بما يصحبه عادة من ضعف في العلاقات والمفاهيم الاجتماعية التقليدية وتفاوت طبقي حاد. على الرغم من ذلك فتوجد العديد من الطرق العقابية والعلاجية والوقائية للحد من الجريمة وإشاعة الأمن في المناطق العمرانية ، كما يلعب أسلوب تخطيط وتصميم البيئة السكنية وطريقة تشكيلها دوراً هاماً وفعالاً للغاية في تقوية العلاقات الاجتماعية بين السكان، وإحساسهم بالأمن ومشاركتهم الفعالة في إيجاده، وفي تقليص الفرص المتاحة للجريمة، ورفع مستوى الأمن في الأحياء السكنية.

2.1 مشكلة الدراسة وأهميتها:

شهدت المدن الفلسطينية خلال السنوات العشر الماضية، ومنها مدينة نـــابلس، تطـــوراً عمرانياً، وبخاصة بعد التوقيع على اتفاقية أوسلو، وانتقال السلطة إلى الجانب الفلسطيني، وقـــد تزامن هذا التطور العمراني مع عودة أعداد من الفلسطينيين المقيمين في الخارج، ولا شـــك أن هناك اختلافاً ملحوظاً بين أنماط السلوك لدى هؤلاء العائدين، وتلك الموجـــودة لـــدى الســـكان المقيمين في المدن. كما انعكس تلقائياً على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في الكثير من هذه المدن.كما لعبت عمليات التحضر والهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضـــرية دورا بارزا في ظهور تناقضات ثقافية واقتصادية، في المدينة وخصوصا إذا ما أضـــفنا وجـــود المخيمات الفلسطينية التي تضم مجتمعاً غير متجانس أصلا مع بعضه البعض من جهـــة ومـــع المدينة من جهة ثانية، ويعاني منها المهاجرين من الريف بالإضافة الى الظروف القاسية التـــي عاشها ويعيشها المخيم الفلسطيني، كل ذلك يسهم وينمي هذه التناقضات الثقافيـــة والاقتصـــادية والاجتماعية والتي بدورها تسهم في إضعاف التجانس المجتمعي للمدينة، وهذا يتطلب معالجـــة علمية للحد من المشاكل المتعلقة بالأمن الحضري.

وبالمقابل فإن هذا التطور والاتساع العمراني والزيادة السكانية الناتج عـــن الاســـتقرار السياسي والانفتاح الاقتصادي والثقافي كان له بعض الآثـــار الســـلبية علـــى الوضـــع الأمنـــي والاجتماعي في التجمعات السكنية بشكل عام، وفي المناطق الحضرية بشكل خاص. وتتمثل هذه الآثار في ظهور بعض الجرائم والظواهر السلبية مثل الإدمان علـــى المخـــدرات والانحـــراف السلوكي.

حاولت هذه الدراسة التعرف إلى أنماط تلك المشاكل الاجتماعيـــة ومســـبباتها، ومنهـــا الجرائم، ومن ثم دراسة أهمية ودور ما يعرف بالأمن الحضري في التغلب على هذه المشـــاكل والجرائم.

وقد برزت أهمية الدراسة ومبرراتها من خلال النقاط التالية :

1- كونها الدراسة الأولى في هذا المجال .

2- الحاجة الماسة لدراسة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي تعاني منها المدن الفلسطينية بشكل عام، ومدينة نابلس بشكل خاص، ووضع الحلول المناسبة لها.

3- مساعدة الجهات والمؤسسات المعنية في تشخيص وعلاج المشاكل الاجتماعية الاقتصادية في المدن الفلسطينية .

4- يمكن أن تشكل هذه الدراسة نقطة ارتكاز لأبحاث ودراسات أخرى مشابهة .

3.1 أهداف الدراسة:

سعت هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، أهمها :

1. توضيح وتحليل لمفهوم الأمن الحضري وعلاقته بالجريمة.
2. تحليل لواقع المدن الفلسطينية بشكل عام ومدينة نابلس على وجه الخصوص، من حيث الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وانعكاس ذلك على النواحي الإجرامية والإنحرافيه.
3. تحليل وتفسير بيانات الجريمة في الضفة الغربية بشكل عام، ومدينة نابلس بشكل خاص ومدى الاختلافات في معدلات الجريمة، مع محاولة رصد العوامل المؤثرة على هذه الاختلافات من خلال عمليات المقارنة.
4. التركيز على تحليل جريمة القتل على أساس أنها أبشع الجرائم وأكثرها تعقيدا وأثرها على الفرد والمجتمع.
5. قياس الشعور بالأمن لدى المواطن في مدينة نابلس من خلال عدة معايير والاتجاهات المصاحبة لذلك.
6. تحديد درجة العلاقة بين الأمن الحضري والتطور العمراني في مدينة نابلس.

7. اختبار بعض الفرضيات المتعلقة بالاتجاهات الأمنية،خصوصا لبعض المتغيرات المستقلة مثل، العمر، الجنس،المستوى التعليمي، مكان السكن.

8. محاولة الوصول الى بعض التوصيات المبنية على نتائج الدراسة، والتي تسهم في خفض معدلات الجريمة وزيادة شعور المواطنين بالأمن والأمان.

4.1 خطة الدراسة ومنهجيتها:

ارتكزت خطة الدراسة على المحاور الثلاث التالية:

(1) المحور العام والنظري: وتناول دراسة المفاهيم والنظريات والنماذج ذات العلاقة بموضوع الدراسة (الأمن الحضري، التطور العمراني، جغرافية المدن، علم الاجتماع الحضري وغيرها). واستخدم المنهج التاريخي والوصفي في دراسة هذا الإطار.

(2) المحور المعلوماتي: وتناول جمع المعلومات والبيانات اللازمة حول منطقة الدراسة، وذلك من خلال الأسلوب الوصفي والمسح الميداني وإجراء بعض القابلات الشخصية مع ذوي العلاقة.

(3) المحور التحليلي والتقييم: وتناول تحليل الواقع الحالي للجريمة والأمن في منطقة الدراسة من خلال نتائج الاستبانة. وتم استخدام الأسلوب التحليلي بالاستفادة من برنامج التحليل الإحصائي الاجتماعي (SPSS).

5.1 مصادر المعلومات:

استخدمت هذه الدراسة العديد من المصادر المعلوماتية، أهمها :

1- المصادر المكتبية : وشملت الكتب، والمراجع، والأبحاث، والرسائل العلمية ذات العلاقة بمواضيع الدراسة.

2- المصادر الرسمية: وشملت البيانات والمعلومات والإحصائيات التي تم جمعها حول منطقة الدراسة من بعض الوزارات والمؤسسات الرسمية، مثل الأجهزة الأمنية، الجهاز والمركزي للإحصاء الفلسطيني، ووزارة التخطيط، والحكم المحلي، والصحة، والداخلية، والتربية والتعليم، والشؤون الاجتماعية، ووزارة العمل، وكذلك محافظة وبلدية نابلس.

3- المصادر شبه الرسمية: وشملت المعلومات والبيانات والإحصائيات والدراسات والأبحاث الصادرة من بعض الجهات شبه الرسمية والخاصة ذات العلاقة، مثل :

- مراكز الأبحاث المتخصصة.
- الجمعيات والمنظمات الأهلية.
- المنظمات الدولية المتخصصة.

4- المصادر الشخصية : وشملت المعلومات والبيانات التي قام الباحث بجمعها من خلال الاستبيان، والمقابلات، والمشاهدات، إضافة إلى خبرة الباحث وتجربته الشخصية في مجال العمل الاجتماعي.

6.1 لمحة عامة عن مجتمع الدراسة (مدينة نابلس)

مدينة نابلس مدينة قديمة وعريقة، وقد ساهمت عوامل عديدة في استمراريتها وازدهارها ومنها الموقع التجاري الذي أضفى عليها مكانة تجارية هامة، حيث نشط سكانها في جميع الأعمال التجارية، فألفوا وأتقنوا مثل هذه الأعمال، فتكونت فيها طبقة تجارية ارستقراطية منحت لعائلاتها أهمية وشهرة على صعيد المكانة الاجتماعية أو النواحي المالية، وأصبحت مركز جذب لكثير من الأعمال التجارية والحرفية.كما امتازت مدينة نابلس بصناعاتها المميزة والتي حققت جودة ونوعية كبيرة بحيث أصبحت الجودة ملتصقة باسم المدينة، ليس على الصعيد المحلي فقط بل على الصعيد العربي والعالمي، ومن أمثلة تلك الصناعات، صناعة الصابون المستخرج من

زيت الزيتون والمنتشر بكثرة في المناطق الريفية المحيطة بالمدينة ,وكذلك صناعة الحلويات، ومن أشهرها الكنافة، بالإضافة إلى الحلاوة والطحينة المستخرجة من حبوب السمسم .

كما اشتهرت المدينة بطحن الحبوب من أجل الحصول على الدقيق وليس أدل على ذلك من وجود الطواحين المائية والهوائية . إضافة إلى تلك الصناعات التي تعتمد أساسا على المنتجات النباتية والحيوانية، فقد اشتهرت المدينة بصناعة مشتقات الألبان، ودباغة الجلود، وما ترتب عليها من حرف كصناعة الأحذية والألبسة الجلدية .

فقد شكل الازدهار التجاري والصناعي قديما أساساً لقيام صناعة جديدة تواكب مراحل التطور واحتياجات المجتمع المحلي والسوق الخارجي، وتقوم هذه الصناعات على استخدام الآلة الحديثة. مما ساهم بإيجاد منطقة صناعية متخصصة شرق المدينة بعد عام 1967 لتجميع مختلف الصناعات التي كانت منتشرة في الناطق السكنية، ومن أمثلة الصناعات الحديثة في المدينة صناعة الزيوت النباتية في مختلف مشتقاتها، وصناعة الكرتون، والورق، والدهانات والتنك، والبلاستيك، ومحلات الحدادة العربية والإفرنجية، وصناعة المواد الإسمنتية، والبلاط وقص الحجر, كما توجد في المدينة صناعة الأثاث بمختلف أشكاله وأنواعه نظرا للمهارة الحرفية التي يتمتع بها أبناء المدينة. وأخيرا فقد تم إنشاء مصنع الألمنيوم الوحيد في فلسطين والذي حاز على شهادة الجودة ISO. كل هذا التطور التجاري والصناعي كان يحتاج إلى بيئة آمنة للتطور والازدهار لجذب الاستثمارات المحلية والخارجية وأسواق جديدة . ولكن الإجراءات الإسرائيلية العقابية من إغلاق منافذ المدينة بالحواجز العسكرية، والتي تعيق حركة التنقل للأفراد والبضائع ألقى بظلاله على الأوضاع الاقتصادية للمدينة، إضافة إلى انعدام الأمن والأمان بسب الفلتان الأمني.

أما المرافق الخدماتية في المدينة فعلى الرغم من بيئة المدينة الطبوغرافية الصعبة ووقوعها في مجرى وادي بين جبلين، إلاّ أن شبكة الكهرباء وشبكة المياه وشبكة الصرف الصحي وشبكة الاتصالات تكاد تغطي المدينة بصورة شبكة كاملة , مما يجعل المدينة تمثل مركزاً حضرياً متكاملاً قابلاً للامتداد والتوسع. كما أن شبكة الطرق والمواصلات التي تربط

مختلف أنحاء المدينة، أصبحت غير كافية لتلبية احتياجات التوسع العمراني الحالي والمستقبلي، وهذا يتطلب وضع خطة تطويرية للمدينة تأخذ بعين الاعتبار متطلبات النمو المستقبلي وما يرافق ذلك من بنية تحتية، ويمكن ان يعزى عدم مواكبة تطور البنية التحتية في مدينة نابلس الى الوضع الاقتصادي للمدينة بشكل عام، وعدم توافر الميزانيات المطلوبة للتطوير.

إلى جانب مرافق البنية التحتية فمدينة نابلس لها تاريخ عريق في التعليم، فقد نبغ الكثير من أبنائها في مجال العلم والمعرفة، ويعود الفضل في ذلك إلى توفر المدارس ومؤسسات التعليم ففي مدينة نابلس توجد أكبر الجامعات الفلسطينية، جامعة النجاح الوطنية، التي تقدم خدمات التعليم العالي لأكثر من 15 ألف طالب من المدينة، والمدن الفلسطينية الأخرى، ونظرا لازدياد الإقبال على التعليم العالي قامت الجامعة بعمليات توسع سواء على صعيد الأبنية أو البرامج.

أما على الجانب الصحي فيوجد في المدينة 6 مستشفيات حكومية وخاصة، بالإضافة إلى وجود مراكز صحية ومستوصفات تابعة لمؤسسات رسمية وخيرية، تقدم الخدمات الصحية المختلفة لأبناء المدينة والقرى المجاورة، بالإضافة إلى وجود أكثر من 250 عيادة خاصة تقدم الخدمات الصحية العامة والخاصة، وطب الأسنان، بالإضافة إلى انتشار المختبرات الطبية والصيدليات ومركز الأشعة . إلا إن معظم تلك المراكز بحاجة إلى تطوير خدماتها الصحية، وخصوصا ما يتبع المسؤولية الحكومية.كما تواجه تلك المؤسسات والمركز ضغطا كبيرا وخصوصا الحكومية منها، الأمر الذي يلح على عمليات التوسع النوعي والكمي، وليس أدل على ذلك من التحويلات للمرضى من مستشفيات المدينة إلى الخارج.

هذه المرافق والخدمات جعلت من مدينة نابلس ولفترة كبيرة من أكبر مدن الضفة الغربية سكانا وعمرانا ونشاطا اقتصاديا. إلا إن دور المدينة بدأ يتراجع بعد تركز مؤسسات السلطة في مدينة رام الله التي أصبحت تنمو بصورة أسرع من مدينة نابلس بشريا وعمرانيا واقتصاديا.

أما على الصعيد السكاني فتعتبر مدينة نابلس من كبرى مدن الضفة الغربية، حيث يزيد عدد سكانها عن 100 ألف نسمة وحسب تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني فإن عدد

سكان مدينة نابلس في منتصف عام 2006 بلغ حوالي 134000 نسمة، منهم 68072 من الذكور، و 65928 من الإناث. أما تعداد سكان محافظة نابلس فيزيد عن 300000 نسمة، وتحتل بذلك المرتبة الثانية من حيث السكان بعد محافظة الخليل، ويبلغ مجموع الأسر في المدينة في عام 2006 حوالي 24 ألف أسرة، أي بمتوسط قدره 5،5 فرد للأسرة الواحدة , وهذا يعكس وجود الأسرة النواة في المدينة بينما يبلغ عدد المباني في المدينة 11690 مبنى تضم 28832 وحدة سكنية أي بمعدل 4،7 فرد لكل وحدة سكنية. وبسبب الطبيعة الجغرافية والطبوغرافية للمدينة فإن معظم المباني متراصة ومتلاصقة، ويأخذ اتجاه البناء الحديث في المدينة شكل البناء العمودي المتعدد الطبقات وذلك بسبب ضيق الحيز المكاني[1].

إن تلاصق البيوت وازدحامها وزيادة الكثافة السكانية فيها، بالإضافة إلى ضيق الشوارع وسوء التخطيط العمراني له علاقة بطبيعة أمن المدينة الداخلي وظهور مشكلات اجتماعية انحرافيه وإجرامية.

وتنتشر مدينة نابلس حول نواتها القديمة، والتي تعرف باسم البلدة القديمة ذات الصبغة التاريخية والعمرانية المتميزة والتي تتميز بأحيائها وحاراتها، مما يجعل نمطها مختلفاً تماما عن المدينة الحديثة ، فالبلدة القديمة تتميز ببيوتها المتلاصقة وطرفها المسقوفة المقوسة، وبوجود السوق الرئيسي "خان التجار"، وانتشار الدكاكين والحرف التقليدية ومساجدها القديمة، ونمطها المعماري المتميز والذي يستهوي الكثير من السياح والزوار .

أما على الصعيد الاقتصادي فقد بلغ عدد المنشآت الاقتصادية في مدينة نابلس عام 2003 حوالي 6421 منشأة موزعة، على مختلف القطاعات، منها حوالي 1891 منشآة صناعية، أما مؤسسات الوساطة المالية والعقارية فقد بلغ عددها 455 منشأة يعمل فيها 1945 عاملاً، وبلغ عدد ورش إصلاح المركبات حوالي 3632 منشأة يعمل فيها 6972 عاملا ، أما قطاع التعدين فيضم 6 منشآت يعمل فيها 28 شخصا، ويعمل في قطاع الإنشاءات حوالي 796

[1] تقديرات السكان،الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2006.

عاملا. كما يوجد في المدينة 55 مزرعة للحيوانات والطيور وغالبا ما تقع تلك المزارع على حواف المدينة الخارجية[1].

إن ما يعرف عن مدينة نابلس سواء كان في الحاضر أو في الماضي يؤكد قيمة موقع المدينة من الناحية الإستراتيجية بين مدن فلسطين وقلب الوطن العربي من حيث شهرة المدينة ومكانتها حتى أصبح يطلق عليها عاصمة شمال فلسطين الاقتصادية، لوفرة المصانع والخدمات التجارية والمرافق الأخرى بالإضافة إلى وفرة الخدمات الإدارية منذ زمن بعيد وتعداد سكانها الكبير الذي جعل من هذه المدينة الجميلة تحتل مكانة اقتصادية وإدارية مميزة في منطقة شمال فلسطين، وأن تكون مصدرا هاما للطاقة البشرية الشابة لتصدر من شبابها المهنيين المهرة والمستثمرين من أهل المدينة، إما من اجل التوسع في مصالحهم في أنحاء الوطن أو حتى خارج فلسطين، نتيجة المعاناة التي تمارس ضدهم لشل اقتصادهم.

إن مدينة نابلس والتي توفرت فيها المنطقة الصناعية منذ خمسة عقود استطاعت أن تنتج وتصدر منتجاتها المختلفة إلى كافة أنحاء الوطن العربي والتي كانت تبشر بمستقبل مشرق للمدينة، إلا أن السياسات القمعية والإجراءات الإسرائيلية ضد المدن الفلسطينية ومدينة نابلس بالذات كانت تهدف إلى شل قدرة المدينة الاقتصادية، وخلق دافعية لهجرة كفاءاتها ورؤوس أموالها للخارج، مما جعل الواقع الاقتصادي في المدينة من أسوأ المراحل التي عاشتها وتعيشها مدينة نابلس، وقد تزداد الأوضاع سوءا إذا لم يكن هناك تدخل وتخطيط جذري لمجريات الأوضاع التي يمر بها الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام ومدينة نابلس بشكل خاص، لأن لها موقعا خاصا ومميزا على خارطة فلسطين الاقتصادية.

إن الأوضاع الصعبة التي يمر بها الشعب الفلسطيني بشكل عام تعدّ كارثة على اقتصاد المدينة والوطن، فيما تخلفه من انعكاسات سلبية على مختلف مناحي الحياة وإن قلة فرص التشغيل التي نراها الآن وانعدام فرص العمل وتنوعها على النطاق المهني والوظيفي نتيجة

---

(1) وائل البظ، محددات إنشاء المدن والمناطق الصناعية في مدينة نابلس وانعكاسها على البيئة والمجتمع والتعليم الصناعي، رسالة ماجستير غير منشوره، جامعة النجاح الوطنية، نابلس ، 2004.

أساسية لسوء الأوضاع الاقتصادية وعدم توفر الأمن والأمان لخلق بيئة استثمارية مناسبة، فضلاً عن انعدام الرقابة والحماية للمنتوجات الوطنية وغياب الاستقرار والقانون بسبب الظروف السياسية وكل هذا ينعكس سلبا على مجمل مناحي الحياة الفلسطينية.

إن إعادة إعمار ما دمرته آليات الاحتلال العسكرية على اختلاف أنواعها وسياسته القمعية خلال سنين الاحتلال منذ العام 1967 وحتى الآن من بطش ودمار وتخريب لما هو قائم على سطح الأرض وما تحتضنه في باطنها من بنية تحتية وغيرها يحتاج إلى جهد جبار مبني على خطط علمية وبحاجة إلى مساعدة عربية وعالمية. مع أن السلطة الفلسطينية والمؤسسات بدأت مساعيها لإعادة اعمار ما قام به الاحتلال من تدمير وخراب. وذلك من خلال الاتصالات مع الدول الصديقة والمانحة وتحديدا المساعدات المقدمة من الحكومة الألمانية وبنك التنمية الدولي لتجاوز ولو بشكل بسيط مآسي وآلام الشعب الفلسطيني، وذلك من خلال استغلال واستيعاب البطالة المتفاقمة التي خلفها الاحتلال الجديد للمنطقة في الأول من شهر آب للعام 2002 للميلاد وخاصة في مدينة نابلس، وكان الهدف من هذا البرنامج هو استيعاب العديد من الشرائح والقطاعات المهنية المختلفة في إعادة الأعمار. وقد كان لبلدية نابلس دورٌ كبيرٌ وفاعلٌ في المساهمة والإدارة والمتابعة لإتمام وإنجاز خطط إعادة الإعمار بالطريقة الصحيحة لإنجاز البنية التحتية، وكذلك إعادة النظر في ضبط وتنظيم حركة المرور من جديد بشكل يقلل من اختناقات المرور وحوادث السير، وقامت أيضاً بعمل الجزر الجميلة، وإقامة أعمدة الكهرباء ذات المواصفات العالمية.

لقد تظافرت كافة الجهود الشعبية والمحلية مع جهود الحكومة الفلسطينية بمختلف مؤسساتها وبتمويل دولي في معظم الأحيان في إعادة ما دمرته الآلة العسكرية الإسرائيلية في اجتياحاتها المتكررة والمتواصلة، حيث تم التركيز على إعادة تأهيل وإصلاح البنية التحتية والتي تضررت كثيرا وأثرت على مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين، ان وجود مثل هذه المشاريع أسهم ولو بشكل ضئيل في إنعاش الحياة الاقتصادية، وتخفيف معاناة المواطنين من خلال خلق فرص عمل تشغيلية للكثير من العاطلين عن العمل.

7.1 محتويات الدراسة:

اشتملت الدراسة على سبعة فصول رئيسية، تناول الفصل الأول الإطار العام للدراسة والذي تضمن مقدمة الدراسة، مشكلة الدراسة وأهميتها، أهدافها ومنهجيتها، بالإضافة إعطاء لمحة عامة عن مجتمع الدراسة (مدينة نابلس) من حيث أهميتها وموقعها ووظيفتها ودورها والعقبات التي وقفت أمام تطور المدينة، أما الفصل الثاني فقد اشتمل على الإطار النظري من حيث تحديد المفاهيم المتعلقة بالأمن، أهمية البحث العلمي في مجال الأمن الحضري وكذلك مفاهيم الجريمة من مختلف أبعادها القانونية والاجتماعية والاقتصادية والعمرانية.

وتناول الفصل الثالث دراسة مختلف الاتجاهات النظرية في تفسير الجريمة والانحراف كالاتجاه الجغرافي الطبيعي، الاتجاه البيولوجي، الاتجاه النفسي، والاتجاه الاقتصادي والاجتماعي،بالإضافة إلى الإطار النظري الذي يربط الجريمة بالتخطيط العمراني، كما تم استعراض بعض الدراسات التطبيقية التي أجريت في مجتمعات مشابهه للمجتمع الفلسطيني مثل الأردن وبعض الدول العربية. أما الفصل الرابع فتناول واقع الجريمة في الضفة الغربية من حيث الحجم والتوزيع والأنماط والمعدلات وإجراء المقارنات والتحليلات بالإعتماد على الإحصاءات المتوفرة لدى الأجهزة الأمنية المعنية، ثم تناول الفصل بصوره مفصله وتحليليه الجريمة في محافظة نابلس من حيث التوزيع المكاني والزماني مع التركيز على جرائم القتل.

واشتمل الفصل الخامس على إجراءات ومنهجية الدراسة الميدانية وكيفية اختيار العينة ومجتمع الدراسة وتحليل البيانات الأولية للعينة ومتغيرات الدراسة، وكذلك أداة الدراسة والمعالجة الإحصائية للبيانات والاختبارات المستخدمة. أما الفصل السادس فقد تناول النتائج الأولية المتعلقة بأسئلة الدراسة واختبار الفرضيات من خلال استخدام بعض المقاييس والاختبارات الإحصائية.

وفي النهاية تم في الفصل السابع استعراض أهم النتائج والتوصيات التي تم التوصل إليها.

الفصل الثاني

مفاهيم الدراسة

1:2 مقدمة

2:2 مفهوم الأمن

3:2 أهمية الأمن

4:2 مظاهر ومقومات الأمن

5:2 أبعاد ومستويات الأمن

6:2 أنواع الأمن

7:2 الأمن الحضري

8:2 البحث العلمي والأمن الحضري

9:2 مفهوم الجريمة

10:2 المفهوم القانوني للجريمة

الفصل الثاني

مفاهيم الدراسة

1.2 مقدمة:

يحتل الأمن مكاناً بارزاً عند المهتمين والمسؤولين والمواطنين في المجتمع المعاصر، لاتصاله بالحياة اليومية بما يوفره من طمأنينة النفوس وسلامة التصرف والتعامل. كما يعتبر الأمن نعمة عظيمة لا توازيها نعمة من نعم الله عز وجل التي منَّ بها على عباده المؤمنين،ولا يمكن أن تتحقق الحياة البشرية المستقرة إلا بها فكل ضروريات الحياة وكمالياتها مرهونة بالأمن والعبادة، والعلم، والصناعة، والتجارة،والزراعة، والاقتصاد والسفر والإقامة، وجميع النشاطات الأخرى تتوقف على توفر الأمن للناس حتى يستطيعوا أن يؤدوا واجباتهم على أفضل وجه، فقد قال تعالى: "فليعبدوا رب هذا البيت، الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف" [1]، وقال الرسول محمد عليه الصلاة والسلام: "من أصبح منكم آمنا في سربه، معافى في جسده، عنده قوت يومه، فكأنما حيزت له الدنيا" [2].

إن الأمن للإنسان أهم من طعامه وشرابه، فقد يجوع الإنسان ويعطش فيصبر، ولكن إذا خاف لا يهنأ له بال، ولا يهدأ له حال، وتعد الحاجة إلى الأمن والأمان من الحاجات الضرورية للإنسان، ولأهميتها فقد وضعها "ابرهام ماسلو " في المرتبة الثانية بعد احتياجات الطعام والشراب، وقبل الحاجة إلى الحنان، واحتياجات تحقيق الذات، وذلك على سلم الحاجات الخاصة بالإنسان، والأمن مسؤولية الجميع لقوله تعالى "من قتل نفسا بغير نفس أو فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعا ومن أحياها فكأنما أحيا الناس جميعا " [3]

وتدل أحداث التاريخ البشري أن العمل لا يثمر، وأن الحضارة لا تزدهر ولا تعم، وأن التقدم والتطور لا يسودان إلا في ظلال الاستقرار، ولا استقرار بغير أمن وأمان، لذلك

---

[1] سورة قريش (الآية 3،4).

[2] سنن الترمذي، ج4،ص574.

[3] سورة المائدة 23.

فالأمن هو الإحساس بالطمأنينة والشعور بالسلم والأمان، وهو مقياس تقدم الشـــعوب والأمـــم، وبدون الأمن لا تستقيم الحياة ولا تقر العيون ولا تهدأ النفوس والقلوب.

وهناك عدة أنواع من الأمن، أخذت تتردد على ألسنة النـــاس مـــؤخراً مثـــل: الأمـــن النفسي، والأمن الغذائي، والأمن الاجتماعي، والأمن الاقتصادي، والأمن البيئي وهكذا.....

2.2 مفهوم الأمن:

إن الأمن في اللغة نقيضه الخوف ويعني الاستقرار والاطمئنان ، والأمن لا يلتقي مع القلق والفوضى والاضطراب بل إن الأمن شرط لتحقيق الاستقرار ومظهر من مظاهر سيادة القانون والنظام. ولم يكن مفهوم الأمن في الإسلام، مقتصرا على طيبات الحياة الدنيا، وإنما تجاوزهـــا إلى حاجات النفس، فالأمن كما نفهمه في عقيدتنا غذاء للروح وللعقل.

والأمن يعني "توفير الحماية والطمأنينة والأمان لأفراد المجتمع، من خطر قد يتحقق أو من المتوقع حدوثه". ويقول المّشرع وتقول العامة: أمن الشخص، أي تحققت له الحماية والطمأنينة وسلم من الخوف. ونقول: توفير الأمن للمجتمع، أي استقرار الأمور.والأمن من وجهة نظـــر علماء النفس، يعني سد الحاجات الإنسانية التي يحتاجها الفرد ليحيا حياة مطمئنة سعيدة. وقـــد تطور مفهوم الأمن، إلى مفهوم الأمن الشامل، وهـــو تـــوفير الحمايـــة والطمأنينـــة والأمـــن والاستقرار النفسي والاكتفاء المادي لأفراده من الاحتياجات الغذائيـــة والصـــحية والروحيـــة والترفيهية، وهو بذلك يعكس قدرة الأمة على مواجهة التحديات الخارجية وتحقيق أكبر قـــدر ممكن من الاعتماد على الذات لضمان الاستقرار للمجتمع.

فالأمن طمأنينة قلبية تسلم إلى السكون النفسي والرخاء القلبي، والأمانة طمأنينـــة، والإيمـــان طمأنينة وتصديق وتسليم عن يقين، ويمكن تعريف الأمن بمفهومه العام: بأنه النشاط الذي يهدف إلى استقرار الأمن والطمأنينة في ربوع البلاد.

والأمن من وجهة نظر علماء الاجتماع، هو حاجة أساسية تقع في المرتبـــة الثانيـــة بعـــد الحاجة للغذاء على سلم أولويات الحاجات الفردية، وهو ضروري لبقـــاء الفـــرد وممارســـته

لنشاطه، والأمن حالة شعورية أو ذهنية تتم بغياب الخوف والقلق والتوتر، والأمن الاجتماعي هو محصلة أو مجموع أمن الأفراد، وقد يعني الاستقرار.

ومن تعريفات الأمن الأخرى:

- "الحالة التي يكون فيها الإنسان محمياً ضد – أو بعيداً عن خطر يتهدده – أو هو إحساس يتملك الإنسان للتحرر من الخوف"[1].
- "إحساس بالطمأنينة التي يشعر به الفرد، سواء بسبب غياب الأخطار التي تهدد وجوده، أو نتيجة لامتلاكه الوسائل الكفيلة بمواجهة تلك الأخطار حال ظهورها"[2].
- " الأمن حالة وليست إحساسا أو شعورا، وما الإحساس أو الشعور إلا انعكاس لتلك الحالة على صفحة النفس"[3].
- يقول ماكنمارا " إن الأمن يعني التنمية، فالأمن ليس هو تراكم السلاح بالرغم من أن ذلك قد يكون جزءا منه،والأمن ليس هو القوة العسكرية بالرغم من إنه قد يشتمل عليها، والأمن ليس هو النشاط العسكري التقليدي بالرغم من أنه يحتوي عليه، إن الأمن هو التنمية، وبدون التنمية فلا مجال للحديث عن الأمن"[4].

3.2 أهمية الأمن:

في ضوء ما ذكر حول مفهوم الأمن ومعانيه، يمكن القول إنّ للأمن أهمية خاصة في حياة الإنسان فرداً وجماعةً ومجتمعاً، وتتلخص هذه الأهمية على النحو التالي:

---

[1] – نشأت الهلالي: الأمن الجماعي الدولي، القاهرة، 1985، ص155.

[2] عطا محمد زهرة: في الأمن القومي العربي منشورات جامعة قار يونس. 1991

[3] علي بن فايز الجحني، رؤية الأمن الفكري وسبل مواجهة الفكر المنحرف، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، المجلد 14

[4] غالب الشابندر: نحو صياغة إسلامية لنظرية الأمن القومي. www.balagh.com

1- الأمن قيمة عظيمة، تمثل الفيء الذي لا يعيش الإنسان إلا في ظلاله، وهو قرين وجوده وشقيق حياته، فلا يمكن مطلقا أن تقوم حياة إنسانية، تنهض بها وظيفة الخلافة في الأرض، إلا إذا اقترنت تلك الحياة بأمن وارف، يستطيع الإنسان الحياة في ظله وتوظيف ملكاته وإطلاق قدراته، واستخدام معطيات الحياة من حوله لعمارة الأرض، والإحساس بالأمن يسمح للإنسان أن يؤدي وظيفة الخلافة في الأرض، ويطمئنه على نفسه ومعاشه وأرزاقه[1].

2- الأمن أساسي للتنمية: فلا تنمية ولا ازدهار إلا في ظلال أمن سابغ، فالتخطيط السليم والإبداع الفكري والمثابرة العلمية، هي أهم مرتكزات التنمية، وهي أمور غير ممكنة الحدوث إلا في ظل أمن واستقرار يطمئن فيه الإنسان على نفسه وثرواته واستثماراته

3- الأمن غاية العدل: والعدل سبيل للأمن، فالأمن بالنسبة للعدل غاية وليس العكس، فإذا كان العدل يقتضي تحكيم الشرع والحكم بميزانه الذي يمثل القسطاس المستقيم، فإن الشرع ذاته ما نزل إلا لتحقيق الأمن في الحياة، وغياب العدل يؤدي إلى غياب الأمن، ولذا فإن الحكمة الجامعة تقول: "إن واجبات الدولة تنحصر في أمرين هما: عمران البلاد وأمن العباد".

4- الأمن غاية كل المجتمعات والحضارات الإنسانية، وحثت عليه الشرائع السماوية لضمان استمرارية وتطور تلك المجتمعات.

4.2 مظاهر ومقومات الأمن:

إن التطور الحضاري والانتعاش الاقتصادي والعدالة الاجتماعية وارتفاع مستويات المعيشة والتطور الإبداعي والفكري ما هو إلا دليل على توافر المقومات الامانية بمختلف أشكالها وفي أعلى مستوياتها. فالنهضة العمرانية، والصناعية، والتعليمية، والزراعية، والتجارية

[1] عطا محمد زهره، الأمن القومي والأمن الجماعي الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1985، ص28.

كمجموعة تحتاج إلى طاقة بشرية ينتج عنها توفير الأعمال اللازمة لشباب هذا البلد، والقضاء على البطالة، وتوفير متطلبات الحياة بيسر.

إن توافر الأمن للمواطن في مجتمعه سواء كان على صعيد الأمن الشخصي أو الوظيفي أو الغذائي أو النفسي فإن ذلك سيكون دافعا للمواطن ليلعب دوراً ايجابيا وفعالاً سواء على الصعيد الشخصي أو الأسري أو المجتمعي كما يساهم في زيادة الانتماء ورفع سقف الطموحات للفرد والمجتمع في رفع مستويات المعيشة فالأمن هو القوة لحياة أفضل.

لابد لكل عمل من مقومات أساسية، والأمن من أهم الأعمال التي يجب أن تتوافر مقوماتها، لكونه من أهم عناصر الحياة – فلا حياة بدون أمن – ومن المقومات الأساسية التي يقوم عليها الأمن:

1- وجود سلطة تتولى تنفيذ القواعد الأمنية، والأنظمة التي يتم وضعها من قبل هذه السلطة، وإلزام المجتمع بتنفيذها.

2- وجود أنظمة واضحة وصريحة تنظم الحقوق والواجبات، وطريقة التعامل بين السلطة والمواطن، وبين المواطنين بعضهم ببعض.

3- توفر العدالة، وهذا عنصر مهم في سير الأمن، فالمواطن في ظل العدالة يطمئن أن حقوقه محفوظة، وفي أمان، ولا يخاف أي اعتداء عليه أو على حقوقه.

4- وجود إيمان وقيم ومبادئ، وهذا الثلاثي يجعل المجتمع يشعر بالعدالة، فلا حسد ولا حقد ولا عدواه، فيعيش عيشة كريمة يسودها المحبة والسلام والأخلاق الفاضلة.

5- وجود ترابط اجتماعي. وهو أهم العناصر التي تجعل المجتمع بجميع فئاته أسرة واحدة متماسكة متعاونة يشعر كل إنسان في هذا الكيان بأن وظيفة الأمن لا تقع على كاهل طرف دون الآخر؛ بل لابد أن يشعر كافة الأطراف أي: السلطة والمواطن أن الأمن مهمة الجميع، وأن مردوده يكفل لهم حياة آمنة ذات أبعاد أمنية، وإيمان صادق بأمن الوطن والمجتمع.

6- وجود اقتصاد معيشي مستقر مبني على أسس وقواعد سليمة تكفل لجميع أفـراد المجتمـع احتياجاته المعيشية الضرورية التي يقتات عليها، وتوفر له فرص العمل التي يستطيع من خلالها الاسترزاق، وتوفير متطلبات الحياة، وسد النقص في المجالات الاقتصـادية الأخـرى؛ لتنويـع مصادر الدخل من تجارة وزراعة وصناعة وغيرها.

7- الولاء للوطن والدولة، حيث أن الولاء للوطن من الأولويات التي تجب على المواطن، فهـذا الوطن الذي يعيش أبناؤه على ثراه، فمن الطبيعي أن يكون لهذا الوطن الولاء والمحبة التامـة، والتضحية من أجله، والمحافظة على أمنه، والغيرة على سمعته، وبذل الجهد لتطـوره بـالعلم، والعمل والنهوض بمستقبله ومستقبل أبنائه.

5.2 أبعاد ومستويات الأمن:

إن شمولية مفهوم الأمن تعني وجود أبعاد ومستويات مختلفة للأمن. وهذه يمكن تحديدها على النحو التالي:

(1) البُعْد السياسي: ويتمثل في الحفاظ على الكيان السياسي للدولة.

(2) البُعْد الاقتصادي: ويهدف إلى توفير المناخ المناسب للوفاء باحتياجات الشعب وتوفير سبل التقدم والرفاهية له.

(3) البُعد الاجتماعي: ويعني توفير الأمن للمواطنين بالقدر الذي يزيد من تنمية الشعور بالانتماء والولاء.

(4) البُعْد المعنوي أو الأيديولوجي: الذي يؤمِّن الفكر والمعتقدات ويحافظ على العادات والتقاليد والقيم.

(5) البُعْد البيئي: الذي يوفِّر التأمين ضد أخطار البيئة خاصة التخلص من النفايات ومسببات التلوث حفاظاً على الأمن.

أما بخصوص مستويات الأمن فهي تشمل ما يلي:

(1) مستوى الفرد: ويشمل أمن الفرد ضد أية أخطار تهدد حياته أو ممتلكاته أو أسرته.

(2) مستوى الوطن: ويشمل أمن الوطن ضد أية أخطار خارجية أو داخلية للدولة وهو ما يُعبَّر عنه "بالأمن الوطني".

(3) مستوى الإقليم (عدة أقطار): ويعني اتفاق عدة دول في إطار إقليم واحد على التخطيط لمواجهة التهديدات التي تواجهها داخليًّا وخارجيًّا، وهو ما يعبر عنه "بالأمن القومي".

(4) المستوى الدولي: ويتمثل في الأمن الذي تتولاه المنظمات الدولية سواء منها الجمعية العامة للأمم المتحدة أو مجلس الأمن الدولي و دورهما في الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين[1].

6.2 أنواع الأمن:

استأثر موضوع الأمن باهتمام العديد من الكتاب والمتخصصين في الآونة الأخيرة، فكانت هناك كتابات عن أنواع مختلفة من الأمن منها الأمن القومي والأمن الاقتصادي والأمن السياسي والأمن العسكري .

بالرغم من أن مفهوم الأمن بحد ذاته ليس حديثا من حيث الاستخدام، إلا أن الاهتمام بدراسة الموضوع والحديث عن مشكلاته اخذ يحتل مركز الصدارة في قائمة الموضوعات، لما لتلك الظاهرة من تأثيرات على واقع ومستقبل الإنسان والمجتمع وانعكاساته على برامج التخطيط وبرامج التنمية القومية فيما تجسده من معطيات سياسية واجتماعية واقتصادية.

ويمكن أن يعزى تزايد الاهتمام بدراسة ظاهرة الأمن إلى حقيقة مركزية لم تعد ترى في مفهوم الأمن مفهوما ضيقا يقتصر على السياسة الدفاعية والعسكرية فقط. بل ترى فيه مفهوما يتسم بالشمول ليأخذ بالاعتبار كل المتغيرات الداخلية والخارجية. وهذا يضعنا وجها لوجه أمام مهمة توضيح مصطلحات ومفاهيم وأنواع للأمن في مجالات متعددة مثل مفاهيم:

---

[1] د. زكريا حسين – أستاذ الدراسات الإستراتيجية المدير الأسبق لأكاديمية ناصر العسكرية – مصر www.khayma.com

الأمن الحضاري (الثقافي)، والأمن القومي، والأمن الغذائي، والأمن الاجتماعي، والأمن العسكري، والأمن البيئي، بالإضافة إلى مفهوم الأمن الإقليمي والأمن القومي أو الوطني، حيث أن أمن الدولة داخل حدودها ، قد يرتبط أحيانا بظروف كثيرة مع الأمن الخارجي وبخاصة القضايا المتعلقة بالجريمة المنظمة وتهريب المخدرات والاتجار بالرقيق من النساء والأطفال ، والتي تحتاج إلى تعاون دولي لمواجهة وحماية المجتمع من أخطارها.

من خلال تعريف الأمن يمكن القول إنّ مفهوم الأمن الشامل يتضمن عدة أنواع أو أنماط أهمها:

(1) الأمن الاجتماعي:

وهو حالة تنطلق من الشعور بالانتماء وتستمد مقوماتها من النظام. بمعنى أن تلك الحالة تفترض وجود بناء تنظيمي أو تنظيم اجتماعي اتفاقي يشعر الأفراد بالانتماء إليه ويتسم بالثبات والاستقرار والدوام ويحدد مواقع أعضاء ذلك التنظيم وحقوقهم وواجباتهم بما يساعد على توقع سلوكيات أعضاء التنظيم في الحالات التفاعلية [1].

(2) الأمن الاقتصادي:

ويشمل تدابير الحماية والضمان التي تؤهل الإنسان للحصول على احتياجاته الأساسية من المأكل والمسكن والملبس والعلاج، خاصة في الظروف التي يواجه فيها كارثة طبيعية أو ضائقة اقتصادية، وضمان الحد الأدنى لمستوى المعيشة، وهذه التدابير الاقتصادية هي التي تصب في النهاية في " خلق الأمان الاقتصادي للناس " الذي ينطوي على بعد نفسي للإنسان إضافة للبعد المادي الذي يوفره الأمن الاقتصادي[2].

---

[1] كامل المراياتي و خالد الجابري ويونس التكريتي ، كتاب الأمن الاجتماعي، ندوة فكرية، تشرين الأول 1997

[2] محمد شريف بشير 2004/5/26. www.islamonline.net

(3) الأمن البيئي:

وهو تحقيق أقصى حماية للبيئة بكافة جوانبها في البر والبحر والهواء، ومنع أي تعد عليها قبل حدوثه منعا لوقوع الضرر من هذا التعدي الذي قد لا يمكن تداركه، وذلك من خلال اتخاذ الإجراءات الوقائية اللازمة، سواء كانت من خلال سن القوانين واللوائح التي تمنع التصرفات التي تؤدي لهذا الضرر أو باستخدام وسائل الملاحظة والمتابعة والقياس أو وسائل التحذير وضبط الفاعل وأدوات الجريمة في حال ارتكاب جرائم التعدي على البيئة وذلك لتطبيق القوانين التي تعاقب على هذه الجرائم وردع المخالفين[1].

(4) الأمن النفسي:

هو الطمأنينة النفسية والانفعالية، وهو الأمن الشخصي، أو أمن كل فرد على حده، وهي حالة يكون فيها إشباع الحاجات مضمونا،وغير معرض للخطر (مثل الحاجات الفسيولوجية،والحاجة إلى الأمن والحب والمحبة،والحاجة إلى الانتماء والمكانة، والحاجة إلى تقدير الذات) وأحيانا يكون إشباع هذه الحاجات بدون مجهود، وأحيانا يحتاج إلى السعي وبذل الجهد لتحقيقه، والأمن النفسي مركب من اطمئنان الذات، والثقة في الذات، والتأكد من الانتماء إلى جماعة آمنة[2].

(5) الأمن الغذائي:

وهو اصطلاح طرحته المنظمات والهيئات الدولية ، وتبنته الحكومات، ليأتي مترافقا مع مصطلحات أخرى، كالأمن القومي، والأمن الاستراتيجي ، والأمن الاجتماعي ، وغيرها من المصطلحات التي أريد بطرحها التنبيه إلى ضرورة مواجهة أخطار تهدد المجتمع، من أجل اتخاذ الإجراءات اللازمة للتخفيف من آثار، أو إزالة جميع الأضرار الناجمة عنها.ويقصد بالأمن

---

[1] أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية (أمن وحماية البيئة) الندوة العلمية الثانية والأربعون ، 14-16 أكتوبر1996م. د. عبدا لهادي محمد العشري ص291 .

[2] إياد الأقرع (الشعور بالأمن النفسي وتأثيره ببعض المتغيرات لدى طلبة جامعة النجاح الوطنية) رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2005م.

الغذائي قدرة المجتمع على توفير احتياجات التغذية الأساسية لأفراد الشعب ،وضمان حد أدنى من تلك الاحتياجات بانتظام،سواء بإنتاجها محليا، أو بتوفير حصيلة كافية من عائد الصادرات يمكن استخدامه في استيراد ما يلزم لسد النقص في الإنتاج المحلي[1].

(6) الأمن القومي:

وهو "القدرة التي تتمكن بها الدولة من تأمين انطلاق مصادر قوتها الداخلية والخارجية، الاقتصادية والعسكرية، في شتى المجالات في مواجهة المصادر التي تتهدَّدُها في الداخل والخارج، في السلم وفي الحرب، مع استمرار الانطلاق المؤمَّن لتلك القوى في الحاضر والمستقبل تخطيطاً للأهداف المخططة"[2].

(7) الأمن الوطني:

هو قدرة الدولة بمؤسساتها الرسمية والشعبية على حماية مقدراتها المادية والمعنوية من المهددات الخارجية والداخلية وسعيها لبسط الاستقرار والطمأنينة بين أفراد مجتمعها[3].

وبالإضافة إلى الأنواع السابقة من الأمن ظهر مؤخراً ما يعرف بالأمن الحضري الذي يتعلق بالسلامة الأمنية لسكان التجمعات الحضرية أو سكان المدن، وهذا النوع من الأمن يرتبط إلى حد كبير بالأنواع السابقة للأمن، فأمن التجمعات الحضرية أو المدن على سبيل المثال يشمل الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية إلى جانب النواحي المرتبطة بالتخطيط والتصميم العمراني للتجمعات السكانية.

---

[1] محمد سلمان: مشكلة الأمن الغذائي في الجمهورية العربية السورية وآفاق حلها– دمشق دار الفكر،2001 ص 153.

[2] زكريا حسين – أستاذ الدراسات الإستراتيجية المدير الأسبق لأكاديمية ناصر العسكرية – مصر
www.khayma.com

[3] عبد الله محمد احمد حريري– جامعة أم القرى–1999م بحث مقدم إلى المؤتمر العربي العلمي للتعليم والأمن المنعقد بأكاديمية نايف للعلوم الأمنية تحت شعار (الأمن مسؤولية الجميع) 1999م.

7.2 الأمن الحضري:

يعتبر مفهوم "الأمن الحضري" من بقايا الحرب الباردة ويعتقد أنه يرتبط بالحاجة الاقتصادية، والاجتماعية والسياسية والثقافية والبيئية للأمن البشري في المدن التي يتمايز سكانها على أساس الطبقة والعرق والأصل، فهو مفهوم معقد ومتعدد الجوانب كما هو الحال بالنسبة لطبيعة المدن وتركيبها وتكوينها.

والأمن الحضري لا يمكن اختزاله في قمع الجريمة والحد منها، وإنما هو مفهوم معقد التركيب: فهو يرتبط مع مشاكل أخرى مثل: الصحة، والتعليم، نوعية البيئة التخطيط الحضري، حركة المرور والطرق. ويتضمن كذلك تضارب المصالح وخاصة فيما يتعلق بتقاسم الفضاء والزمن في المدينة، مشاكل إدمان المخدرات، والتوترات العرقية ، وغيرها من القضايا والمشاكل.

إن عدم الأمان ليس فقط خوفا من السطو والسرقة، بل يمكن إن تنبثق عن كثير من الأخطار مثل أزمة المرور، والبيئة غير الصحيّة، وتدهور الأماكن العامة، وفوق كل هذا، الخوف من غياب المساعدة والنجدة عند الحاجة، وعدم تقديم خدمات الحماية أو الدعم عند حدوث المشاكل. وهذا قليل من قائمة لا نهاية لها لإبراز التعقيد الموجود في مفهوم الأمن الحضري.

8.2 البحث العلمي والأمن الحضري:

تتكشف أمام الباحثين تطوير المحاولات البحثية المتخصصة في البحث العالمي لخدمة الواقع الذي يعيشه مجتمعنا، وما يطرح من قضايا ومشكلات تتطلب جهودا واعية في معالجتها والحد من آثارها خصوصا في ظل الاهتمام المتزايد والتطور المستمر بمفهوم الأمن في واقع المجتمعات بشكل عام والمجتمع الحضري بشكل خاص، المصاحب لتصاعد وتأثر المهددات لمثل هذا الأمن.

وتعتبر الجريمة والانحراف من أكثر المهددات للحياة البشرية وأمن المواطنين، وترتبط هذه المهددات بشكل عضوي بأنماط الحياة والعلاقات والتعاملات السائدة في عالم أصبح لا يعرف ولا يعترف بالحدود، ويصدق عليه قول العالم قرية الكترونية صغيرة. ومن هنا أصبحت المجتمعات تعيش كلاً متكاملاً في ظل نظام عولمة جديد تختفي في ظله الحدود وفتح نوافذ وأبواب التأثيرات الخارجية بايجابياتها وسلبياتها. وهذا يتطلب تظافر الجهود محليا وإقليميا وعالميا في الوقوف بحزم متسلحين بالإحصاءات والمعلومات وأدوات المواجهة المبنية على طرق علمية. ومن اجل تحقيق هذه الأهداف وجدت منظمات دولية وإقليمية ومحلية تتعاون فيما بينها وتعقد المؤتمرات والندوات التي يشارك فيها علماء وخبراء لتبادل المعلومات ورسم السياسات الرادعة المبنية على البحث العلمي .

إن تنوع مهددات الأمن وتطور أساليبها وتنظيمها وتعاظم مخاطرها وأثارها وتشابك وتعقد مستوياتها جعل من النظرة العلمية المبنية على البحث العلمي والتحليل المنهجي الرصين ضرورة لمواجهة الأساليب والتعقيدات في عالمنا خصوصا أن التطور المهول والمخيف للجريمة من خلال استخدامها للتقنيات المتطورة والمستحدثات والمخترعات والأجهزة والمعدات مثل الغازات والكيماويات وتقنيات الليزر واستخدام الحواسيب وأساليب الرصد والتصنت والمتابعة وطمس الدليل والأثر وغير ذلك يجعل من المواجهة الأمنية للجريمة وأثارها عملا علميا ومعرفيا عميقا ويجعل من الجهد البحثي المنهجي في المجالات الأمنية وما يتصل بالمفهوم الأمني الشامل والواسع عملا يكتسب أهمية وأولوية يتطلبها امن المواطنين وسلامة المجتمعات.

9.2 مفهوم الجريمة:

يكثر تداول الناس لكلمة "**جريمة**" (crime)، ويطلقونها على أنماط سلوكية عديدة ومتنوعة. ورغم التباين في نماذج التصرفات التي توصف بأنها جرائم من قبل الناس بشكل عام، يبقى العامل المشترك بينها جميعا أنها تصرفات معادية للغير وضارة بالمجتمع. ولا بد من الإشارة إلى اختلاف الباحثين والمتخصصين في تفسير الجريمة، مما أدى إلى عدم التوصل إلى تعريف موحد وشامل يمكن أن تتبناه كل المجتمعات. ويعود ذلك في الدرجة الأولى إلى ما تمتاز

به الجريمة من نسبية وذلك إذا أخذنا بعين الاعتبار عوامل الزمان والمكان، ولكن هذا لا يمنع من وجود مفاهيم تكاد تكون مشتركة فيما يتعلق بهذه الظاهرة التي شغلت أذهان الباحثين والناس العاديين على مر العصور[1].

وحتى وقتنا الحاضر لا يوجد تعريف موحد وشامل لمفهوم الجريمة والمجرم، وهذا راجع إلى اختلاف التفسيرات وتنوع العلوم التي تتناول الجريمة وعدم الاتفاق على مفاهيم معينة ومحدودة للجريمة، إضافة إلى ما تمتاز به الجريمة من نسبية، فالجريمة عند رجال القانون هي عمل غير قانوني،بينما هي عند علماء الاجتماع سلوك يتعارض مع قيم ومعايير المجتمع الذي يعيش فيه المجرم أو تحصل فيه الجريمة، أما المفهوم الديني فيرتبط بمفهوم المعصية والذنب والخطيئة.

وتعتبر مسألة النسبية في الظاهرة الإجرامية على درجة عالية من الأهمية، ذلك لأن الجريمة تختلف من مكان لآخر ومن زمان لأخر ، سواء نظر إليها من الناحية القانونية أو من الناحية الاجتماعية. فالقانون الجنائي (criminal law) ليس واحدا في كل المجتمعات، كما أنه لا يظل ثابتا على مر الزمن في المجتمع الواحد. ففي القرن الثامن عشر كان في بريطانيا على سبيل المثال كانت هناك مخالفات متنوعة يمكن أن تؤدي كل منها إلى الإعدام، ومن بينها مخالفات بسيطة مثل سرقة مبلغ بسيط من المال[2]. ولنا أن نتصور كذلك أن الكثير من القوانين المعمول بها الآن في مجتمعاتنا المعاصرة لم تكن موجودة في الأزمنة السابقة، ومثل ذلك القوانين المتعلقة بالهجرة والسفر، والحصول على الجنسية والحجر الصحي والتشريعات الخاصة بالشركات والمصانع وظروف العمل.وتبدو نسبية الظاهرة الإجرامية واضحة إذا أمعنا النظر في النظم القضائية المعمول بها حتى في الدولة الواحدة، ففي بعض الولايات الأمريكية تتطلب القوانين أن يثبت أصحاب السيارات شهادات الملكية على الزجاج الأمامي لسياراتهم في حين تمنع القوانين المعمول بها في ولايات أخرى ذلك،كما أن الجرائم التي تقود مرتكبيها إلى حبل المشنقة ليست واحدة في مجتمعاتنا الحاضرة.

---

[1] د.محمود عقل (مقدمة في علم الإجرام:دراسة في علم اجتماع الجريمة) 1991م ص11.

[2] المصدر السابق نفسه.

على الرغم من أن مفهوم الجريمة يعتبر من المفاهيم المتداولة بكثرة في السنوات الأخيرة، إلا أن إيجاد تعريف محدد لهذا المفهوم يبدو من الأمور الشائكة وذلك للاختلافات العديدة بين علماء الاجتماع والنفس والتربية والدين والقانون. هناك اختلاف بين العلماء والمختصين في تحديد مفهوم الجريمة، وذلك لاختلاف مناظيرهم وتخصصاتهم وتوجهاتهم الفكرية. الأمر الذي أدى إلى وجود أكثر من تعريف كل منها يركز على الجانب أو المدرسة التي ينتمي إليها، فهناك تعريفات متعددة لعل أبرزها التعريف القانوني والتعريف الاجتماعي وسيتم استعراضها في البنود التالية.

10.2 المفهوم القانوني للجريمة:

تعرف الجريمة من وجهة النظر القانونية بأنها كل سلوك أو فعل يرتكب يحرمه القانون ويفرض على مرتكبيه عقوبة جزائية أو تدبير احترازي ، بينما يعرفها آخرون بأنه الفعل أ و الترك المخالف لنصوص القانون الجزائي المشرع من قبل مؤسسة افرزها المجتمع أمثال المجالس التشريعية والبرلمانية . ويتطلب هذا المفهوم نص عقوبة مقرره ومحددة أو غير ذلك من الإجراءات الاحترازية أو بدائل العقاب مما يتم تنفيذه في حالة الإدانة لمرتكب تلك المخالفات من قبل سلطة شرعية مكلفة بتنفيذ القانون .ويعرفها آخرون بأنها المخالفة لقاعدة من القواعد التي تنظم سلوك الإنسان في الجماعة وهذا التعريف رغم بساطته فهو الأشمل لتناوله البعد التاريخي والثقافي ، فالقوانين والتشريعات المنصوص عليها لم تكن واحدة بين مختلف جماعات المجتمع وترتب على ذلك اختلاف العقوبات أيضا وقد امتازت تلك الأعراف بالمرونة كونها قوانين غير مكتوبة .

وتعرف الجريمة أيضا بأنها القيام بفعل مضاد للقانون الجنائي يرتكب من قبل أفراد يحكم عليها من قبل المحكمة ولا يقتصر الفعل الإجرامي على القيام بالفعل بل أحيانا يشير النص إلى الميل أو النية للقيام بأي عمل قد يقود إلى فعل إجرامي .

ليس هناك خلاف كبير بين المجتمعات في التعريفات القانونية، فالقانون الغربي والقانون العربي يكادان يتشابهان في تعريفهم للجريمة فمثلا يعرف القانون الفرنسي الجريمة بأنها كل

فعل أو امتناع عن فعل ينص عليه القانون ويعاقب مرتكبيه أو تاركه بعقوبة جزائية. وقد يكون هذا التقارب العربي والغربي في تعريف القانون ناجم على أن الكثير من القوانين العربية المدنية استندت إلى جملة من القوانين الغربية وعلى رأسها القانون الفرنسي ولكن القانون الأمريكي كان أكثر وضوحا في تعريفه للجريمة بأنها ضررٌ محظورٌ بمقتضى القانون الجنائي يرتكب من قبل شخص بالغ ارتكبه عن إرادة وقصد ويجب أن ينال عليه عقابا حسب نصوص القانون .

فالتعريفات القانونية تجمع على عدة عناصر أساسية أهمها:

1. أن يرتبط الفعل بالإرادة والقصد .
2. أن يكون مخالفا للنص إذ لا عقوبة دون نص .
3. أن ترتبط المخالفة بجزاء وعقوبة .
4. ليس هناك فارق بين ارتكاب الفعل بحسن نية أو سوء نية .
5. بعض القوانين تركز على البلوغ والعقل .

11.2 المفهوم الاجتماعي للجريمة:

ينظر علماء الاجتماع للجريمة على أنها ظاهرة اجتماعية مرضية رافقت الإنسان منذ نشوء المجتمعات الإنسانية، ومن المنظور الديني فإن الجريمة ارتكبت منذ بداية وجود الإنسان على الأرض عندما قتل قابيل أخاه هابيل وبالتالي فإن الجرائم منتشرة في كافة المجتمعات المتطورة والفقيرة الشرقية والغربية والرأسمالية والاشتراكية والإسلامية وحتى في المجتمع الواحد تنتشر الجرائم في الأرياف والمدن وحتى مضارب البدو ولكنها تختلف من حيث الشكل والنوع والمعدل .

فعلماء الاجتماع يعرفون الجريمة على أنها جميع الأفعال والتصرفات التي فيها انتهاك وخروج عن قيم ونظم المجتمع، ولما كانت المجتمعات تختلف في عاداتها وتقاليدها وقيمها ونظمها، فإن الجريمة تختلف بالتالي من مجتمع لآخر. فمثلا في الوقت الذي تبيح فيه المجتمعات

الغربية ممارسة اللواط والزنا وتعاطي المسكرات، نجد أن المجتمعات العربية بتقاليدها وثقافتها المستمدة من الدين الإسلامي تستهجن هذه الممارسات وتحرمها وتضع لها عقوبات مشددة.

فالجريمة في نظر علماء الاجتماع ما هي إلا سلوك مخالف لحكم قيمي تصدره الجماعة على الأفراد سواء كان القانون ينص على ذلك أو لا، أو هناك نصوص عقابية أو لا . وبالتالي فإن الفيصل في التفريق بين السلوك السوي والسلوك الإجرامي هو معيار اجتماعي وليس قانوني.

فعلماء الاجتماع ينظرون إلى الجريمة وتفسيراتها باعتبارها حقيقة اجتماعية تسبق الحقيقة القانونية، فالمعيار الاجتماعي هو الذي يحتم في كثير من الأحيان إصدار تشريعات قانونية في دعم ذلك المعيار. فأصحاب الاتجاه الاجتماعي في تفسير مفهوم الجريمة يرفضون حصر الجريمة بالمفهوم القانوني فقط لأن مثل هذا الأمر يؤدي إلى عدم إدراك الجوانب للجريمة التي تعتبر ركنا أساسيا من أركانها، وفي هذا الصدد يؤكد علماء الاجتماع على أهمية الجوانب الاجتماعية والإنسانية للجريمة ولكن دون إهمال الجوانب القانونية.

وتعرف الجريمة من وجهة النظر الاجتماعية بأنها كل سلوك يخالف اتفاق جماعة ما ويرفضه المجتمع، أي بمعنى مخالفة القيم والأعراف والمعتقدات.وهكذا فإن الجريمة ترتبط بأي فعل لا يقبله معظم أفراد المجتمع بمعنى يدخل ضمن هذا التعريف المفاهيم القانونية وغير القانونية، ويرتبط هذا المفهوم بالتغيير الاجتماعي والثقافي للمجتمع بحيث إن تغير القيم والمعايير يترتب عليه تغير في المفهوم، فالجريمة في الماضي لم تصل إلى درجة الجريمة في الوقت الحاضر والعكس صحيح فكثيرا من جرائم الحاضر لا تعد جرائم في حكم الماضي. ومن المعروف بأن تطور المجتمع يصحبه تطور في تحديد المفاهيم من الناحية قانونية بمعنى أن كثيراً من الأفعال الحاضرة كانت تمثل جرائم في أجيال سابقة، فزيادة التطور ترتبط بزيادة التنظيم وزيادة التشريعات في ضم فئات جديدة تقع تحت طائلة مفهوم الجريمة.

الفصل الثالث

الاتجاهات النظرية في تفسير الجريمة وتطبيقاتها

1:3 مقدمة

2.3 الاتجاه الجغرافي

3.3 الاتجاه البيولوجي

4.3 الاتجاه النفسي

5.3 الاتجاه الاجتماعي

6.3 الاتجاه الاقتصادي

7.3 علاقة الجريمة بالبيئة العمرانية

8.3 دور التخطيط العمراني في الحد من الجريمة

9.3 دراسات تطبيقية حول الجريمة

الفصل الثالث

الاتجاهات النظرية في تفسير الجريمة وتطبيقاتها

1.3 مقدمة:

سعى الإنسان جاهدا منذ بدء خلقة إلى إشباع حاجاته وتحقيق أهدافه في إشباع غرائزه المتنوعة ومنها غريزة البقاء. وتدرجت مراحل الإشباع عبر التاريخ من الطرق العشوائية القائمة على المحاولة والخطأ، إلى المحاولات المنظمة والمخططة، وقد تجاوزت عملية تحقيق الإشباع إلى الاعتداء على حاجات الآخرين، مما خلق منظومة غير متوازنة جعلت من القوي يحظى بإشباع أكبر ويحرم الآخرين من الإشباع، فكانت تلك المرحلة أشبه بمرحلة البقاء للأقوى وجعلت الحياة مهددة وغير آمنة، ولكن مع الزمن تطور الإنسان و تشريعاته ونظمه وطرقه لإشباع تلك الحاجات ضمن طرق ومسالك اعتبرها مشروعة. وقد تعززت تلك الطرق والتشريعات بمنظومة ثقافية تمثلت في القيم والعادات والأعراف والمعتقدات الدينية.

والمشكلة التي واجهت المجتمعات خلال مسيرتها التاريخية هي قصور ومحدودية الموارد المتاحة في إشباع تلك المتزايدة سواء كانت حاجات اجتماعية أو إنسانية أو مادية أو معنوية، وهذا خلق نوعاً من المنافسة والصراع الاجتماعي، وترتب عليه ظهور أنواع من السلوكيات الانحرافية التي يتبعها الأفراد لإشباع حاجاتهم، لعجزهم عن إشباعها بالطرق المشروعة .ونظرا لتعقيد الحياة الاجتماعية والسياسية والاختلالات الطبيعية وزيادة الفجوة الطبقية واختلاف القدرات والميول والاتجاهات والفرص المتاحة ، إضافة إلى الاختلافات الفردية والشخصية على مستوى الطموح والذكاء ونماذج التمايز العرقي والطبقي والديني والجندري وغياب الفرص المتكافئة أمام الجميع وعجز النظم في توفير العدالة الاجتماعية وضمان الأمن والحرية والعمل والتعليم والغذاء كل ذلك هدد الأمن الاجتماعي للتجمعات وهذا يتطلب الجهد الكبير في عملية إدخال تشريعات وتعديل بعض التشريعات القائمة لتوفير الأمن الاجتماعي .

وتظهر التعقيدات الاجتماعية من حيث البناء والوظيفة في المراكز الحضرية بشكل واضح كما أن الاختلالات المترتبة على التعقيدات الاجتماعية مثل التباين الطبقي وانتشار الفقر والبطالة وتباين مستويات الحياة والطموح والتعقيدات الناجمة عن التمايزات العرقية والثقافية جعلت من المدينة تربة خصبة لانتشار العديد من السلوكيات الانحرافية التي تهدد الأمن والأمان الاجتماعي رغم كل جهود الضبط الرسمي الذي تقوم به المؤسسات الأمنية التي أوجدها المجتمع ومما يساعد على تفاقم هذه التعقيدات وقصور عمل المؤسسات الرسمية الأمنية عوامل متعددة منها قصور عمليات التربية والتنشئة والتعليم والإعلام والنظم السياسية، فتقصير المؤسسات الاجتماعية في أداء دورها سهل من عملية الاختلال الأمني وسهل السلوك الإجرامي والانحراف في كل المجتمعات.[1]

ولقد تعددت الاتجاهات النظرية والفكرية في دراسة الأمن الاجتماعي وتفسير السلوكيات غير المشروعة والتي تتمثل بالجرائم والانحرافات نظرا لتعقيد هذه الظاهرة وتعقيد النظم الاجتماعية المختلفة ولكن رغم التنوع والاختلافات في بعض الافتراضات إلا أنها تتفق في خطوطها العامة على بعض الأفكار الرئيسية التي تشير إلى أن البيئة التي تحيط بالفرد سواء كانت بيئة طبيعية أو بيئة "ثقافية اجتماعية" هي المحرك الأساسي للسلوكيات المهددة للأمن وتنقسم تلك النظريات إلى عدة اتجاهات رئيسية من أهمها:

2.3 الاتجاه الجغرافي:

يعتقد أصحاب هذا الاتجاه بوجود ارتباط قوي بين المهددات الأمنية والظروف الطبيعية الجغرافية والمناخية والتغيرات التي تطرأ عليها من خلال التوزيعات المتباينة لمناطق ومعدلات الجريمة .

وأهم ما يسترعي الانتباه في هذا المجال أثر درجات الحرارة وحالة الطقس من رطوبة وأمطار،فبالنسبة لدرجات الحرارة فقد أشار العلماء والباحثون من زمن طويل وعلى رأسهم العلامة العربي ابن خلدون أن المناخ وتقلبات الطقس تؤثر في أخلاق الناس وطبائعهم

[1] إبراهيم عبد الرحمن 1985 دراسات في علم الاجتماع الجنائي مكتبة دار العلوم الرياض ص 111.

وأمزجتهم. كما أن المناخ يؤثر على توفر الغذاء وتوفير الراحة الجسمانية والفكرية ، وعقد في ذلك مقارنة بين أهالي مصر وأهلي مدينة فاس المغربية فذكر أن المصريين مرحين يحبون اللهو وغير قلقين على مستقبلهم[1] . في حين نجد أن سكان المغرب يخزنون قوتهم لسنوات وقلقين على مستقبلهم. أما مونتسكيو في كتابه روح القوانين فقد أشار إلى أثر المناخ على القوانين، وأشار إلى أن معدل الجرائم يزداد في المناطق الحارة ويتناقص في المناطق الباردة [2]،وقد وجد كثير من العلماء الأوروبيين من أمثال كتليه واندريه جيري أن بعض الجرائم المتمثلة بالاعتداء على الأشخاص كانت أكثر شيوعا في الأقاليم الجنوبية الغربية من فرنسا أكثر من الأقاليم الشمالية كما لوحظ أن ازدياد معدلات تلك الجريمة تكون في أشهر الصيف في حين أن معدلات الاعتداء على الأموال تزداد في الأقاليم الشمالية وخصوصا في أشهر الشتاء[3]. وقد توصل الباحثون الأوربيون إلى إيجاد قانون يدعى قانون "الجريمة الحراري" الذي يربط الجريمة والانحراف بالظروف المناخية وقد توصل الباحثون أيضا أن جرائم السرقة والمال تحدث في المناطق الغنية أكثر من غيرها وهذا يرتبط بعدالة توزيع الثروة في المجتمع من حيث تقسيمه إلى فقراء وأغنياء[4]. كما أن منسوب الجرائم يرتفع في المناطق الجبلية عنه في المناطق السهلية وقد أيدت تلك الاتجاهات ما توصل إليه الباحثون الأمريكيون من ازدياد معدلات الجريمة في بعض أشهر السنة أكثر من غيرها وخصوصا أشهر الصيف وهذا يدلل على ارتفاع معدلات الجريمة مع ارتفاع درجات الحرارة، وهذا ينعكس على الولايات المختلفة حسب طبيعة الظروف المناخية، فالولايات الأكثر حرارة هي أعلى في معدلات الجريمة. لقد وجد دكستر أن جرائم الانتحار تزداد في الربيع والصيف وأن جرائم المال تزداد في الجو البارد والطقس الماطر المصحوب بالضباب في حين تزداد جرائم الدم والقتل كلما اقتربنا من خط الاستواء[5]. وقد أيدت

---

[1] جوستون بوتول , ابن خلدون ,فلسفته الاجتماعية . ترجمة غنيم عبدون . المؤسسة المصرية للتأليف والطباعة والترجمة والنشر 1964 ص 44 –64

[2] مصطفى الخشاب , علم الاجتماع ومدارسه , مكتبة الانجلو المصرية . القاهرة 1977

[3] يسر أنور علي وآمال عثمان – الوجيز في علم الإجرام وعلم العقاب . دار النهضة العربية , 1977 , ص 162 – 163

[4] عبود السراج 1985 علم الإجرام وعلم العقاب الطبعة الثانية ص 185–186.

[5] Brewton Berry and Henry L . Tishler Race and Ethnic relations . Fourth Edition . Houghton Mifflin Company . Boston . 1978

الإحصاءات المصرية لسنة 1961 وتوزيعها على أشهر السنة هذا الاتجاه بالنسبة لمعدلات الجرائم وأنماطها[1].

3.3 الاتجاه البيولوجي:

يرى أصحاب هذا الاتجاه بوجود علاقة وارتباط بين التكوين البيولوجي للإنسان والسلوك الإجرامي ، ويركز أتباع هذا الاتجاه من أمثال سيزار لومبروزو، وانريكو فيري، أن السبب الرئيسي للجريمة والانحراف يكمن في التكوين البيولوجي للإنسان. فالمجرمون يشتركون في صفات بيولوجية فسيولوجية معينة مثل شكل وحجم الجمجمة وبناء العضلات وشكل الوجه والأنف والفك بالإضافة إلى الصفات الشخصية مثل المزاج. وهذا يعني أن شكل وبناء الجسم للمجرمين يختلف عن أشكال وبناء الجسم للأسوياء[2].

لقد أطلق على هذه النظرية اسم النظرية الوضعية لأنها حسب لومبروز وأتباعه قامت على أسس ومعلومات علمية كانت حصيلة البحث والدراسة والخبرة التي توصلت إلى أن الميل للجريمة هو اتجاه موروث وتعود بعض الخصائص الجسمية لهؤلاء المجرمين بصفات الأسلاف أي الإنسان البدائي[3]. وكلما ازداد التشابه بين الإنسان الحالي والإنسان البدائي تزداد احتمالات الإجرام .

بالرغم أن أصحاب هذا الاتجاه قاموا بتعديل بعض جوانب النظرية ألا أن الانتقادات استمرت على هذه الأفكار والمفاهيم ومن أهم الانتقادات التي وجهت للنظرية :-

1. عينة الدراسة كانت عينة منحازة حيث أجريت على مجموعة لها أشكال مميزة من الجيش الايطالي " الصقالبة" , والسبب في اقترافهم الجرائم يعود لخدمتهم في مناطق تختلف عنهم ثقافيا[4].

---

(1) عبد الرحمن عيسوي . سيكولوجية الجنوح . المعارف بالإسكندرية ص 158.

(2) محمود التوني القاضي . علم الأجرام الحديث , مكتبة أنجلو المصرية . 1960 ص 34 – 35

(3) Enrico Ferri . Criminal sociology . (Boston little,Borown 1901

(4) Enrico Ferri . Criminal sociology . (Boston little,Borown 1901

2. ربط البناء الجسمي والشبه مع الإنسان البدائي هو افتراض أن الإنسان البدائي يميل إلى الوحشية وهذا يتناقض مع آراء كثير من الباحثين، وعلى رأسهم جان جاك رسو الذي وصف المرحلة البدائية بأنها كانت تمتاز بالسعادة وخالية من التناقضات بالإضافة إلى صفات الإنسان البدائي وبنية جسمه ما زالت افتراضية من قبل علماء الانثروبولوجيا[1].

ولكن بالرغم من الانتقادات التي وجهت إلى تلك المدرسة إلا أنها فتحت أبوابا ومجالات لدراسات علمية تعتمد البيانات الإحصائية والمناهج العلمية . كما أسهمت بالتأثير على بعض الاتجاهات الأخرى مثل المدرسة الكلاسيكية . فقد أشار شارلز جورنج في دراسته عن المجرمين في السجون البريطانية بعد دراسات لصفاتهم واستخدام قياسات دقيقة أنه لا توجد فوارق بين صفات المجرمين الجسمانية وصفات غير المجرمين[2].وأيده في ذلك وليام شيلدون[3].

ولعلماء البيولوجيا دورُ في تفسير الظاهرة الانحرافة والإجرامية فقد دلت الدراسات المتعلقة بالوراثة على وجود كروموسومات ذكرية إضافية في الأشخاص الذين يرتكبون جرائم مثل القتل والضرب والاغتصاب، وبالتالي يذهب هؤلاء الباحثون في تفسير السلوك الإجرامي إلى أسباب وراثية[4]. متناسين أن التكوين البيولوجي قد يكون سببا في صعوبة تكيف الفرد مع البيئة الاجتماعية أكثر من كونها علاقة مباشرة مرتبطة بأفعال إجرامية . وعلى أي حال فإن تفسير الجريمة بعوامل وراثية يقلل من أثر البيئة الاجتماعية التي نشأ فيها الفرد .

وقد حاول بعض الباحثين التوفيق بين الاتجاهات البيولوجية والمدرسة الكلاسيكية التي تنادي بالإدارة الحرة للإنسان من أمثال ماتزا والذي توصل إلى ما تسمى بالحتمية المعتدلة وهي ان الإنسان ليس مطلق الحرية في الاختيار وفي الوقت ذاته ليس عديم الإدارة فالمجرم ينساق

---

(1) مصطفى الخشاب .علم الاجتماع ومدارسه . مكتبة الانجلو المصرية , القاهرة 1977.

(2) Paul F . Cromwell , Jr. and others , Introdction Juvenile Delinguency West publishing co. New york . 1978. p6

(3) محمد عارف. الجريمة في المجتمع . نقد منهجي لتفسير السلوك الإجرامي . الطبعة الثامنة مكتبة أنجلو المصرية 1981

(4) Martin R.Haskell and Lewis Yablonsky . Crime and Delinquency . Bred edition Rand Me Inc nally publishing co. Chicago 1978 . p 567

للجريمة بشكل تدريجي . وان نسبة ضئيلة مـــن الأحـــداث المنحـــرفين يصـــبحون مجـــرمين محترفين[1].

وقد تعرضت هذه النظرية إلى انتقادات كبيرة وكثيرة من قبل العلماء والمفكرين، فيرى فيري في كتابة علم الاجتماع الجنائي (Criminal sociology) أن هذا الاتجاه عاجز عن تفسير كثير من السلوكيات المختلفة خصوصا بين الإخوة والأقارب فهناك أشخاص متشابهون بيولوجيا من حيث الشكل والبناء الجسدي بعضهم يرتكب جرائم والآخرون عكس ذلك . رغم أنهم جميعا يخضعون لمؤثرات بيئية واجتماعية ونفسية واجتماعية متشابهه[2]. وقد اتهم الكثير من العلماء أصحاب هذه الاتجاه بالعنصرية حيث يركز الجريمة على مجموعة معينة من الناس بناءا على ألوانهم وأشكالهم وقد أكد معارضون هذه النظرية على أن الجريمة ذات أسس متنوعة ومعقدة عضوية ونفسية واجتماعية وبالتالي تغير أشكال الجريمة بتغير الظروف المصاحبة في الوقت والمكان والبيئة بمعنى أن الظاهرة الإجرامية ظاهرة نسبية اجتماعية وليست حتمية للأشخاص. وبالتالي فإن الجريمة تخضع لتأثيرات وعوامل أساسية ثلاثة هي: العوامل الشخصية، والعوامل الطبيعية، والعوامل الاجتماعية.

4.3 الاتجاه النفسي:

يرجع أصحاب هذا الاتجاه السلوك الانحرافي والإجرامي للأفراد إلى طبيعة التكوين النفسي للفرد. وهذا يظهر بشكل كبير في عمليات التنشئة الاجتماعية وأنواع المعاملة والظروف التي يمر بها الإنسان في مراحل طفولته المبكرة، من خلال عملية الثواب والعقاب التي تربى عليها فالأشخاص الذين يتعرضون إلى نوع من التربية القاسية والعقوبة، والأشخاص الذين يمرون في طفولتهم بخبرات قاسية ومؤلمة دون قدرة على مقاومتها يلجؤون إلى كبت هذه الخبرات وهذه القسوة في منطقة اللاشعور، وتكون تلك الخبرات مفعمة بمشاعر الغضب والحقد والكراهية وحب الانتقام. وقد تظهر هذه المشاعر وهذا الكبت لاحقا، حيث يتم تفريغ تلك الشحنات على شكل أنواع من السلوك غير المرغوب به مثل الانحرافات والسلوكيات الإجرامية،

(1) Martin R . Haskell and Lewis yoblonsky . Op cit p 576
(2) Entrico Ferri, Criminal Sociology . op cit 1901

وعلى النقيض من ذلك فالأطفال الذين يعيشون حياة سعيدة مرحه تملأ ذاكرته بالخبرات السارة فإنها تختزن في منطقة اللاشعور تنعكس على سلوكيات إيجابية خيرة في مرحلة الكبر.

فالإنسان حسب مدرسة التحليل مزود بدافعين أساسين هما غريزة الحياة والحب والتي أطلق عليها فرويد اسم ايروس (Eros)، وغريزة الموت والكراهية والتي أطلق عليها اسم ثناتوس (Thanatos) وتمثل غريزة الحياة والموت وهي التي يولد الفرد مزودا بها، وهي نزعة تبحث دائما عن إشباع سريع وتصارع في شكل دائم في البحث عن السعادة واللذة وتجنب الألم، أما الأنا فإن الفرد يطورها خلال السنوات الأولى من عمره ثم تأتي الأنا العليا. فألانا Id لها علاقة بالحقيقة الاجتماعية التي توجه سلوك الفرد نحو الإشباع ضمن المعطيات الاجتماعية والفيزيقية، وعند تطوير الأنا العليا يبدأ الجانب الخلقي والشعور بالذنب بالظهور وتتضمن الأنا العليا الضمير والأنا المثالية التي تحدد ما يجب أن نفعله[1] .

وتعزو نظرية التحليل النفسي السلوك الإجرامي لعدة أسباب من أهمها:-[2]

1. عدم القدرة على تطوير الأنا والانا العليا، فالفرد غير قادر على ضبط نزعته الغريزية والسيطرة عليها وبالتالي يسيطر عليه الأنا وربما يتحول سلوكه إلى نمط معاد للمجتمع.
2. الأنا المضطربة وخصوصا خلال السنوات الأولى من العمر .
3. تطور الأنا العليا بشكل مفرط ومتطرف، بحيث لا تسمح بالإشباعات الغريزية وبالتالي فإن معظم المجرمين من النمط العصابي .

وترى مدرسة التحليل النفسي أن أسباب الإجرام تعود إلى صراعات داخلية ومشاكل عاطفية ومشاعر غير مستقرة من اللاوعي والشعور بالنقص وعدم الكفاية، وفي هذا المجال يمكن القول إن البيئة الحضرية تنمي مثل هذه المشاكل أكثر من غيرها .

---

(1) Tames c. Hansen and others , Group counseling theory and process.2ed edition , Houghton Mifflin company . Boston . 1980 p 24

(2) Paul F . Cromwell Jr. and others . opcit p 570

ومما يؤخذ على نظرية التحليل النفسي عدم قدرتها على تفسير انحرافات المجرمين العاديين والذين يتعلمون السلوك الإجرامي من الآخرين دون ظهور الأعراض التي تطرقت إليها مدرسة التحليل النفسي. وتأكيد مدرسة التحليل النفسي على أن السلوك ألانحرافي مزود بدوافع إجرامية غريزية يعني عدم جدوى العقوبات الرادعة وعمليات الإصلاح والتأهيل . إضافة إلى إنكارها والتقليل من أثر البيئة الاجتماعية والطبيعية والاقتصادية ينال من أهمية النظرية حيث تركز فقط على السنوات الأولى من التنشئة الاجتماعية علما أن التنشئة الاجتماعية عملية مستمرة في مختلف مراحل العمر للفرد.

لقد حاول أنصار نظرية التحليل النفسي من أمثال أبراهام سن[1] من ربط العوامل الوراثية المتأصلة عند الفرد بالبيئة المكتسبة حيث يرى أن السلوك الإجرامي حصيلة الميول الإجرامي المتأصلة مضافا إليها الظروف البيئية مثل وضع الفرد وظروفه وحاصل الجمع مقسوما على نزعة مقاومة الفرد الإجرامية.

$$\text{الفعل الإجرامي} = \frac{\text{ميول ونزعات الفرد الإجرامية + وضع الفرد وظروفه}}{\text{مقاومة النزعة الإجرامية}}$$

5.3 الاتجاه الاجتماعي:

ينطلق أصحاب هذا الاتجاه بأن الجريمة والانحراف عبارة عن ظاهرة اجتماعية موجودة في كل المجتمعات وفي مختلف الأزمان، وبالتالي فإنه يمكن تعلم هذه الظاهرة من خلال طرق متعددة مثل التقليد والتعليم والاختلاط بالآخرين، وينطبق على تعلمها ما ينطبق على تعلم أي نوع من السلوك الإنساني. ويربط أصحاب هذا الاتجاه الجريمة والانحراف بنوعية النظام الاجتماعي والثقافي السائد، ومدى قناعة الأفراد واحترامهم لهذا النظام. ويدلل الكثير من علماء هذا الاتجاه أن الجريمة والانحراف تزداد مع تحرر الفرد من قيمه الاجتماعية والأخلاقية وعدم الاهتمام بالآخرين وغياب الحس الاجتماعي والمصلحة العامة. بينما يزداد الأمن

(1) Hassim Solomon , Community Corrections , Holbrook press, Ally and Bacon , Ing. Boston 1976 . p 19

الاجتماعي في المجتمعات التي تزداد فيها الروابط الاجتماعية القائمة على الاحترام والتعاون، وتحظى الثقافة الاجتماعية باحترام كبير، ويقدرون القيم الأخلاقية والفضيلة التي تعتبر أهم ضابط ورادع داخلي للإنسان لعدم اقتراف أي نوع من السلوك الانحرافي والإجرامي.

ومن أبرز النظريات التي تنضوي تحت هذا الاتجاه هي النظرية البنائية الوظيفية والتي تؤكد على أن التهديد الأمني المجتمعي ما هو إلا حصيلة خلل في البناء الاجتماعي وخلل الوظائف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.هذا الخلل يقود إلى عدم تمكن بعض الأفراد والجماعات من تحقيق إشباع حاجاتهم وتحقيق أهدافهم وطموحاتهم بالطرق التي حددتها الأنساق الاجتماعية مما يدفعهم إلى تحقيق ذلك بطرق غير مشروعة وغير مقبولة، فالأشخاص الذين يرغبون في تحقيق الثروة والمكانة الاجتماعية بالطرق القانونية المشروعة ولكنهم يفشلون في ذلك، ويلجؤون إلى طرق ملتوية وسلوكيات غير مشروعة مثل السرقة والتزوير والاحتيال وحتى القتل[1].

ويرى ميرتون[2] أن الجريمة تحدث عندما يحصل تعارض وتصارع بين الأهداف والطرق المشروعة لتحقيقها. فبؤرة الاهتمام بالأمن الحضري تنبع من الأهداف والطموحات الكبيرة التي تعززها حياة المدينة وعدم القدرة على تحقيق هذه الأهداف، ويكون ذلك بصورة أوضح من خلال الأحلام والطموحات التي يحملها الأفراد في عملية التحضر والانتقال إلى المدن لتحقيق ذلك ، وعند الفشل في الوصول إلى تلك الأهداف أو بعضها فإن الأفراد والجماعات تسعى بكل السبل والوسائل غير المشروعة لتحقيق ذلك مما يرفع من معدلات الجريمة بين السكان الجدد في المراكز الحضرية مقارنة بالسكان الأصليين.

ومن أبرز الاتجاهات التي ترى إن عملية السلوك الإجرامي عملية مكتسبة تتم من خلال عملية التعلم، حيث ترتبط عملية التعلم بالتعزيز الذي يعمل بمثابة الثواب والعقاب، ويرى تريسلر أن الفرد يتعلم كيف لا يكون مجرما بواسطة عملية تدريبية من خلال وضعه في حالة

---

[1] السراج 1981 طبعة1 ص 309 .

[2] Merton. R (1961) Social theory and social structure .Free press, ppb-160

من القلق والخوف والعقوبة من فعل أي سلوك انحرافي أو أجرامي حيث يرى أن معظم المجرمين لم يعاقبوا بصورة كافية في أثناء طفولتهم وقد أكد على أهمية ربط الأطفال بأسرهم خصوصا الآباء والأبناء . ومن هنا يمكن القول بانشغال الآباء والأمهات عن أبنائهم في المدن وابتعادهم عنهم سوف يعزز لديهم السلوك ألانحرافي والإجرامي [1].

أما الفيلسوف الفرنسي تارد فيرى أن السلوك الإجرامي يتعلمه الفرد مثل تعلم أي مهنة عن طريق المحاكاة والتقليد والاختلاط وهو بهذا لا يعتبر الجريمة شيئاً موروثاً من السلف للخلف عن طريق الوراثة[2]. وقد أيده في ذلكٌ كل من سزر لاند ودونالد كريسي اللذين أكدا على عملية تعلم السلوك الإجرامي من خلال التفاعل والاتصال خصوصا في الجماعات الأولية والتي تمتاز بكثافة الاتصال من جهة والاتصال المباشر من جهة أخرى . ومن هنا فقد قلل العالمان من الطرق غير المباشرة مثل الأفلام والمجالات والمسلسلات التلفزيونية . كما أشار أن عملية التعلم تتضمن الطرق والوسائل التي تتم بها الجرائم، بالإضافة إلى الاتجاهات والمبررات في ارتكاب الجريمة، فالنظرة إلى القيم والقوانين والشرائع تختلف باختلاف النظرة أليها سواء كانت نظرة قبول واحترام أو نظرة رفض وكراهية .

ويرى (إميل دور كايم) عالم الاجتماع الفرنسي أن المجتمع هو الذي يحدد أنماط التصرفات المقبولة وهو الذي يحدد طبيعة الأفعال الإجرامية ،وهذه تختلف زمانياً ومكانياً وتصاحب عملية التغير الاجتماعي . ولا ينكر دور كايم أن السلوكيات الإجرامية هي أشكال مرضية وان الاتفاق الجمعي عليها حدد العقوبات لهذه الأمراض . وينطلق دور كايم في التأكيد على الأصالة الفردية[3] التي لا بد لها أن تعبر عن نفسها من اجل التقدم المجتمعي فالتعبير عن النماذج الامتثالية لا بد وان يقابل بالتعبير عن النماذج الانحرافة. فالحرية الفكرية في العالم الغربي ما كانت لتتحقق لو لم تخرق القوانين من قبل إفراد كانوا يصنفون في الماضي على أنهم

---

(1) Gordon Trasler, The explanations of Criminality , London , Routledge and Kegan Paul , 1962

(2) Leonard Berkowitz , A survey of social psychology, 2 end edition , Holt Rinehart and Winston , New york , 1980 p 307

(3) Doyle Paul Johnson , Soliological theory . Classical Founders and contem poroary perspectives. John Wiley and Sons . New york

مجرمين ومثال ذلك أن ومؤسسي الولايات المتحدة كانوا ينعتون من قبل بريطانيا علـــى أنهـــم مجرمين .

لقد تناول دور كايم في دراسته عن الانتحار مفهوم اللامعيارية[1] (Anomie) والـــذي يشير إلى شعور الفرد بعدم وجود ضوابط خارجية بمعنى ضعف القيم والمثل والمعـــايير علـــى تصرفات الأفراد . وتصبح القيم والمعايير دون معنى ويجب التخلص والتحرر منها . فالمجتمع الأمريكي مثلا يؤكد على أهمية النجاح يقاس بامتلاك الثروة ولكنه يضع تشريعات يمنع بعـــض الناس من تحقيق الهدف فبالتالي يلجأ الأشخاص إلى طرق غير شرعية لتحقيق الهدف . كما أن البعض لا يؤمن بهذه الأهداف فيلجا إلى التدمير والتخريب والعدوان على الآخرين.

وأما ميرتون فقد حدد خمسة أصناف ونماذج للتكيف داخل المجتمع الأمريكي على أساس النظرة إلى الأهداف ووسائل تحقيقها بدائها[2] بالنموذج الامتثالي، وهو الذي يؤمن بالهدف ويتبع الطرق المشروعة لتحقيق الهدف والنموذج ألابتداعي وهو الذي يؤمن بالهدف ويعجـــز عـــن تحقيقـــه بالوسائل المشروعة ويبتدع وسائل جديدة غير مشروعة لتحقيق ذلك والنموذج الطقوسي الذي لم يؤمن بالأهداف ولكنه حافظ على الامتثال للقيم والمعايير.

أما النموذج الرابع فهو النموذج الانسحابي الذي لا يؤمن بالأهداف والوسائل ولا يفكـــر أصحابه باستبدالها إنما ينسحبون من المجتمع ولا يشاركون فيه، ويتحول الكثير منهم لمرضـــى نفسين أو مدمني مخدرات أما النموذج الخامس والأخير فهم المتمردون، والثوريـــون الـــذين لا يؤمنون بالأهداف والوسائل ويرفضونها، ويعملون على تغييرها بإيجاد نظام اجتمـــاعي جديـــد وبذلك فهم يحاولون استبدال الأهداف والوسائل معاً وبشكل عملي وهذا النمط هـــو أداة التغيـــر الاجتماعي.

---

(1) G.simposon (trans) , "Emile Durkheim " The Division of labour in society and Anomic suicide In K. Thompson and J. Tunstall (eddit0 sociological perspectives. The open University . 1971. pp 94- 116

(2) Donaled Light .JR and Suzanne Keller , sociology , Alfred A, knopt , New York 1975 p 327

ومن النظريات الاجتماعية في تفسير الجريمة أيضا نظرية الاغتراب الاجتماعي (social Alienation)، وهي تحاول تفسير العوامل التي تختفي وراءها الجريمة، فحسب مفهوم هذه النظرية، فمفهوم الجريمة ووجودها سابق للمجرم ، والسلوك الذي يتعارض مع المجتمع لا يعتبر سلوكا إجراميا ما لم تظهر قوانين الجزاءات والعقوبات، وبالتالي من الأهمية إيجاد نظرية تفسر القانون الجزائي وعلاقته بالبناء الاجتماعي . فالقانون الجزائي يعبر عن ضعف العلاقات الشخصية والتفسخ والتفكك الاجتماعي وانتشار التمدن والتحضر ، ففي نظر جيفري أحد مفكري هذه النظرية أن الجريمة تنتشر في المجتمعات التي تمتاز بقلة التفاعل الاجتماعي والعزلة وتجاهل الأفراد والتركيز على العلاقات الشخصانية واللامعيارية ، والمجرم في نظره هو الإنسان المعزول اجتماعيا وثقافيا وتمتاز علاقاته الاجتماعية بالضعف والفشل وشعوره بعدم القبول من الجماعة فلا يشعر بالأمان والاطمئنان لذا فهو عدواني حاقد[1].

ومن هنا تظهر أهمية دمج هؤلاء الأفراد وتشجيعهم على التكيف الاجتماعي لتخفيف معدلات الجريمة ، وتشمل عملية الاغتراب على :

1. الاغتراب الفردي ويشعر الفرد بعزلته عن العلاقات الشخصية المباشرة، فهو مضطرب اجتماعيا، ونادرا ما يقبل فيهم المجتمع الذي يعيش فيه .

2. الاغتراب الجماعي وهو شعور الجماعة والأفراد الذين ينتمون لها بأنهم معزولون وغير مرغوب فيهم في المجتمع الكبير.

3. الاغتراب الناجم عن القوانين والتشريعات ويتضح هذا في تفسير سلوكيات الطبقة الغنية مع الطبقة الفقيرة أو سلوكيات البيض ضد السود، وهذا يحصل عندما تقوم جماعة أو مؤسسة بوظيفة الحكومة والسيطرة على فعالياتها وتصبح حكرا لهذه الجهة . وهذا ما يعزز الانسحاب من المجتمع وضعف الانتماء له والمشاركة في الشغب والفوضى وخرق القوانين والكراهية للنظام القائم وعدم العمل أو الإخلاص له ، وهذا يفسر ظهور بعض الأحياء في المدن وخصوصا الأحياء الفقيرة من انتشار بعض

(1) Paul F. Cromwell and others , op cit

الظواهر مثل الهبز الذين يمتازون بضعف الضـوابط الأخلاقيـة والعنـف وظهـور العصابات الإجرامية ومتاجري المخدرات [1].

أما نظرية الجماعة المرجعية فإنها تركز على الأسرة ودورها في عمليات التنشئة فنجاح المؤسسة الأولى وهي الأسرة في أداء وظيفتها كأسرة سوية، فإنها تتحول إلى جماعة معياريـة للطفل فينظر لها ولمعاييرها بالاحترام والقبول ، أما جماعة الشارع فينظر إليها على أنها جماعة مرجعية وليس بالضرورة أن تكون تلك الجماعة منحرفة . ولكن جماعة الشارع في أغلب المدن الكبرى تميل دوما إلى الانحراف وتجذب الأطفال والذين فشلت أسـرهم بـأن تكـون جماعـة مرجعية قيمية ، وتبدو آثار هذه الجماعة واضحة في أوساط أطفال الأسر المهاجرة للمدينة وقـد أثبتت الدراسات صحة هذا التوجه من خلال دراسة عينة على أطفال الأسر الروسية المهـاجرة للولايات المتحدة[2].

6.3 الاتجاه الاقتصادي:

أما الاتجاهات الاقتصادية عند أصحاب هذا المذهب فإنها تحاول تفسير الاختلال في الأمن المجتمعي من خلال وجود اختلالات في النظام الاقتصادي وإفرازاته، من انعدام المساواة والظلم والحرمان، الأمر الذي يؤدي إلى خلق جو من الحقد والكراهية بين المحرومين وبين المالكين ، كذلك بين المستغلين وبين من يتم استغلالهم، وتشير العديد من الدراسات في مجال الجريمة والانحراف ان انعدام الأمن الاجتماعي والسياسي وتدني مستويات المعيشة وانتشار الفقر والبطالة والحرمان والمجاعة من العوامل الهامة التي تسهم مساهمة فعالة في انتشار الجريمة والانحراف وتهديد الأمن الاجتماعي وتنذر بتهديد المجتمعات، ومن أبرز تلك الدراسات التي تناولت تلك العوامل الدراسة التي أجراها بونجر في أوروبا، حيث كشف عن وجود علاقة وثيقة وطردية بين الإجرام والانحراف وتدني الظروف الاقتصادية والتفكك الأسري [3].

---

(1) Frank Jonson (ed) Alienation Concept, Term meaning seminar press . new York 1973

(2) عبد الباسط محمد حسن , أصول البحث الاجتماعي , مكتبة وهبة , القاهرة 1977 ص 238.

(3) Bonger W, Criminoloty and Economic condition. Translated by Henry Horton, Boston, Little brown .

ويرى أن أنماط السلوك الانحرافي وخصوصا الموجه ضد الممتلكات يعود مباشرة إلى الفقرة الموجود في المجتمع الرأسمالي والذي يعود أساسا إلى المنافسة غير العادلة التي يتبناها النظام الاقتصادي الرأسمالي، والحل يكمن في نظره في إعادة تنظيم وسائل الإنتاج وتطوير المجتمع وجسر الهوة الطبقية . فالميول الأنانية في نظر بونجر وحدها غير كافية لجعل الفرد مجرما وإنما بحاجة إلى بيئة حاضنة، وتتمثل هذه البيئة في النظام الاقتصادي والتشريعات المرتبطة به إن آراء بونجر هي عبارة عن افتراضات بحاجة إلى مزيد من الدراسة لربط الجريمة بالفقر ، كما أن المجتمعات الرأسمالية قامت بالعديد من الخطوات لحل مشكلة الفقر ومع ذلك استمرت معدلات الجريمة بالارتفاع .

وقد أيد جوردن وجهة نظر بونجر حيث ربط الجريمة بانخفاض الأمن الاقتصادي وقد أعطى أدلة على أهمية العامل الاقتصادي في عرضه لجرائم الجيتو (الأحياء الفقيرة) والجرائم المنظمة وهي الجرائم التي يزداد الطلب عليها وتعطي مردود مرتفع جدا مثل القمار والبغاء، ثم جرائم الشركات والمؤسسات التي تقوم بالأعمال غير المشروعة لتحقيق أكبر عائد من الأرباح. كما أشار جوردن إلى أن تحديد الجرائم والعقوبات في المجتمع الرأسمالي يخدم النظام والطبقة المتنفذة حيث وضع اللوم على الأفراد وليس المؤسسات .

من الأهمية بمكان الإشارة إلى أن الاتجاه الاقتصادي في تفسير الجريمة والمشاكل الاجتماعية نشأ وتطور مع تطور النزعة الراديكالية في علم الاجتماع وخصوصا في المجتمعات الرأسمالية نفسها . وكشفت الدراسات التي أجراها جفري عن وجود ارتباط بين معدلات الجريمة وسوء الأحوال الاقتصادية والفوارق الطبيعية التي تتمثل في إهمال المشاريع التنموية وتزايد معدلات البطالة والفقر. وهكذا يرى جفري أن المدخل الأساسي للسيطرة على الجريمة والحد منها ومن انتشارها يكمن في تحسين الظروف الاقتصادية المعيشية[1].

(1) Jefferey R ,Crime prevention through environmental, design, Sage publication, 1977 p 314.

وتؤكد الدراسات التي أجريت في العالم العربي على هذا التوجه حيث توصلت إلى نفس النتائج بأن غالبية المجرمين والانحرافيين هم من أبناء الطبقات الفقيرة والعمال غير المهرة والعاطلين عن العمل[1].

ومن المعروف جيدا أن الاتجاه الاقتصادي وتأثيره على الصراع المجتمعي شكل المحور الأساسي في تحليل الفلسفة الاشتراكية والتي تعطي للعوامل الاقتصادية الأهمية في التأثير على مختلف النظم المجتمعية، فالصراع الطبقي ناجم عن عدم عدالة التوزيع وهو المحرك الرئيسي في عدم الاستقرار الاجتماعي، وبالتالي فإن الصراع الطبقي بين الطبقات المالكة والحاكمة والمستغلة، والطبقات الفقيرة العاملة والمحرومة سوف يستمر حتى تتم عملية إعادة التوزيع للموارد والثروة.

تزداد أهمية هذا الاتجاه في العالم العربي والأراضي الفلسطينية خاصة في ضوء التحولات الواسعة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي اجتاحت الوطن العربي والتي جعلت من البلدان العربية مركزا عالميا وماليا واستثماريا وتجاريا وإلى جانب ذلك ظهور البطالة والفقر وانتشار مختلف أشكال الفساد الإداري والمالي مما ساهم في خلق عدم استقرار امني مجتمعي وانتشار وارتفاع معدلات الجريمة والانحراف. إضافة إلى ارتفاع معدلات التحضر والمصاحب بتدني الخدمات الصحية والسكنية والتعليمية الذي ساهم في خل بيئة ملائمة للإجرام والانحراف وظهور أنماط جديدة للانحرافات مثل الجرائم المالية والتي تتضمن الاختلاسات والتزوير والنصب والمشاريع الوهمية والاحتيال وتهريب الأموال وتزوير العملة والاتجار بالمواد السامة والقاتلة والممنوعات مما يستدعي التركيز على الدراسات والأبحاث للوقوف على تلك الأوضاع واقتراح السبل وانجح الطرق لمعالجتها.

---

[1] محمود حسن 1977. الأسرة ومشكلاتها . دار المعارف . ص59–60 .

7.3 علاقة الجريمة بالبيئة العمرانية:

لقد ظهر اتجاه حديث في ربط الجريمة بطبيعة المدينة العمرانية وتخطيطها ويميل كثير من علماء الايكولوجيا إلى تقسيم المدن إلى عدة مناطق، لكل منطقة صفاتها وميزاتها تربط ذلك بمعدلات الجريمة وأنواعها ، ومن هذه المناطق [1]:

1. منطقة المركز وهي المنطقة الحيوية التي تعج بمختلف الأنشطة السكانية والتجارية وتتميز بازدحامها وتضم معظم المؤسسات والشركات ، وأشد ما يكون ازدحامها نهارا وغالبا تكون هذه المنطقة غير مرغوبة بالسكن .

2. المنطقة الانتقالية والتي يتصارع فيها النمط السكني مع النمط الصناعي التجاري وهي مناطق مكتظة أيضا وغالبا ما يسكنها الفقراء أو أنصاف الفقراء .

3. المنطقة السكنية وهي مناطق سكن العمال والموظفين وتكون على شكل أحزمة تحيط بالمؤسسات والمصانع.

4. المنطقة السكنية لأبناء الطبقة الوسطى والعليا وهي أفضل من سابقاتها حيث توجد المهن الحرة والمكاتب ومعظم أفرادها نالوا قسطا من التعليم .

5. مناطق الضواحي ، مناطق سكن للطبقات الغنية وهي مناطق مخططة غير مزدحمة يتنقل أفرادها إلى المدينة بسياراتهم الخاصة .

ومن خلال ربط الجريمة بهذه الأنماط فقد اتضح أن معدلات الجريمة تكثر في النمط الأول والثاني والتدرج بعد ذلك حتى تصل أدنى مستوياتها في مناطق الضواحي . كما أشار بيرجس أن هذا التقسيم ليس حتميا في كل المدن لكن لكل مدينة ظروفها وأوضاعها وطبيعة تكوينها وبالتالي فإن عملية تقسيم المدينة وتخطيطها تعطي دلالة ومؤشر على محاولة فهم الجريمة ومعدلاتها وأنواعها وعلاقة ذلك بالتخطيط . ويعتقد الكثير من علماء الايكولوجيا بأن

---

(1) Allen E.Liska , Persepectives on Deviance , Prentice – Hall inc Englewood ,New Jersey, 1981

تزايد أعداد سكان المدن نتيجة للهجرات يعرضها إلى تغيرات اجتماعية سريعة ومفاجئة وغالبـــاً ما تكون هذه التغيرات سببا في ارتفاع معدلات الجريمة وإضعاف الأمن الحضري[1] .

ويحاول فريق آخر تفسير تهديدات الأمن الحضري من خلال التركيز على الاختلافات الثقافية، في الصراع بين الثقافة العامة والثقافية الفرعية إذ أن المجتمعات تتكون من جماعات مختلفة التكوين من حيث العرق والدين والطبقة واللون ومكان الإقامة كل منها تختلف في المصالح والقيم والمستويات الاقتصادية والاجتماعية. وهكذا يضعف الأمن الاجتماعي عند إحساس مجموعة بوجود نوع من التمايز أو الظلم أو الحرمان وعدم تكافؤ الفرص بينهم وبين الآخرين في تحقيق إشباع حاجاتهم وطموحاتهم، فإن ذلك يدفعهم إلى تحقيق تلك الأهداف والطموحات بالطرق غير المشروعة خصوصا من خلال السلوك ألانحرافي والإجرامي، وبالتالي فإن أصحاب هذا الاتجاه يؤكدون أن الجريمة لا تحدث في فراغ اجتماعي بل هي وليدة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية السائدة في المجتمع فاختلال الأمن الاجتماعي ناجم عن خلل في النظم والأنساق الاجتماعية والثقافية، فالمراكز الحضرية تمثل فسيفسائيه ثقافية نظرا للهجرات المتنوعة من بيئات اجتماعية اقتصادية وثقافية مختلفة ما يخلق نوعاً من عدم التعايش والتوافق والتكيف بين تلك الجماعات مما يزيد من حدة الصراع الثقافي والاجتماعي والاقتصادي. وهذا يخلق نوعا من عدم الاستقرار والتجانس ويهدد النظام العام والأمن الاجتماعي في تلك المراكز، وبالتالي فإن معدلات الانحراف والإجرام تتزايد في بعض الأحياء في المدن دون غيرها وغالبا ما تتميز تلك الأحياء بالضواحي والتي يقطنها معظم المهاجرين الجدد أو الأحياء الفقيرة حيث يتصارع الناس على إشباع حاجاتهم إضافة إلى أن التركيب المورفولوجي لتك الأحياء يلعب دورا كبيرا في زيادة أو نقصان معدلات الجريمة. كما أن عدم الاستقرار والأمن الاجتماعي ناجم عن تباين الخصائص والمهارات والقدرات والإمكانيات بين

---

(1) Allen E . liska . opt cit

قاطني المدن، إن انفتاح المدينة وضعف العلاقات الأسرية والقرابة وتأثير الإعلام جعلت من السلوك ألانحرافي ظاهرة تلازم المدن أكثر من غيرها[1].

يرى فريق من مفكري ومنظري هذا الاتجاه أن السلوك الاجتماعي يتعلمه الفرد من خلال التقليد والاختلاط بالآخرين، وينضوي تحت مظلة السلوك الاجتماعي والسلوك الانحرافي ويؤكد أتباع هذا الاتجاه على المخالطة الفارقة (Differential Association) فالشخص الذي ينشأ في بيئة اجتماعية سيئة وصعبة، قد يتحول سلوكه إلى سلوك إجرامي، في حين يضعف هذا الاحتمال عند الشخص الذي يعيش وينشأ في بيئة سليمة. ويؤكد هؤلاء المنظرون أن الاختلاط ليس هو العامل الحاسم في هذا الأمر بل نوعية هذا الاختلاط ومدى تأثر الشخص بمن يقلدهم أو يختلط بهم . ويركز أتباع هذا الاتجاه على أهمية التنشئة الاجتماعية ودور الأسرة والمؤسسات الاجتماعية والثقافية والإعلامية في تحصين أبناء المجتمع خشية الانزلاق في سلوكيات إجرامية انحرافيه. وبالتالي فإن معظم مؤسسات المجتمع الاجتماعية والثقافية والتعليمية تحاول دائما ترسيخ القيم الأخلاقية والدينية الفاضلة، والتشديد على ضرورة الالتزام بالأنظمة والقوانين والأعراف الاجتماعية وتجنب مخالطة الأصدقاء سيئي السمعة أو الأشخاص الذين تتوافر لديهم ميول انحرافيه[2].

8.3 دور التخطيط العمراني في الحد من الجريمة

ان الجهود التي يبذلها المخططون العمرانيون في تصميم شبكة الشوارع والمناطق السكنية وتنظيم استعمالات الأرض المختلفة في المدينة (سكنية، تجارية، صناعية، ترفيهية، ثقافية، وغيرها) تشكل جزءا ضئيلا إزاء النواحي الاجتماعية والفلسفية والروحية التي يجب أخذها بالاعتبار عند إعداد المخططات الأساسية للمدن، حيث ان تحقيق الأمن وهدوء البيئة الاجتماعية في المدينة يحتل حيزا مهما في أعمال وممارسات تخطيط المدينة أو إعادة تخطيطها

---

[1] محمد عارف , الجريمة في المجتمع . نقد منهجي لتفسير السلوك الإجرامي . الطبعة الثانية مكتبة أنجلو المصرية 1981.

[2] Suthertand . E, 1939 Principles of Criminology, 3rd Ed. Lippincott .Philadelphia, pp 5-9 .

وبنائها التي تؤكد على ضرورة توفير بيئة مادية واجتماعية مستقرة بعيدة عن الاضطراب الاجتماعي واختلال الموازين فيها، والتي يستطيع الإنسان من خلالها ان يتمتع ببيئة ذات مواصفات نوعية جيدة وبالصحة والسلامة والسعادة، وذلك لان التخطيط هو جزء من برنامج اجتماعي أوسع هو المسؤول المباشر عن توفير القاعدة المادية لحياة اجتماعية أفضل بواسطة توجيه المفاهيم والمعايير التخطيطية توجيها يخدم ويساعد على حفظ الامن، وبالتالي الوصول الى نماذج تخطيطية للمدينة أو للمنطقة السكنية وتوظيفها لأغراض الخدمات الأمنية وللحد من مسار حركة الجريمة والتي تعتبر العنصر الرئيس المخلخل للأمن الاجتماعي، وكذلك معالجة الثغرات الامنية الموجودة في المخططات الأساسية للمدن أو المناطق السكنية القائمة وبما يعمل على انخفاض معدلات الجريمة.

فالمدينة ينبغي ان تكون المكان المناسب لاجتماع الكائنات الإنسانية، فإذا كان كيان المدينة العام ومفهومها موجهين بحيث يعملان على تعزيز شتى أنماط المجتمع الإنساني فتعد تلك المدينة آنذاك مؤدية لغرضها، حيث ان هدف تخطيط أية مدينة هو خلق بيئة عمرانية واجتماعية متوازنة مطمئنة يتوفر فيها السكن الملائم للإنسان والعمل الذي ينسجم مع رغبات الإنسان واحتياجاته والبيئة البشرية التي توفر له شروط الاستمتاع والتسلية وتبعده عن التوتر والاضطراب ورد الفعل. أما إذا فقدت المقومات الاجتماعية والفلسفية والروحية والمدنية لمفهوم المدينة أي حصول خطأ في تخطيط استخدامات الأرض وسوء توزيع النشاطات والوظائف الحضرية في المدينة سيؤدي حتما الى وقوع نتائج مؤذية للمجتمع الحضري قد تسبب في انهيار عناصر النظام الأمني فيه، خاصة إذا توفرت شروط مساعده على ذلك. ومن ذلك نرى ان خطة المدينة والقرارات التي تتعلق باستخدامات الأرض فيها لا بد ان يستوعب مفهوم امن المدينة (إدخال العناصر الاجتماعية والإنسانية والأخلاقية) لأن أمن المدينة يعني في الواقع استقرار

الفرد والمجتمع وسعادته وراحته، مما يجعل من سكان المدينة مواطنين صالحين. وهذا هو هدف مهم وأساس من عملية تخطيط المدينة[1].

لقد عرف المجتمع الإنساني الجريمة منذ بدء تكوينه، ومنذ ذلك الوقت عرف المجتمع الإنساني الخير والشر، الفضيلة والرذيلة، السلوك السوي والمنحرف، وعمت الجرائم بصورها وإشكالها كافة في كل المجتمعات، وحلم أفلاطون وأرسطو ومن بعدهما الفارابي بمدن فاضلة ينتفي منها الإثم والشر وبقي حلم بمخيلتهم فقط لأنه غير ممكن التحقيق وفوق طاقة البشر. وكانت الجريمة ولا تزال محور اهتمام الفلاسفة والأطباء وعلماء الاجتماع والنفس والقانون والاقتصاد والتخطيط، وبالتالي تنوعت واختلفت وجهات النظر بشأن تفسير السلوك الإجرامي. وهناك أساليب تخطيطية وتصميمية للمناطق السكنية لها دور مهم ووثيق في موضوع الجريمة، ولكن معظم البحوث التي عالجت ظاهرة الجريمة والأمن اقتصرت على دراسة الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والمادية والسياسية لها، ولم تولي جوانب التخطيط العمراني الاهتمام الكافي. فالتباين الاجتماعي وتعارض المصالح الاقتصادية ينعكسان بطريقة أو بأخرى من خلال التركيب العمراني للمدينة. فمعرفة تركيبة المدينة بأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية تساعد كثيرا في رسم السياسات الوقائية والعلاجية للأمراض والمشكلات الاجتماعية. فدراسة التركيب الاجتماعي الاقتصادي والتنظيم المكاني وانعكاساته العمرانية للمناطق السكنية أمر لا غنى عنه لفهم المدينة والتعامل مع ابرز مشكلاتها الاجتماعية (الجريمة) بعلمية وموضوعية.

[1] كمونه، حيدر عبد الرزاق، العلاقة بين ظاهرة التحضر والجريمة، وزارة الثقافة والاعلام، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 1997.

ويمكن تلخيص أهم العوامل التخطيطية والتصميمية للمناطق السكنية المرتبطة بالجريمة على النحو التالي[1]:

(1) وضوح المنطقة السكنية وسهولة الدخول إليها:

إن الجريمة عبارة عن مفهوم سلوكي، وهناك عدة عوامل تعزز هذا السلوك وتمهد الطريق لارتكاب الجريمة ومن تلك العوامل هي وضوح المنطقة وسهولة الدخول، ويمكن اعتبار تلك المنطقة واضحة ومتميزة بالنسبة لسكانها والى من هم يسكنون خارجها عندما تضم عدة خدمات ومرافق تجذب العديد من الأشخاص إليها سهلة دون ضوابط. والمنطقة السكنية التي تسمح بسهولة الدخول إليها توفر بذلك فرصة جيدة للمجرم حيث تجعل الكثير من الأهداف المهمة مكشوفة لهؤلاء مما تمنح المجرم فرصة في التعرف عليها وتحديد أهدافه لارتكاب الجريمة.

(2) الاختلاط في استعمالات الأرض:

إن تنوع العقارات والمباني يساعد على جذب أعداد كبيرة من الناس للقيام بعدة أنشطة وممارسة مختلف الفعاليات الوظيفية والتجارية والتسويقية، ويمكن ان يتغلغل مع هذه الأعداد عدد من المنحرفين وذوي النفوس الضعيفة الذين قد يندفعون الى ارتكاب جرائمهم في تلك الأهداف المهمة التي يرتادها الناس والمكشوفة لهم، حيث تتوفر لديهم فرصة ممارسة أعمال السرقة والجرائم الأخرى، ومن ثم الانسحاب والاختفاء بسهولة لما يتوفر في مثل هذه المناطق ذات الاستعمالات المختلفة من الفعاليات ووسائط نقل وأماكن متعددة. مثل المقاهي والمكاتب والمحال وغيرها وكلها تساعد على اختفاء السارق من خلالها. وهذا ما أكده العديد من الباحثين (المخططين الحضريين) في دول العالم المختلفة، على ان أعلى نسبة من

[1] حامد، فهمي السيد، المسائل الاجتماعية في الإسكان والتخطيط الحضري، مطبعة الأهرام، القاهرة، 1977.

ارتكاب الجرائم تحدث في مثل هذه المناطق، وان الشكل العمراني يمثل احد عوامل إتاحة الفرصة لوقوع الجريمة أو منعها.

(3) شبكة الشوارع في المدينة:

تمتلك الشوارع في المدينة ايجابيات كثيرة كأماكن تسهل عملية تنقل المركبات وحركة السابلة من خلال وجود الأرصفة. وهناك عدة سلبيات في الشارع والتي قد تعرض أرواح الناس للخطر. ففي بعض المناطق السكنية في المدن الأمريكية يمتنع الناس عن التجوال في الشوارع ليلا خوفا من التعرض الى هجوم واعتداء المخربين، ان نظم الشوارع تشكل عاملا مهما مرتبطا بوقوع الجريمة، فقد يكون عامل فرصة لوقوع الجريمة أو عامل ردع. فمثلا الطرق غير النافذة تكون الغاية منها هو توفير دخول هادئ لسكانه، وان تخطيط وتصميم هذه الطرق بالشكل الذي يوفر عنصر المراقبة الذاتية يجعل من الصعب بالنسبة للمجرمين تأدية نشاطاتهم الإجرامية. ومن خلال ذلك نرى ان عملية تخطيط وتصميم شبكة الشوارع للمناطق السكنية لها دور كبير في الحفاظ على أمنها وراحة ساكنيها، وباستطاعة كل شخص ملم بعملية التخطيط والتصميم الحضري ان يعمل على السيطرة والمحافظة على امن المناطق المراد تصميمها بدراسة نماذج الشوارع دراسة عملية دقيقة تتماشى مع التطور العلمي والتكنولوجي وتعمل على القضاء على الجريمة من خلال وضع نماذج للشوارع الداخلية للمناطق السكنية تحد من العمليات الإجرامية وتجعل من المناطق السكنية أكثر استقرارا وأمنا.

(4) الإنارة:

يعتبر تخطيط استخدام الإنارة من وسائل السيطرة على الجريمة والتي تدخل ضمن تخطيط الموقع، حيث ان وجود الإنارة الوقائية داخل المنطقة السكنية واستخدامها في الشوارع

والمتـــــنزهات وغيرها من المناطق المفتوحة سوف تعمل كرادع سيكولوجي للمجرم وتفشل جميع محاولاته وربما تمنعه من مجرد التفكير في سرقة الموقع أو اقتحامه، حيث لا يرغب الأشخاص المتطفلون من اقتحام المنطقة التي تتمتع بإنارة جيدة ولا يرغب بإجراء أية محاولة خوفا من ان يكون مراقبا. وقد قام (James TIEN, 1973) بدراسة حول إنارة الشوارع، حيث درس تأثير إنارة الشوارع ليلا على معدلات حدوث الجريمة فيها، ومن خلال استمارة الاستبيان والمسح الميداني وتقارير الشرطة والأسئلة الموجهة الى سكان الشوارع المظلمة والتي جددت إنارتها، فقد تبين ان شعور السكان بالخوف من الجريمة قد تناقص بشكل كبير، وان محلاتهم السكنية المنورة ليلا أصبحت أكثر أمانا، حيث هجرها المجرمون وانتقلوا الى مناطق سكنية أكثر عتمة. ان هذه الدراسة قد توصلت الى العديد من النتائج المهمة مما دفع بالحكومة الأمريكية التي تبني هذه الدراسة واعتماد نتائجها في برامج مكافحة الجريمة من خلال تصاميم البيئة.

(5) البيئة السكنية:

من المعروف أن البيئة السكنية هي مجموعة العوامل الطبيعية والمستحدثة التي يعيش فيها الإنسان، وتترك أثرا في صحته ومعاشه وإنتاجه. وان البيئة العامة مكملة للبيئة السكنية فهي تشمل المرافق العامة والملاعب والخدمات الضرورية فضلا عن المتنزهات وتشجير الشوارع والطرقات وغيرها من الوسائل التي تزود المجتمع بمتطلبات الترفيه اللازمة. ان المسكن والبيئة السكنية المحيطة يكونان الإطار المادي الذي يشبع فيه الإنسان أكثر حاجاته، فمن خلال المسكن يكون التفاعل الاجتماعي ضمن إطار البيئة السكنية بما تتضمنه من مبان أو فضاءات ومرافق وخدمات وشوارع وساحات وحدائق وأسواق وأماكن ترويحية.. الخ. لذلك كان توفير المسكن الصحي الملائم والمحيط السكني المدروس الذي يراعي العادات

والمعايير والتقاليد الاجتماعية من الأمور المهمة والواجب توفرها في السياسات الإسكانية للدول. وان أهداف التخطيط يجب ان تكون رفاهية الإنسان.. وليس الاهتمام فقط بتشييد المباني وتخطيط الأحياء والخدمات بل يجب ان يهدف التخطيط الحضري الى إقامة البيئات السكنية المدروسة والملائمة صحيا، واجتماعيا واقتصاديا لفئات مختلفة من الأفراد والتي تمكنهم من إشباع احتياجاتهم الأساسية البيولوجية والسيكولوجية والاجتماعية لكي يؤدوا أدوارهم المختلفة بنجاح، حيث يستطيعون النمو ليسهموا في بناء وتطور مجتمعاتهم. ومن ذلك نرى من الضروري على المخططين العمرانيين الاهتمام بالبحوث المتعلقة بخصائص ومواصفات البيئة السكنية التي تستطيع أكثر من غيرها ان تنمي قدرات الأفراد الذين يعيشون فيها، ويقوي تفاعلهم الاجتماعي واتصالهم بعضهم ببعض وانتمائهم الاجتماعي ويقلل من الشعور بالعزلة والفردية والضياع.

(6) الشكل العمراني:

ان الشكل العمراني يمثل احد العوامل التي تتيح الفرصة لوقوع الجريمة أو تمنعها فهو يمثل مجموعة من العناصر مثل شكل الأبنية، تخطيط الموقع، الفضاء الخاص أو شبه الخاص الفضاء العام وعوامل أخرى.

(7) الكثافة السكنية والإسكانية:

ان الكثافة السكانية هي احد العوامل التخطيطية المهمة المثيرة للجدل وذلك لارتباطها بوقوع الجريمة. واغلب العلماء الاجتماعيين والمخططين العمرانيين يؤمنون بان الكثافة والازدحام مرتبطة ارتباطا تاما بوقوع الجريمة، حيث ينظرون الى المناطق السكنية المزدحمة على أنها مناطق ذات معدلات عالية للجريمة. ويعتبر المخططون العمرانيون ان الكثافة السكانية والإسكانية من المواضيع الأساسية والمهمة، حيث لها أهمية كبيرة في تهيئة بيئة سكنية

صالحة ومريحة لمعيشة الإنسان، كما أنها مهمة في القضاء على المشكلات التي تعانيها المدن الكبيرة وخاصة مشكلات السكن وما يترتب عليها من آثار اجتماعية واقتصادية وصحية.

ان الحاجة للأمن هي من الحاجات الإنسانية الموغلة بالزمن والتي ما زال الإنسان يسعى جاهداً للحصول عليها ليتسنى به الحصول على حياة سعيدة هنيئة آمنة، فلو نظرنا الى الامن الاجتماعي داخل المناطق السكنية لوجدنا ان الكثير من الأشخاص يحددون بعض الشروط الرئيسة الواجب توافرها عند اختيارهم سكناً ما أو الانتماء الى محلة سكنية معينة. ومن بين تلك الشروط هو مدى مقاومة تلك المنطقة للجرائم ونوع المشكلات الاجتماعية التي تتعرض إليها ومدى استتباب الامن فيها. ومن خلال ذلك يمكن توظيف عملية التخطيط لخدمة أهداف الامن الاجتماعي وبالتالي خدمة المجتمع والتخلص من الانحرافات والعمليات الإجرامية بمعالجتها قبل وقوعها. ولن يتم ذلك إلا بواسطة وضع تصاميم للمناطق السكنية تهدف لإزالة وتقليل العوامل المخلخلة وتأكيد العوامل الساندة. وبهذا فأن للمخطط الحضري دوراً في عملية المحافظة والمشاركة لخدمة المواطن في توفير الراحة والأمان والاستقرار له[1] .

9.3 دراسات تطبيقية حول الجريمة:

أجريت العديد من الدراسات حول الجريمة والانحراف عالميا وعربيا، ولكن على المستوى الفلسطيني لا توجد دراسات ذات قيمة، بسبب الظروف السياسية والوضع الخاص للمجتمع الفلسطيني، وقد توصلت تلك الدراسات إلى نتائج وأحكام تتشابه أو تتقاطع مع تلك الأطر النظرية سواء مع اتجاهات ربط الجريمة بالبيئة الطبيعية الجغرافية أو الظروف الاقتصادية الاجتماعية الثقافية. ولكن الملاحظ أن معدلات الجريمة في ارتفاع مستمر بشكل عام، وعلى صعيد أنواع الجرائم فهناك أنواع ترتفع وأنواع تنخفض وأنواع تندثر وأنواع جديدة تظهر

كل ذلك مصاحب لحركة التغير الاجتماعي من جهة والانفتاح العالمي من جهة أخرى، فعلى سبيل المثال كشفت العديد من الدراسات عن ارتفاع معدلات الجريمة (جرائم العنف والجنس والمخدرات) في البلدان المتقدمة بينما تزداد جرائم السرقة والاحتيال والإيذاء في دول العالم الثالث.

أما في البلدان العربية الإسلامية فما زالت معدلات الجريمة منخفضة بشكل عام نتيجة للثقافة الاجتماعية والنظم الاجتماعية والمعتقدات الدينية وتماسك النظام الأسري والتي تعتبر من المواقع الأساسية في الاخلالات الأمنية المجتمعية. ولكن تجدر الإشارة إلى أن العالم العربي بدأ يشهد مظاهر وأنواع جديدة من الجرائم من حيث الشكل والنوع مما يستدعي إجراء المزيد من الدراسات والأبحاث للوقوف على أسبابها والعوامل المؤثرة فيها لوضع الخطط المناسبة لمقاومتها سواء الخطط العلاجية أو الوقائية. وإذا كان العالم العربي بحاجة إلى مزيد من الدراسات والأبحاث في المجالات الأمنية فإن المجتمع الفلسطيني بخصوصيته وبدايات تكوينه السياسي والمؤثرات عليه هو في أمس الحاجة لمثل هذه الدراسات.

وفي المجتمع الأردني القريب من المجتمع الفلسطيني من حيث المكونات الاجتماعية والثقافية والظروف الاقتصادية ومستويات المعيشة فقد وجد أن جرائم القتل والسرقة وإصدار شيكات بدون رصيد وهتك العرض هي من أكثر الجرائم انتشارا، وقد بينت تلك الدراسات أن معدلات الجرائم في المدن أعلى من معدلات الجرائم في الريف وأظهرت تلك الدراسات أن معدلات الجرائم بين المهاجرين من الريف إلى المراكز الحضرية أعلى من معدلات الجرائم بين سكان المدينة الأصلية وهذا يرتبط بالتنوع والتنافر الثقافي والقدرة على التوافق والتكيف إضافة إلى ذلك فقد كشفت الدراسات عن وجود علاقة ارتباطيه عكسية بين معدلات الجريمة وتدني المستويات المعيشية والمستويات الثقافية[1].وقد ربطت دراسة أخرى بين التركيب العمري والجريمة، فقد وجد أن قطاع الشباب أكثر القطاعات ارتكابا للسرقة وقد فسر ذلك بازدياد معدلات الفقر والبطالة والفشل في الطموح في تكوين حياة وأسرة جديد لديهم[2]. بينما بينت

[1] احمد ربايعه 1985 أنماط الجريمة في المجتمع الأردني وأشكال توزيعها. دراسات مجلد 102 عدد 11.

[2] خليل درويش 1994 ظاهرة السرقة في الأردن ، دراسات مجلد عدد 4 ص 151-193

دراسة قام بها عبد المهدي السودي عام 1997 أن غالبية مرتكبي السرقة هم من فئة الذكور الشباب العاطلين عن العمل وان أكثر من 60% من السرقات كانت من نوع الجنح والتي تتمثل في سرقة المحلات التجارية والبيوت لاعتقاد السارقين بأن السكان يحتفظون بالنقود والمصوغات الذهبية في بيوتهم، وقد اقترحت الدراسات جملة من الأساليب للحد والقضاء على هذه الظاهرة سواء على المدى القريب أو المدى البعيد[1].

وقد كشفت دراسة في الأردن عن وجود علاقة وثيقة بين سوء الأحوال الاجتماعية والاقتصادية والأسرية المحيطة بالحدث وبين ارتكابه للجرائم وكانت تلك الدراسة قد أكدت جنوح الأحداث حيث أظهرت زيادة في الجرائم التي يرتكبها الأحداث المنحرفين[2].

وقد أظهرت دراسة عن الجريمة في العالم العربي من خلال تحليل البيانات أن العمر والقيم والحالة الزواجية والمهنية عوامل أساسية في تباين معدلات الجريمة وأنواعها بحيث تتركز الجريمة في الفئات العمرية دون سن الثلاثين وفي المستويات التعليمية والمعيشية المتدنية، وان الفقر هو الدافع الأول لارتكاب تلك الجرائم[3]. وقد كشفت تلك الدراسة أن نسبة الجرائم في المدن أعلى منها في الريف وأن بعض الجرائم كالسرقة وتعاطي المخدرات والقتل والإيذاء هما أكثر أنماط الجريمة انتشارا.

أما الدراسات التي قام بها العوجي على المستوى الإقليمي والدولي فقد اتضح من خلال تحليل بيانات الجريمة أن هناك علاقة عكسية بين درجة العنف وارتكاب الجريمة من جهة وتطور المجتمع وتقدمة من جهة ثانية [4].

---

[1] عبد المهدي السودي 1997 تطور جرائم السرقة في الأردن ، المجلة العربية للدراسات الأمنية . مجلد 12 العدد 33.

[2] محي الدين نوق 1980 ظاهرة انحراف الأحداث في الأردن ، دراسة استطلاعية ، مجلد دراسات مجاد 7 ص 10 .

[3] احمد ربايعه 1984 أثر الثقافة والمجتمع في دفع الفرد لارتكاب الجريمة، المركز العربي للدراسات الأمنية/ الريـــاض ص 285-287.

[4] مصطفى العوجي 1983 دروس في علم الاجتماع الجنائي، الجريمة والمجرم ، مؤسسة نوفل بيروت ص 83.

وقد كشفت دراسة عجوة 1986 حول الجريمة في الوطن العربي عن وجود علاقة بين البطالة والجريمة وان الجريمة تنشط في حالة انخفاض الدخل وطول فترة البطالة خصوصا إذا اقترنت بانخفاض مستوى التعليم وازدياد في التفكك الأسري[1].

إلا أن هناك إجماع بين الدارسين العرب على أن الجريمة بشتى أنواعها تنتشر في المدن والمراكز الحضرية بصورة أكبر من انتشارها في الريف وتعزو الأسباب إلى تدني المستويات التعليمية والثقافية والدخل بالإضافة إلى صعوبة التكيف والتوافق مع مجتمعات المدينة[2].

وكشفت الدراسات التي أجريت في أوروبا وأمريكا من قبل فيلسون وكوهين عن تزايد نسبة الجرائم في الأحياء المكتظة من المدن عن غيرها من المناطق، وازدياد نسبة الشباب في ارتكابها، وأشارت الدراسات إلى أن المناطق المتخلفة في المدن تتصف بقلة الخدمات وانخفاض الدخل تعتبر بؤر الجريمة في المدن[3].

---

[1] عاطف عبد الفتاح عجوه 1986 البطالة وعلاقتها في الجريمة في الوطن العربي، المركز العربي للدراسات الأمنية. ص200-206.

[2] عارف العطار 1963 الإجرام في الخالص نموذج للإجرام في الريف العراقي ، مطبعة المعارف بغداد.

[3] Cohen L.E. Felson .M. 1980 Land Property Crime Rates, U.S. A Sociology, 86 No.1, pp 90-118 Vol.

الفصل الرابع

الجريمة في الضفة الغربية وفي نابلس بشكل خاص

1:4 مقدمة

2:4 حجم الجريمة والانحراف في الضفة الغربية

3.4 أنواع الجرائم وتوزيعاتها

4.4 فعالية الأجهزة الأمنية للقضايا الإجرامية

5.4 الجريمة في محافظة نابلس

6.4 توزيع الجرائم في محافظة نابلس حسب النوع

7.4 التوزيع الزمني للقضايا الإجرامية

8.4 جرائم القتل

الفصل الرابع

الجريمة في الضفة الغربية وفي نابلس بشكل خاص

1.4 مقدمة:

يعد المجتمع الفلسطيني من المجتمعات الشابة، إذ يشكل نسبة صغار العمر فيه دون سن 15 سنه أكثر من 45.7%[1] وهذا يرفع معدلات الإعالة فيه 1-4.8[2] وهي نسبة مرتفعة جدا إذا ما قورنت بمثيلاتها من الدول الصناعية حيث تبلغ 1-2 وأكثر من الدول النامية البالغة1-3 وهذا انعكاس لمعدلات الخصوبة المرتفعة والتي تعد الأعلى عالميا. تنعكس معدلات الإعالة والتركيب العمري على معدلات النمو الاقتصادي والإنتاج وازدياد الأعباء على المعيلين مما ينجم عنه انخفاض في مستويات المعيشة وارتفاع في نسبة البطالة والفقر. ويعاني المجتمع الفلسطيني من ثلاثة ظواهر لها ارتباط قوي في معدلات الجريمة وهي:

1. عدم الاستقرار السياسي والأمني.
2. ظاهرة الفقر، حيث أكثر من نصف السكان الفلسطينيين يعيشون دون مستوى خط الفقر، والفقر المدقع.
3. ظاهرة البطالة، وارتفاع معدلاتها وتأثيرها بنسبة كبيرة والتي تتجاوز نصف السكان من القوى العاملة.

وقد أسهمت الانتفاضة الفلسطينية وما نجم عنها من مضايقات اقتصادية إسرائيلية وإجراءات تعسفية في النقل والتنقل في زيادة البطالة والفقر.

---

[1] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، أوضاع الفلسطينيين عام 2006.

[2] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني نتائج مسح القوى العاملة دورة الربع الرابع 2006.

أما على الصعيد السياسي فإن المجتمع الفلسطيني يمر بمرحلة انتقالية إذ بدأت بعض التحولات الديمقراطية والتي كان من أبرزها الانتخابات العامة والتي أجريت في عام 2006 ووصول حماس إلى سدة الحكم. وقد عوقب الشعب الفلسطيني على خياره الديموقراطي، فقامت الكثير من الدول العالمية والدول المانحة بمعاقبة الشعب الفلسطيني وفرض الحصار المالي والاقتصادي عليه. كمان أن الكثير من الدول المجاورة وقفت مواقف سلبية من المجتمع الفلسطيني وحكومته، إضافة إلى بعض القوى الداخلية لم ترغب في التعاون والتوحد مع تلك الحركة لمواقف خاصة في كل طرف، مما نشأ صراع داخلي ينذر بعواقب وخيمة إذا ما استمرت الأوضاع على ما هي عليه، وقد ازدادت حالات الاضطراب الأمني خصوصا في ظل انتشار المسلحين وانعدام القانون.

لقد ساهمت الظروف السياسة من خلال تواجد فصائل المقاومة الفلسطينية المختلفة واختلاف أهدافها واستراتجياتها في زيادة تفسخ النسيج الاجتماعي الفلسطيني. وقد ظهر ذلك واضحا في سلوكيات بعض الأجنحة العسكرية لتلك الفصائل في الاستحواذ على الشارع الفلسطيني، وما ترتب على ذلك من اختلالات أمنية انعكست على حياة المواطن الفلسطيني ويتجلى ذلك في عدة أمور أهمها:

1. إضعاف الأجهزة الأمنية وشل قدرتها على توفير الأمن والأمان للمواطن.
2. تغيب القانون والقضاء، فأصبح المسلحون خارج دائرة القانون بل أعلى من سلطة القانون.
3. لجوء المجتمع إلى تلك الفئات لحل مشاكلها والحصول على حقوقها مما خلق واقعا اجتماعيا جديدا، أفراد يحاسبون الآخرين وأفراد لا حول ولاقوه لهم،وهذا كله ساهم مساهمة فعالة في انعدام الأمن والأمان للمجتمع .

4. انطواء الكثير من العناصر المنحرفة تحت لواء هذه الأذرع العسكرية، فأصبح من الصعب التمييز بين سلاح المقاومة وسلاح الانحراف. مما زاد من العبث في مقدرات المجتمع المحدودة وزاد من عملية التفسخ.

وفي هذا الصدد نورد بعض حالات السرقة التي تمت في مدينة نابلس سواء على البيوت أو المحال التجارية، فقد قام عدد من الإفراد المسلحين الذين يرتدون الزي الإسرائيلي ويتحدثون العبرية بمهاجمة بعض البيوت وسرقة جميع محتوياتها. ولقد تكررت هذه العمليات أكثر من مرة، وإضافة إلى ذلك فقد شهدت مدينة نابلس عمليات سطو مسلحة على البنوك الموجودة، وهذا كله يرجع إلى غياب وتغيب دور السلطة الأمنية الحقيقية، مما اشعر المجتمع والمؤسسات بعدم توافر الأمن.

إن ضعف الأداء الفلسطيني انعكس أيضا على مستوى الخدمات المقدمة للأفراد وأضعف من قدرات الأمن الاجتماعي والغذائي على كافة السبل الأمر الذي جعل من المتطلب الأمني للفرد هو من أولويات الاحتياجات. ويمكن القول إن معظم تلك الحالات من الانحرافات والجرائم تتركز في المدن، وذلك لعدة أسباب منها:-

1. السيطرة الأمنية في المدن تتبع السلطة الوطنية بينما معظم المناطق الريفية تتبع السيطرة الأمنية الإسرائيلية والتي لا تسمح بأي حال لوجود الأسلحة والمسلحين.
2. الحجم السكاني الكبير في المدن وتباين البيئات والثقافات السكانية للمدينة.
3. تباين مستويات الدخل والمعيشة في المدن.
4. ضعف روابط القرابة وانخفاض درجة الضبط الداخلي والضبط العائلي.

أما على الصعيد الاجتماعي فإن المجتمع الفلسطيني يشهد تحولات كبيرة على الصعيد الاجتماعي فمعدلات التحضر والتوجه إلى المدن ترتفع ارتفاعا كبيرا بفضل تركز الخدمات والأنشطة الاقتصادية فيها، كما أن الحواجز والاغلاقات أجبرت الكثير من العمال والموظفين والطلبة

للإقامة في المدن بالقرب من أعمالهم ووظائفهم ودراستهم، مما قلل من درجة التجانس والتوافق الاجتماعي والثقافي.

ومن ابرز التحولات الاجتماعية التي أصابت البناء الأسري تحول غالبية الأسر الفلسطينية من النمط الممتد إلى النمط النووي دون أن يرافق ذلك التحول تغيرات جذرية في حجم الأسرة والتي لا تزال من أكبر أحجام الأسر في العالم، فقد زاد حجم الأسرة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة عن 6.4[1]، أفراد في المتوسط كما تشير الإحصاءات الصادرة عن مركز الإحصاء الفلسطيني.وقد ترافق هذا التحول تغير في نمط قيادة الأسرة حيث بدأت تتحول نمط قيادة الأسرة من النمط الأبوي التقليدي إلى نمط المشاركة الديمقراطية التي وضعها الواقع الاجتماعي التطوري الجديد نتيجة لدخول المرأة التعليم وتحقيق مستويات علمية عالية بالإضافة إلى مشاركتها في القوى العاملة . وقد قاد التحول الجديد في الأسرة إلى ظهور الاتجاهات الفردية بين إفراد الأسرة الواحدة والاتجاه في الاستقلال نحو الدخل والمعيشة . مما ترتب عليه إضعاف العلاقات الأسرية وضعف عملية الضبط الأسري التقليدية مثل سيطرة الأب على أفراد الأسرة وفرض إرادته على أبنائه وزوجته. وقد ترافقت عملية ضعف الضبط الداخلي لأفراد الأسرة تحول في الكثير من القيم والعادات الاجتماعية. وأصبحت عملية تحقيق دخل أعلى ومستوى معيشة أرفع من الأولويات للأفراد في المجتمع دون اعتبار لشرعية تلك الأعمال والتصرفات.

لقد أسهمت التحولات في الأبنية والهياكل الأسرية وانتشار جيوب الفقر في المدن والمراكز الحضرية بصورة خاصة والمجتمع الفلسطيني بصورة عامة وتدني مستويات الحياة والخدمات وتدهور الأوضاع الاقتصادية في أضعاف الروابط الاجتماعية والقيم الأخلاقية والدينية نتيجة لاختلاط الأفراد من بيئات اجتماعية ثقافية اقتصادية مختلفة. لقد رافق عملية التحول تغير في الهداف والقيم حيث ظهرت أهداف وقيم جديدة تركز على أهمية الإنجاز والنجاح والثروة التي تشكل المكانة الاجتماعية وأصبحت عنوان النجاح والهيبة في المجتمع مما خلق ضغوطا على أرباب الأسر والأفراد باعتبارها مفتاح النجاح والاحترام، مما فتح المجال أمام الكثير لسلوك

[1] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أوضاع اللاجئين في فلسطين لسنة 2006.

أنواع من المسالك المنحرفة وإقدام بعض الأشخاص على ارتكاب مخالفات وجرائم مختلفة مثل السرقة والاحتيال والتزوير وحتى القتل.

لقد كان للاحتلال الإسرائيلي وقرب التجاور المكاني دوره في تأثر الثقافة العربية الفلسطينية بالثقافة الإسرائيلية مما خلق نوعاً من التصادم والصراع بين ثقافتين وأيديولوجيتين على الساحة الفلسطينية . كما كان لانتشار الجرائم وعصابات التهريب والمخدرات في المجتمع الإسرائيلي أثرُ على تبني أفراد هذا المجتمع لمثل هذه الأساليب والتعاون مع بعض الجماعات والعصابات في إسرائيل في عمليات السرقة والمخدرات وغيرها من الأساليب التي لم يألفها المجتمع الفلسطيني من قبل، ويظهر هذا التأثير بشكل جلي في المناطق المجاورة للخط الأخضر على الحدود الإسرائيلية الفلسطينية قبل عام 1967. كما تتأثر المدن والمراكز الحضرية بذلك التأثر أكثر من المناطق الريفية نظرا لتماسك الأسرة من ناحية وقوة الضبط الاجتماعي من ناحية أخرى الناجم عن الالتزام والمحافظة على القيم والعادات الاجتماعية.

2.4 حجم الجريمة والانحراف في الضفة الغربية:

في البداية يمكن التنويه إلى أن مصدر البيانات عن الجرائم من حيث أنواعها وتوزيعاتها هي البيانات التي تتوافر في الأجهزة الأمنية وبصفة خاصة إدارة المباحث الجنائية، وقد بذلت هذه الإدارة جهوداً كبيرة لتشكيل قاعدة بيانات تعتمد الأسس العلمية الحديثة لمعرفة اتجاهاتها وأنماطها ودرجة التغير فيها. وقد صدر أول تقرير عام 2004، إلا أن الظروف الأمنية التي هيمنت على الوضع جعلت من الصعب على تلك الدوائر الاستمرار في المشروع وأصبحت كل أدارة في المحافظات لها أرقامها وبياناتها وبالتالي غابت الصفة الشمولية للبيانات في الضفة الغربية أو الأراضي الفلسطينية. ولهذا السبب سوف يتم اعتماد البيانات المتوافرة لعام 2004 لإعطاء صورة عن وضع الجريمة في الضفة الغربية بشكل عام وفي محافظة ومدينة نابلس بشكل خاص رغم قناعتنا في النقص الكبير في تلك البيانات ودرجة الدقة المطلوبة، وهذا ما تعاني منه البيانات في معظم الدول العالمية وخصوصا الدول النامية من حيث النقص والصعوبة المنهجية في الحصول عليها ودرجة الدقة فيها.

تنقسم الضفة الغربية إلى عشر محافظات تمتد من محافظة جنين شمالا وحتى محافظة الخليل جنوبا وتضم ضواحي القدس والتي تخضع للسيادة الفلسطينية، أما مدينة القدس فإنها تخضع مباشرة للإشراف والسيادة الأمنية الإسرائيلية وبالتالي لا تتوافر عنها أي نوع من البيانات.

ولقد بلغ عدد الجرائم في عام 2004 في محافظات الضفة الغربية وفقا لبيانات الأجهزة الأمنية 4530 قضية، توزعت على المحافظات بالشكل التالي :-

جدول رقم(4:1): توزيع الجريمة بمحافظات الضفة الغربية لعام 2004

الرقم	المحافظة	عدد القضايا	النسبة المئوية للجريمة
1-	نابلس	1056	%23
2-	بيت لحم	679	%15
3-	رام الله	560	%12
4-	طولكرم	511	%11
5-	جنين	450	%10
6-	قلقيلية	407	%9
7-	الخليل	367	%8
8-	ضواحي القدس	217	%5
9-	سلفيت	206	%5
10-	أريحا	76	%2
المجموع		**5530**	**%100**

المصدر: التقرير الإحصائي ، الإدارة العامة للمباحث العامة/ المحافظات الشمالية لسنة 2004

ويتضح من توزيع الجريمة أن محافظة نابلس تحتل المرتبة الأولى في نسبة الجرائم المسجلة، فحوالي ربع مجموع الجرائم الواقعة في الضفة الغربية وقعت فيها. ولكن هذه الأرقام والنسب قد تعطي صورة مضللة إذا ما أخذنا البعد السكاني والانتشار الجغرافي لهذه المحافظات والموقع بالنسبة لخط الهدنة بين إسرائيل والضفة الغربية، بالإضافة إلى التركيبة الاقتصادية

والاجتماعية لكل محافظة. وعند ربط بيانات الجريمة المرتكبة بعدد السكان في كل محافظة أي نسبة الجريمة لعدد السكان فإن الصورة تبدو أكثر وضوحا في المقارنة بين المحافظات.

جدول رقم (4:2): توزيع الجرائم المرتكبة في كل محافظة ارتباطا بعد السكان

الرقم	المحافظة	عدد السكان (بالآلاف)	عدد القضايا	نسبة الجريمة لعدد السكان
1-	نابلس	341	1056	323/1
2-	بيت لحم	182	679	307/1
3-	رام الله	292	560	521/1
4-	طولكرم	157	511	311/1
5-	جنين	313	450	696/1
6-	قلقيلية	98	407	241/1
7-	الخليل	546	367	1488/1
8-	سلفيت	64	206	311/1
9-	أريحا	44	76	578/1

المصدر: التقرير الإحصائي ، الإدارة العامة للمباحث العامة/ المحافظات الشمالية لسنة 2004

والجدول السابق يؤشر بوضوح إلى أكثر المناطق استقرار وأكثرها خطورة من حيث الجريمة كما يسهم الجدول بإجراء المقارنات الداخلية بين المحافظات كذلك إجراء مقارنات مع الدول المجاورة. كما تشكل تلك البيانات بوصلة في إعداد الخطط الأمنية والاحتياجات المستقبلية للأجهزة الأمنية من حيث العدد والتدريب والإمكانيات الفنية وطبيعة العمل في هذه المحافظات، يتضح من الجدول 4:2 بعض المؤشرات الهامة في توزيعات الجريمة:

1. تأثير الموقع الجغرافي، فكلما ازداد اقتراب المحافظة من الخط الأخضر ارتفعت مستويات الجريمة بشكل كبير وهذا ما تستند إليه البيانات، فأعلى نسبة للجريمة سجلت في محافظة قلقيلية المحاذية للخط الأخضر والتي لا تبعد عن مدينة كفار سابا إلا بضعة كيلو مترات. بالإضافة إلى الخليط السكاني لهذه المنطقة.

2. أدنى نسبة للجريمة كانت في محافظة الخليل وقد يعود السبب في ذلك إلى التركيبة العشائرية الموجودة في المحافظة فمعظم القضايا تحل بمنأى عن الأجهزة الأمنية حيث يأخذ القضاء العشائري دوره في هذه المحافظة.

3. إما انخفاض معدلات الجريمة في محافظة رام الله، فقد تعود إلى جملة من المتغيرات من أهمها:-

أ. تشكل رام الله المركز والثقل السياسي للمجتمع الفلسطيني ومركزا للقيادة والوزارات المختلفة مما ترتب عليه انتشار واسع للأجهزة الأمنية المختلفة وبالتالي ارتفاع درجة الضبط الرسمي.

ب. إن الكثافة السكانية في مدينة رام الله أقل بكثير مما عليه الحال في مدينة نابلس فمجال التوسع والانتشار العمراني في رام الله أكبر مما هو في مدينة نابلس.

ت. إن معدلات الفقر في رام الله هي أقل ظهورا مما علية في نابلس ، فمعدلات البطالة أقل والأجور أعلى .بالإضافة إلى اعتماد الكثير من عائلات رام الله على أموال محولة من أقاربهم في أوروبا وأمريكا ، حيث اتجهت معظم هجرة أهالي رام الله والقدس وبيت لحم إلى أمريكا وأوروبا .في حين اتجهت هجرة أهالي محافظة نابلس وجنين وطولكرم إلى منطقة الخليج العربي، وقد واجه المهاجرون إلى دول الخليج مشاكل أكثر تعقيدا مما واجهه المهاجرون إلى الغرب. وقد يكون مثال احتلال الكويت خير دليل على ذلك ،حيث طرد أكثر من ربع مليون فلسطيني من الكويت لأسباب سياسية وأمنية غالبهم من المحافظات الشمالية.مما عطل مورد مالي لكثير من العائلات في هذه المحافظات.

4. انخفاض مستويات الجريمة في محافظة أريحا قد يعود إلى الاتساع الجغرافي للمحافظة وإلى الكثافة السكانية فيها.

5. انخفاض الجريمة في محافظة جنين قد يرجع إلى إن المدينة تشكل مركـــزا حضـــريا يعود إلى أُصول ريفية محافظه جدا، وما زالت الهيكلية الأسرية والعائليـــة متماســـكة لدرجة ما وبالتالي فإن عمليات الضبط الاجتماعي الأسري وحل المشاكل عائليـــا قـــد يكون من أهم أسباب انخفاض الجريمة فيها.

6. من الجدول السابق(4:2) يتضح أن أكثر المناطق استقرارا وهدوءا بشكل نسبي هـــي على الترتيب التالي، الخليل، جنين، أريحا، رام الله ، أما أكثر المناطق خطورة فهـــي بالترتيب التالي، قلقيلية، بيت لحم، طولكرم.

7. يمكن أن يعزى ارتفاع الجريمة في محافظة بيت لحم لأكثر من عامل أهمها، التنـــوع الديني، الأهمية السياحية، وقربها من مدينـــة القـــدس، وضـــعف الـــروابط العائليـــة والعشائرية، وتركز الأجهزة الأمنية وفاعليتها فيها بحيث يتم تسجيل معظـــم الجـــرائم والمخالفات.

8. تحتل مدينة نابلس مركزا متوسطا بين المحافظات المختلفة، فقد بلغت نسبة الجريمـــة المسجلة فيها 323/1 شخصاً مقارنة بمحافظة قلقيلية 241/1 شخصاً ومحافظة الخليل 1488/1 شخصاً، ويعزو المتخصصون أسباب الجريمة في مدينة نابلس **إلى** النقـــاط التالية:

- وجود تنوع بشري كبير في محافظة نابلس من القرى والمخيمات .
- وجود ثلاث مخيمات كبيرة تحيط بمدينة نابلس .
- تفاوت طبقي كبير في محافظة نابلس ، وانتشار أكبر لجيوب الفقر.
- تركيز الاحتلال الإسرائيلي على مدينة نابلس كبؤرة من بؤر المقاومـــة ، وبالتـــالي خنق مدينة نابلس اقتصاديا، وخلق الكثير من المشاكل النفسية لدى السكان. فمدينـــة

نابلس هي المدينة الوحيدة خلال فترة الانتفاضة التي أغلقت جميع مداخلها بحـــواجز عسكرية يصعب على أي فرد الدخول والخروج لهذه المدينة دون المرور فيها.

- تعرض مدينة نابلس إلى اجتياحات إسرائيلية متواصلة ومتكررة، مما قلل من فعالية الأجهزة الأمنية وتواجدها وأدائها لدورها.
- ارتفاع الكثافة السكانية في مدينة نابلس نظرا لطبيعة الأوضاع الطبوغرافية للمدينة، فمجال التوسع للمدينة محدود جداً. وقد أشارت الكثير من الدراسات إلـــى ارتبـــاط معدلات الجريمة بدرجة الكثافة السكانية والازدحام .

لكن من المهم أن نذكر أن التبليغ عن الجرائم في محافظات الضفة الغربية يعتمد على عدة أمور منها:

1. التركيبة الاجتماعية لسكان المحافظة.
2. درجة الوعي الأمني للسكان.
3. مدى نشاط وفاعلية الأجهزة الأمنية في متابعة القضايا والكشف عنها.

3.4 أنواع الجرائم وتوزيعاتها:

تفيد البيانات الإحصائية والتي تم فحصها أن غالبية الجرائم التي وقعـــت فـــي الضـــفة الغربية كانت من الجرائم البسيطة "الجنح" بينما لم تشكل الجرائم الخطيرة مثل القتل ســـوى 3% تقريبا من إجمالي الجرائم العامة، فقد بلغ مجموع جرائم القتل في الضـــفة الغربيـــة 89 حالـــة وكذلك 29 حالة شروع بالقتل. وقد شكلت جرائم السرقة الغالبية العظمى من مجموع الجـــرائم، فقد بلغت نسبة جرائم السرقة 38% منها 416 قضية سرقة منازل، أي أن ربع جرائم الســـرقة تركزت على البيوت، والربع الثاني تركز على سرقة المحلات التجارية بواقع 406 حالات، أما النصف الآخر 253 جريمة فقد توزعت على سرقات للهاتف أي شـــكلت 15% مـــن مجمـــوع جرائم السرقة وكذلك سرقة مسجلات والتي بلغت نسبتها 15% أيضاً من مجموع جرائم السرقة.

كما شكلت جرائم سرقة السيارات حوالي 13% أي 217 قضية بينما سرقة لوحات السيارات 144 قضية أي ما نسبته 8% من جرائم السرقة. إن ارتفاع جرائم السرقة إلى ما يقرب من 40% من حالات الجريمة يعكس الوضعي الاقتصادي المتردي المتمثل بارتفاع معدلات البطالة والفقر في المجتمع الفلسطيني كأحد الآثار البارزة لانتفاضة الأقصى.

أما الجرائم الجنسية فقد بلغت حسب الإحصاءات المتوفرة 22 جريمة وهي نسبة منخفضة تمثل نصف في المائة وتتمثل في 11 جريمة لواط، و5 جرائم زنا، و6 جرائم اغتصاب. ويكفي أن نذكر أن بيانات الجرائم الجنسية هي الأكثر بعدا عن المصداقية، فمعظم الجرائم الجنسية لا يتم التبليغ عنها لخصوصيتها وارتباطها المباشر بشرف العائلة، وغالبا ما يتم التعامل معها بالتكتم أو الحلول الداخلية وفي كثير من الأحيان يتم حل هذه المشاكل بالقتل الذي تأخذه العائلة على عاتقها، حتى أن جرائم القتل التي تكون على خلفية الجرائم الجنسية غالبا ما تنسب إلى ادعاءات ليس لها علاقة بالشرف العائلي.

وقد شكلت جرائم السلب والسطو أو الشروع فيها حوالي 82 قضية أي حوالي 2% فكانت هناك 45 حالة سطو و18 حالة سلب و19 حالة شروع في السطو.

أما جرائم النصب والاحتيال والتزوير والتهريب فقد بلغت 3% توزعت بالشكل التالي، التزوير والتزييف 65 قضية والتهريب 8 قضايا والنصب والاحتيال 53 قضية، وتعكس مثل هذه الجرائم عدة أمور أهمها :

- ضعف الانتماء المجتمعي للأفراد المرتكبين لمثل هذه الأفعال.
- انهيار النظام الأخلاقي والقيمي لمرتكبي هذه الأفعال .
- ضعف الأجهزة الأمنية في المتابعة والملاحقة.
- عدم الاستقرار والأمن المجتمعي.
- ضعف التشريعات العقابية لمرتكبي هذه الأفعال.

- التأثيرات الإسرائيلية وارتباط معظم مرتكبي هذه الجرائم بـــالاحتلال والعصـــابات الإجرامية في إسرائيل.

- عدم ثقة المواطن بقدرة وكفاءة أجهزة الأمن على حل الكثير من المشكلات ومحاربة الجريمة والتعامل بمعايير مختلفة حزبية وتنظيمية، ووجود شريحة فوق القانون.

ويمكن القول إن تأثير الجرائم في الضفة الغربية لا تختلف في شكلها وجوهرهـــا عـــن تأثير تجارة المخدرات والتي تهدف إلى تحقيق مصالح ومغانم مادية لمرتكبيهـــا فـــي حـــين أن ضررها على المجتمع يكون غاية في السلبية .وممكن لدراسة أخرى أن تركـــز علـــى جـــرائم المخدرات في المجتمع الفلسطيني والتي تظهر بوضوح في مناطق التماس مع الخط الأخضـــر مثل مناطق القدس وقلقيلية .

كما لا تتضمن الدراسة جانب مهم من الجرائم وهي الجرائم المتعلقة بالآمن والتعامل مع العدو والتي أسفرت عن استشهاد واعتقال العشرات من أبناء المقاومة بالإضـــافة إلـــى تـــدمير البيوت والبنى التحتية والتي تحتاج إلى دراسة مفصلة لوحدها.

من خلال مقارنة معدلات الجريمة بين الضفة الغربية والأردن المتماثل فـــي الأوضـــاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . وتبدو معدلات الجريمة في الأردن أعلى بكثير من مثيلاتهـــا في الضفة الغربية رغم الاستقرار السياسي والأمني ووجود الأجهزة الأمنية القادرة على الضبط وتطبيق القانون وما تتمتع به هذه الأجهزة من كفاءة ومهارة وخبرة ويمكن أن يعزى الفارق إلى ظروف الوعي الأمني للمواطن من جهة والاستقرار الأمني والسياسي من جهة أخرى. كمـــا أن ضعف الأجهزة الأمنية الفلسطينية وحداثة تكوينها ونقص خبراتها قد ساهم مساهمة كبيرة فـــي تفسير وتحليل انخفاض معدلات الجريمة في الضفة الغربية.

ونظرا لعدم وجود سلسلة زمانية من البيانات تسمح بتتبع معدلات الجريمـــة والتعـــرف على أنماطها وإشكالها في الضفة الغربية إلا أن البيانات في الأردن تشير إلا أن معدلات زيادة

الجريمة السنوية في الأردن ارتفعت خلال الفترة 1998 –1997 بحوالي 10% أي أن معدل الزيادة يساوي ضعفي معدل الزيادة السنوية للسكان والبالغ حوالي 3,4 [1].

وإذا كان الأمر كذلك في الضفة الغربية رغم اعتقاد الباحث بأن معدلات الجريمة في الضفة قد تكون أكبر من مثيلاتها في الأردن للأسباب انفه الذكر فهذا يتطلب مساهمة البحث العلمي من خلال الدراسات المسحية لأنواع الجرائم وظروفها والخصائص الاقتصادية والاجتماعية لمرتكبيها من تفسير هذا التزايد الهائل وذلك لوضع البرامج الوقائية والعلاجية الناجعة في الحد من زيادة هذه المعدلات وخفض الجرائم إلى أدنى مستوى ممكن لأن عملية القضاء على الجريمة أمر لا يمكن تحقيقه في أي مجتمع عالمي ولا أي وقت من الأوقات.

4.4 فعالية الأجهزة الأمنية للقضايا الإجرامية:

لقد استطاعت المؤسسة الأمنية رغم حداثتها وقلة إمكانياتها من العمل الجاد في متابعة الجرائم وتحقيق النجاح في اكتشاف المرتكبين وتقديمهم للعدالة.فقد بلغت نسبة الإنجاز حوالي 44% من مجمل القضايا وهذا المعدل يبدو متواضعا إذا ما قورن بالعديد من الدول العالمية مثل الأردن حيث بلغ معدل الإنجاز 94% وبنغلادش 93% وفلندا 66% وفي الكميرون 92% يبدو الإنجاز للأجهزة الأمنية الفلسطينية عاليا إذا ما قورن بدول مثل إيطاليا 25,5 % والسويد 30% واليابان 45%.

إن اختلاف النسب لا يعكس فقط قوة وكفاءة الأجهزة الأمنية إنما يعكس الوعي المجتمعي من ناحية وأساليب وأشكال وقدرة الشبكات والعصابات الإجرامية في إخفاء معالم الجرائم. كما أن أنواع الجرائم في الدول المتقدمة تختلف عن أنواع وأنماط الجرائم في الدول النامية[2].

---

[1] دائرة الإحصاءات العامة – التعداد العام للسكان –1994– عمان – الأردن.

[2] عبد المهدي عبدا لله السودي – البحث العلمي في التعريف بمشكلة – حجم الجريمة في الأردن – بحث مقدم للندوة العلمية حول دور البحث العلمي في معالجة مشكلة الجريمة والانحراف في الدول العربية . أكاديمية نايف الأمنية – الرياض – 1998.

لقد تباين معدل الإنجاز في القضايا الإجرامية ففي القضايا التي تخص الأموال فقد وصلت نسبة الإنجاز 38% بينما ارتفعت نسبة الإنجاز إلى الضعف في القضايا التي تخص الأشخاص لتصل إلى 66% بينما القضايا المتفرقة الأخرى فقد وصلت نسبة الإنجاز فيها إلى 48% . ومن خلال توزيع الجرائم على أشهر السنة فإن الاختلافات قليلة فأكثر الجرائم وقعت خلال شهري آذار ونيسان بينما أقل الجرائم وقعت في أيلول وتشرين أول . وهذا لا يتمشى مع التفسيرات النظرية والتي ترى ان الجريمة ترتفع بارتفاع درجة الحرارة أي أن أعلى معدل للجريمة يسجل في فصل الصيف .

5.4 الجريمة في محافظة نابلس:

بالرغم من عدم دقة البيانات المتعلقة بالجريمة وشموليتها ،إلا أنها تعبر وبشكل جيد عن توزيع الجريمة حسب الوحدات الإدارية (المحافظات)، وتعتبر مؤشراً يعطي الأولوية للتخطيط والمعالجة ، سواء كان ذلك للحد منها أو خفض نسبتها . إلا انه من الأهمية بمكان ان القضاء على الجريمة هو أمر مستحيل ، ولكن تبقى هناك معدلات مقبولة على الأقل للتناسب مع مثيلاتها من المحافظات. وتشير بيانات الإدارة العامة للمباحث العامة / المحافظات الشمالية في فلسطين لسنة 2004 لتوزيع الجريمة والمسجلة لدى دوائر الأمن المختلفة، أن محافظة نابلس تحتل المركز الأول في معدلات الجريمة حيث ان حوالي ربع الجرائم سجلت في محافظة نابلس لوحدها.

وقد فاقت معدلات الجريمة في محافظة نابلس معدلات الجريمة في محافظات أريحا وسلفيت والقدس والخليل مجتمعة. وكان لهذا البروز في معدلات الجريمة في محافظة نابلس الدافع الأساسي للباحث لاختيار نابلس موضوعا للدراسة .

إن عملية توزيع معدلات الجريمة على الوحدات الإدارية (المحافظات) ليس كافيا بل يجب تصنيف الجرائم بين المراكز الحضرية والريف وحتى بين وحدات المدينة أو المراكز الحضرية إذا أردنا التعمق بأنواع الجرائم وتصنيفها وأسبابها ودوافعها وانعكاساتها على أوجه الحياة المختلفة لدى السكان.

ومن هذا المنطلق قام الباحث بتصميم استمارة خاصة لقياس اتجاهات وآراء السكان في مدينة نابلس حول الجريمة وأثارها على الوضع العام ، وعلى السكان من مختلف النواحي. لتحديد درجة الأمن والأمان التي يعيشها السكان ومدى انعكاس ذلك على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والنفسية. مع ان جمع بيانات عن واقع الجريمة وأسبابها وأصنافها أمر بالغ الصعوبة في ظل الظروف الحالية الصعبة ، بالاضافة إلى انخفاض المصداقية.

وعلى الرغم من ان السكان في محافظة نابلس يشكلون 14% من مجموع سكان الضفة الغربية، إلا ان نسبة معدل الجريمة يصل إلى ضعف هذه النسبة تقريبا مقارنة ببقية المحافظات. ومن المعلوم أيضا ان معدلات الجريمة تتباين داخل محافظة نابلس (المدينة، الريف) ومن المعتقد ان معظم هذه الجرائم تحدث داخل مدينة نابلس وتسجل بمراكزها الأمنية علما بأن القائمين على هذه الجرائم قد يكونون من أصول غير السكان الأصلين للمدينة. فغالبا ما تسجل الجريمة حسب المكان الذي وقعت فيه.

إن التمايز ليس فقط بين المدينة وظهيرها وإنما هناك تمايز بين أحياء المدينة المختلفة. فبعض الأحياء تكثر فيها الجرائم وبعض الأحياء تكون معدلات الجريمة منخفضة. وهذا واضح في ان بعض أحياء المدن في دول العالم المختلفة تكون بؤرا للجريمة والانحراف. إلا أن من الإنصاف أن نذكر أن المدينة قد تكون مسرحا سهلا لوقوع الجريمة. فكثيرٌ من الجرائم تحدث في المدينة أو بعض أحيائها يقترفها أُناس من خارج الحي أو المدينة.

والتباين في توزيع الجرائم في المدينة أو أحيائها يعكس أيضا تباينا في أنواع الجريمة فمثلا قد يكون الحي التجاري هو من أكثر المناطق التي تكثر فيها جرائم السرقة والتزوير والاختلاس ، بينما توجد جرائم القتل والمحاولات الأخرى للأذى في بعض الأحياء التي يكتظ فيها السكان وتتنوع أصولهم، وهذا متوافق مع نظريات تفسير الجريمة وربطها في تخطيط الأحياء فيها.

وعلى الرغم من ارتفاع نسبة الجريمة في محافظة نابلس وصعوبة عمل الأجهزة الأمنية في المتابعة والملاحظة ،إلا أُن من الأهمية بمكان ان نذكر ان الأجهزة الأمنية المسؤولة قد

قامت بمتابعة مثل هذه الجرائم للكشف عنها وعن مرتكبيها وتقديمهم للعدالة . فقد أشارت البيانات الأمنية ان 40% من مجموع القضايا التي تم الإبلاغ عنها قد تم إنجازها بشكل كامل واعتقال مرتكبيها وتقديمهم للعدالة ، في حين ان العمل جار في متابعة بقية القضايا.

من المهم ذكره ان الأجهزة الأمنية في الدول المتطورة تعتبر نشيطة وفاعلة وتستخدم التكنولوجيا المختلفة في الكشف عن الجرائم إلا أنها لا تستطيع إنجاز القضايا 100% كما ان بعض القضايا تحتاج إلى متابعة لأكثر من عام حسب طبيعتها.

وبلغ عدد سكان محافظة نابلس للعام 2004 حسب بيانات مركز الإحصاء الفلسطيني 341 ألف نسمة. وقد شكل هذا الحجم السكاني حوالي 14% من مجموع سكان الضفة الغربية. وقد بلغ عدد القضايا الإجرامية فيها 1056 قضية لتشكل حوالي 23% من مجموع القضايا في الضفة الغربية والبالغة 4530 قضية أي ان معدل القضايا حوالي ضعف معدل السكان. وقد بلغت نسبة إنجاز هذه القضايا حوالي 40% من مجموع القضايا في المحافظة أي 424.

تشير البيانات المتوافرة للأعوام 2004،2005،2006 إلى ان هناك ارتفاعا طفيفا في عدد القضايا في العام 2005 عنه في العام 2004 بنسبة 9% بينما شهد العام 2006 انخفاضا كبيرا في عدد القضايا بنسبة 18% وقد لا يكون هذا الانخفاض حقيقيا في ظل ارتفاع معدلات الجرائم سواء على الصعيد المحلي أو العربي أو العالمي. خصوصا ان درجة الانقلاب الأمني وضعف فاعلية وعمل الأجهزة الأمنية قد ازداد بشكل كبير في العام 2006 مقارنة بالعام 2005 والعام 2004 بسبب الظروف الأمنية والحصار والحواجز والاجتياحات، ومع ذلك فإن حل الكثير من القضايا أصبح يأخذ صفة أخرى بعيدا عن وضع الأجهزة الأمنية. ونظرا لعدم وجود بيانات تفصيلية للأعوام 2005و 2006 فإن الباحث سوف يكتفي بتحليل البيانات الواردة في التقرير الأمني الصادر عن فرع المباحث الجنائية لمحافظة نابلس.

6.4 توزيع الجرائم في محافظة نابلس حسب النوع:

لتسهيل عملية التحليل فقد صنفت الجرائم إلى ثلاثة أنواع رئيسية :-

(1) الجرائم الواقعة على الأموال:

شكلت هذه الجرائم ما مجموعه 602 قضية، أي ما نسبته 57% من مجموع القضايا. وقد استطاعت الأجهزة الأمنية في المحافظة إنجاز ما نسبته 34% أي بواقع 203 قضية وقد اشتملت تلك الجرائم على سرقة المنازل والتي شكلت 49% قضية أي ما نسبته 5% من مجمل القضايا و8% من مجمل القضايا الواقعة على الأموال، أما الجرائم المتعلقة بسرقة المحال التجارية فقد بلغت 89 قضية أي ما نسبته 8,5% من مجمل القضايا وحوالي 15% من قضايا الواقعة على الأموال. وقد بلغت نسبة الإنجاز في هذه القضايا حوالي 40%، سرقة المنازل والمحال التجارية غالبا ما يقوم بها أفراد ضمن خلايا أو مجموعات تخطط لمثل هذه العمليات مسبقا، وقد تقوم بها جماعات مسلحة خارجة عن الصف الوطني وبعيدة عن أفعال المقاومة وقد تعكس زيادة أعمال السرقة سواء للبيوت أو المحالات التجارية جانبين أساسيين هما ضعف الأجهزة الأمنية من ناحية وزيادة الفقر وسوء الأوضاع الاقتصادية من ناحية أخرى.

أما انعكاس هذه الأعمال على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فإن تأثيرها كبير، سواء على المدى القصير أو المتوسط. فسرقة المحالات التجارية سوف يضعف من النشاط الاقتصادي التجاري والاستثماري مما يزيد من معدلات الفقر والبطالة، أما سرقة البيوت فهو ترويع صارخ للأمن المجتمعي وتهديدٌ لاستقرار المجتمع. فالمنزل هو الملاذ الأمن للأفراد فكيف إذا ما تمّ استباحة الملاذ الأخير للإنسان. لقد شكلت قضايا إتلاف مال الغير 148 قضية أي ما نسبته 14% من مجمل القضايا وهي أعلى نسبة من نسب الجرائم المختلفة ،وتعكس هذه النسبة بصورة واضحة الاختلال في التركيبة الاجتماعية، وتكشف عن طبيعة العلاقات الاجتماعية وضعف الانتماء العام والتدهور القيمي المصاحب لهما . فإتلاف مال الغير يعبر عن نوع من الحقد والكراهية أو أسلوب غير شرعي وحضاري في حل كثير من الإشكاليات الموجودة.

(2) الجرائم الواقعة على الأشخاص:

شكلت هذه القضايا حوالي 10% من المجموع العام للقضايا، وقد بلغت 108 قضية وكانت نسبة الإنجاز في هذه القضايا عالية من خلال عملية الكشف عن مرتكبيها وتقديمهم للعدالة. وقد بلغت نسبة الإنجاز في هذه القضايا حوالي 80% أي بواقع 85 قضية من أصل 108 قضايا ولازال التحري والبحث متواصلا للكشف عن بقية القضايا. ويأتي في مقدمة هذه القضايا جرائم القتل والتي شكلت 15% من مجمل القضايا الواقعة على الأشخاص و2% من المجموع العام للقضايا. وقد بلغت مجموع حالات القتل في نابلس 16 حالة، تم انجاز 15 حالة منها. وكانت هناك خمسة حالات للشروع في القتل وهناك أيضا 7 حالات اختطاف واختفاء وسوف يركز الباحث على التحليل التفصيلي لجرائم القتل في محافظة نابلس ومقارنتها بجرائم القتل في الضفة الغربية نظرا لما يحمله هذا النوع من الجرائم من مخاطر وأثار على المجتمع الفلسطيني . أما جرائم الإيذاء فقد بلغت 40% من جملة الجرائم الواقعة للأفراد و4% من مجمل القضايا وقد تمت متابعة وإنجاز 34% من هذه القضايا بما نسبته 80%. لم يسجل في محافظة نابلس أي جريمة جنسية من اغتصاب لواط وزنا في حين سجل 36 قضية تتعلق بالإخلال في الآداب العامة والمعاكسات الهاتفية.

(3) قضايا (جرائم) متفرقة:

وهي الجرائم التي لا تندرج تحت مسميات التصنيفات المختلفة من القضايا المعتمدة لدى الأجهزة الأمنية وقد أخذت صفة قضايا متفرقة، وهي في معظمها قضايا بسيطة وقد شكلت هذه القضايا ما نسبته 33% من مجمل القضايا أي 347 قضية أنجز منها 39% أي 136 قضية .

7.4 التوزيع الزمني للقضايا الإجرامية:

لقد دأب بعض الباحثين في تفسيرات الجريمة إلى ربطها بالعوامل المناخية، وقد تشكلت بعض الأطر النظرية التي يتبناها العلماء بهذا الخصوص. حيث وصفت الأقاليم الحارة بارتفاع معدلات الجريمة بينما تنخفض المعدلات بانخفاض درجات الحرارة، ومن هذا المنطلق فقد لجأ

بعض الباحثين في تحليلاتهم للجريمة على المستوى المحلي إلى تحليل الجرائم بناءً على توزيعاتها الفصلية أو حسب شهور السنة لمعرفة أثر العوامل المناخية في ذلك.

ومن خلال البيانات المتوافرة لعام 2004 عن القضايا الإجرامية المسجلة تبين العكس من ذلك فقد سجلت أعلى معدلات للجريمة في شهر شباط بواقع 125 قضية بينما بلغت في شهر تموز وهو من أكثر الشهور حرارة 56 قضية أي حوالي نصف القضايا التي وقعت في شهر شباط .وإذا ما أخذنا شهور الشتاء وهي كانون ثاني وشباط وآذار فقد سجلت 323 قضية، في حين أن عدد القضايا في أشهر الصيف قد بلغ 225 قضية فقط. والتفسير لهذا التوزيع المعاكس قد يعود إلى أن معظم الجرائم التي تسجل هي جرائم السرقة بمختلف أنواعها، ففي أشهر الشتاء يكون النهار قصيرا ويطول الليل ويمتاز بالظلمة الحالكة التي تساعد على اقتراف عمليات السرقة. كما أن معظم السكان في أشهر الشتاء يأوون إلى بيوتهم مبكرا ويلتزمون في بيوتهم بسبب البرد القارص، وهذا يشكل دافعا لمرتكبي السرقات، أما ما يقال عن ارتباط الجريمة بدرجة الحرارة فقد يكون صحيحا لبعض أنواع الجرائم مثل القتل والإيذاء فمع ارتفاع درجة الحرارة تزداد الحدة والعصبية والتوتر والانفعال وهذا يشكل بيئة خصبة للشجار والإيذاء بالإضافة إلى طبيعة الجو وطول النهار فيسمح للإفراد السهر وقضاء معظم الأوقات في الشوارع والطرقات والحارات وخارج البيوت، كم أن هناك عامل أخر وهو العمل والوضع الاقتصادي فأشهر الصيف هي أشهر عمل بينما في الشتاء تكون الحركة التجارية وساعات العمل أقل والبطالة أكبر خصوصا إذا ما تم النظر إلى أن البطالة الموسمية لها اثر كبير على مستويات الدخل والمعيشة.

8.4 جرائم القتل:

تعد جرائم القتل من أبشع أنواع الجرائم التي يرتكبها الإنسان، لأنها تؤدي **إلى** فقدان الإنسان لحياته، تلك الحياة المقدسة التي ضمنتها كل الشرائع والأعراف والقوانين السماوية والدنيوية قال تعالى" ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق"[1] وقال تعالى أيضا "ومن قتل

[1] القران الكريم سورة الإسراء ايه 33.

نفساً بغير نفس أو فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعا * ومن أحياها فكأنما أحيا الناس جميعا"[1]. من خلال فحص البيانات المتعلقة بجريمة القتل فقد اتضح أن مجموع جرائم القتل في الضفة الغربية قد بلغت 90 جريمة قتل، منها 16 جريمة قتل في نابلس وحدها، وتشكل ما نسبته 18%، وهي في المرتبة الثانية بعد محافظة رام الله والتي بلغ فيها عدد جرائم القتل 20 جريمة أي ما يشكل 23%. وتعد مدينة نابلس ورام الله من أكبر المدن في الضفة الغربية وكان هناك علاقة بين حجم المدينة وزيادة انتشار ظاهرة القتل. ومقارنة بالأردن حيث وقعت بها سنة 1998 حوالي 100 جريمة قتل وبالمقارنة بالحجم السكاني العام فإن معدل جرائم القتل في الضفة الغربية أعلى بكثير مما هو عليه في الأردن.

لقد شهد العام 2003 أعلى معدل في جرائم القتل في محافظة نابلس حيث بلغ مجموع جرائم القتل 27 جريمة مقارنة بالعام 2002 حيث وقعت 10 جرائم فقط والعام 2004حيث وقعت 16 جريمة قتل. كما تشير إحصاءات إدارة المباحث في مدينة نابلس لعام 2005 وعام 2006 بواقع 19 جريمة قتل لكل عام من 2005 و 2006.

وعند التوزيع الجغرافي لجرائم القتل فقد تبين أن نصف جرائم القتل تقع في الريف، بينما تشكل جرائم القتل في المدينة والمخيم النصف المتبقي. وهذا التوزيع ينسجم إلى حد كبير مع التوزيع السكاني بين الريف والحضر، وقد كشفت البيانات التي تم فحصها فيما يتعلق بأسباب جرائم القتل في الضفة الغربية على أن أسبابها متنوعة ومختلفة، ولكن غالبيتها يقع في أطار الخلافات الشخصية أو تطور عملية الشجار. فقد وقعت 24 جريمة قتل أي ما نسبة 27% من مجموع الجرائم، والنسبة تعزى لأسباب أمنية وقتل عملاء ومتعاونين مع الأجهزة الاستخباراتية لقوات الاحتلال الإسرائيلي. بينما تشكل جرائم القتل بدافع الشرف 8% من مجمل جرائم القتل فقد وقعت 7 جرائم قتل على خلفية الشرف، بينما شكلت الجرائم المتعلقة بالشرف بالأردن حوالي 36% ويمكن أن يعزى الفارق إلى انفتاح المجتمع الأردني والاختلال

[1] القران الكريم سورة المائدة الآية 32.

في القيم والتنوع الثقافي في حين أن المجتمع الفلسطيني مازال مجتمعا محافظا ومغلقاً أذا ما قورن بالمجتمع الأردني.

أما جرائم القتل الخطأ فقد وقعت 6 جرائم قتل خطا أي ما نسبته 7% ومن أهم أسبابها وجود السلاح غير المرخص بين أيدي المواطنين والعبث في السلاح واستخدامه في الأفراح والمناسبات الاجتماعية والإهمال والمزاج . وتشير هذه المعطيات إلى أهمية ضبط الأسلحة وترخيصها وتوعية وتدريب حامليها ومحاسبة مستخدميها في الأوقات غير الضرورية أو ضمن التجمعات السكانية .وتتوزع بقية دوافع ارتكاب جرائم القتل على عمليات التأثر والخلافات المالية والمشاجرات والسرقة والتهريب.

وعن الأدوات المستخدمة في جرائم القتل فقد اتضح أن حوالي 70% من جرائم القتل ارتكبت بإطلاق النار من أسلحة نارية بينما استخدمت الآلات الحادة في 11%. وقد استخدمت أداة صلبة مثل الحجارة في عمليات القتل في 7% من الحالات . وسجلت حالة قتل واحدة بالسُّم. أما عمليات الخنق والضرب فقد بلغت حوالي 10% من مجموعات حالات القتل بهذه الطريقة . إن توزيع جرائم القتل حسب الأداة المستخدمة توضح أهمية اتخاذ الأجهزة الأمنية إجراءات حازمة في عملية ضبط الأسلحة وترخيصها وتشديد التشريعات في حق المخالفين في استخدام هذه الأسلحة.

أما عن العلاقة بين القاتل والقتيل فتشير البيانات إلى أن حوالي 47% من الحالات لا توجد أي علاقة بين القاتل والقتيل. وارتفاع هذه النسبة يعود إلى عمليات القتل الأمني حيث تقوم جماعات بقتل الأفراد العملاء والمتعاونين مع قوات الاحتلال الإسرائيلي فمن بين 43 جريمة قتل من النوع الذي لا توجد علاقة بين القاتل والقتيل كان هناك 24 عملية قتل لجواسيس وعملاء. أما وجود علاقة قرابة بين القاتل والقتيل فقد بلغت 18 حالة أي ما يقرب 20% من جرائم القتل، وغالبا ما تكون دوافع القتل ناجمة عن الخلافات العائلية والتنازع على مصالح مشتركة بالإضافة إلى جرائم الشرف. وقد تنطبق هذه الدوافع على علاقة الجيرة بين القاتل والمقتول والتي بلغت 9 حالات بمعدل 10% ، أما علاقة الصداقة بين القاتل والمقتول فقد بلغت

حوالي 7% أي 6 حالات قتل، ويشكل عامل الخطأ في القتل الغالبية العظمى لهذه الحالات .بقي هناك14 حالة قتل أي 16% مجهولة لم يتم التعرف على العلاقة بين القاتل والقتيل.

ويلاحظ أن معظم مرتكبي جرائم القتل هم من الذكور، حيث بلغت نسبتهم 83% بينما لم تسجل أي حالة قتل من قبل الإناث أما المتبقي فإنها جرائم مجهولة لم يتم التعرف على جنس القاتل. أما عن التركيب العمري لمرتكبي جرائم القتل فإن حوالي 44% من الجناة لم تتجاوز أعمارهم الثلاثين عاما . بينما هناك 10% من الجناة لم تتجاوز أعمارهم العشرين . بينما بلغت عدد حالات القتل التي ارتكبها أشخاص فوق 50 عاما 7 حالات أي ما يمثل 8%.

وتعتبر الدراسات المتعلقة بالعلاقة بين الجريمة والجنس أن نسبة الذكور الذين يرتكبون جرائم وخصوصاً جرائم القتل أعلى بكثير من نسبة الإناث، فقد أشارت الإحصاءات الأمريكية أن نسبة الذكور الذين ألقي القبض عليهم لارتكاب جرائم تعادل 8 أضعاف نسبة الإناث لدرجة أن بعض الباحثين يميلون إلى أن الجينات الذكرية هي المسؤولة عن الجريمة. ولكن هذا لا ينفي أن كثيرا من جرائم الذكور التي ترتكب تقف الإناث خلفها أو بسببها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، هذا وتختلف نسبة الإجرام حسب الجنس في المجتمعات طبقا لقيمها وأعرافها وعاداتها وطبيعة وضع المرأة في تلك المجتمعات، فالإناث غاليا لا تلعب دور المواجهة في الجرائم كمان أن مقدرتها البيولوجية الجسمانية تمنعها من الانخراط في جرائم العنف، وبالتالي فإن جرائم الإناث غالبا ما تتصف بالذكاء والغواية[1]، ويمكن أن يعزى انخفاض نسبة الجرائم عند الإناث إلى عدة عوامل لعل من أهمها:

1. الدور المحدود للمرأة في المجتمعات وطبيعة التنشئة التي تمار س، فالأنثى يجري تدريبها على الأعمال المنزلية ويطلب منها أن تكون هادئة مطيعة ومتزنة وإشعارها بالضعف دائما وأن هناك من يحميها أو يدافع عنها في حالة تعرضها للمشاكل .

[1] رمسيس بنهام، محاضرات في علم الإجرام، علم طبائع المجرم على علم الاجتماع الجنائي.ج2، دار المعارف الإسكندرية1960.

2. فرص العمل أمام المرأة قد تكون أكبر كذلك فرص التدريب كما أن بعض المجتمعات وخصوصا المجتمعات العربية والإسلامية تعفي المرأة من المسؤولية الاقتصادية ويكلف بها الرجل بالإضافة إلى إلقاء كل تبعات الحياة الزوجية والأسرية على الرجل فقط .

3. يأخذ الرجل دوما زمام المبادرة، بينما تميل المرأة إلى الانسحاب في أي مواجهة حتى أن كثيرا من الرجال يتحملون مسؤولية جرائم الإناث دون أن يكون لهم ضلع في تلك الجرائم .

4. نظرة التعاطف مع المرأة من قبل المجتمعات ، فمجرد إلقاء القبض على المرأة والتحقيق معها أو تحويلها للمحكمة يثير شيئا كبيرا في نفوس الناس ومخالف لقيم المجتمع، كما أن تعاطف أجهزة الضبط والتحقيق مع النساء يكون أكبر خصوصا إذا كان لديها أطفالٌ، وهناك جرائم متخصصة تقوم أغلبية الناس بارتكابها وتفوق في معدلاتها نسبة إجرام الذكور نذكر منها:

- السرقات التي تقوم بها الخادمات في البيوت .
- جرائم البغاء .
- جرائم الابتزاز .
- جرائم الإجهاض.
- جرائم الشذوذ الجنسي .
- جرائم نقل المخدرات.

إن نظرة المجتمعات إلى جرائم الإناث المختلفة نظرة تمتاز بأنها أقل خطورة على المجتمع ونظمه وقيمة وهذا واضح من الطريقة التي تتعامل بها أجهزة الأمن مع المخالفات والمنحرفات، فعلى سبيل المثال يختلف الردع الأمني لمظاهرة الذكور عنها لمظاهرة الإناث لهدف واحد محدد.

كما يعزى انخفاض الجرائم والانحرافات عند الإناث إلى أن نسبة الإناث التي تعاود تكرار الجرائم أقل بكثير من الذكور بعد التجربة الأولى فقد دلت الإحصاءات أن نسبة الإناث اللواتي يكررن العمل الإجرامي بعد المرة الأولى هي أقل من نصف حجم النسبة بالنسبة للذكور. ومع

ذلك فلم تتجاوز نسبة الإناث 25% من مجمل الحالات الإجرامية في أكثر البلدان تطورا والتي تمتاز بالحرية والديمقراطية والتي تتمتع فيها النساء بالحقوق الكاملة مثل الرجل[1].

جدول رقم (4:3) توزيع جرائم القتل حسب فئات الأعمار

العمر	العدد	النسبة
أقل من 20	8	%9
30-20	30	%35
40-30	16	%18
50-40	12	%14
أكثر من 50	7	%8
مجهول	14	%16
المجموع	**87**	**%100**

المصدر: التقرير الإحصائي ، الإدارة العامة للمباحث العامة/ المحافظات الشمالية لسنة 2004

ويتضح أن معظم مرتكبي الجرائم هم من الذكور الشباب وبالتالي فإن عملية الضبط والتوعية يجب أن تتركز على هذه الفئة واقتلاع الأسباب المؤدية والدافعة لارتكاب مثل هذه الجرائم خصوصا إذا كانت لها جذور اقتصادية واجتماعية[2].

وتشير معظم الدراسات العالمية أن الجريمة بشكل عام وجريمة القتل بشكل خاص ترتفع بين الشبان ، وتشير الإحصاءات الأمريكية أن 75% من جرائم العنف يرتكبها شباب تقل أعمارهم عن 25 سنة بينما ترتفع النسبة في روسيا إلى 80% بينما في بريطانيا 22% من الشباب الذكور كانت أعمارهم تقل عن 17 سنة، بينما بلغت نسبة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 16- 19 سنة والذين حكموا بجرائم القتل 7.2 من مجموع المتهمين بجرائم القتل[3].

---

[1] رمسيس بنهام، محاضرات في علم الإجرام، علم طبائع المجرم على علم الاجتماع الجنائي.ج2، دار المعارف الإسكندرية 1961 .

[2] يسر أنور علي وآمال عثمان. الوجيز في علم الإجرام والعقاب، دار النهضة العربية 1977.

[3] Barbara Wooton, Crime and Penal Policy: reflections on fifty years experience, Georger allen and Unwin Publishers, Ltd,1978

فالإحصاءات تبين أن كبار السن أقل إجراما من الشباب لمختلف أنماط الجريمة، فالشباب أكثر ميلا للعنف واستخدام القوة الجسدية والتمرد على القوانين وأقل توقعا لعواقب الأمور، ويمكن أن تعزى ارتفاع الجريمة بين الشباب إلى عدة أسباب أهمها:

1) قلة الخبرة في مجال الجريمة، فكبار السن اكتسبوا خبرة أكثر في كيفية ارتكاب الجريمة، وعدم الوقوع في قبضة الشرطة، خصوصا إذا علمنا أن معظم الشباب يلقى القبض عليهم في بدايات ارتكاب الجريمة.

2) عامل النضج، كثير من كبار السن يغيرون مسارهم الانحرافي مع تقدم السن حيث تشهد حياتهم النفسية والعاطفية والجسدية استقرارا بينما لا يتوافر ذلك عند معظم الشباب .

3) الكبت والضيق الذي يتعرض له الفرد داخل السجن، فغالبا ما تكون تجربة السجن تجربة مريرة تنطوي على خبرة مؤلمة مما يولد رادعا يمنعه من ارتكاب جرائم في المستقبل.

4) التأهيل، فالبرامج الإصلاحية داخل السجون والتي تنطوي على تقديم الإرشادات التربوية والتدريبية كخطة علاجية لإصلاح السلوك مستقبلا.

5) التمرد على القيم السائدة، فالشباب أكثر رغبة في تغير المفاهيم التقليدية والتي تحد من طموحاتهم وتحقيق أهدافهم وزيادة السيطرة والضبط.

6) الخصائص الجسمانية، فالتغيرات الجسمانية والقوة والتحولات النفسية لها أثر كبير في انحراف الشباب عن نمط المجتمع وقيمة ومعاييره.

7) الطموح والتوقعات والمسؤوليات ، المهام المستقبلية وطموحاتهم كبيرة والوصول إلى تلك الأهداف ليس بالأمر الهين والسهل وبالتالي يلجأ الشباب إلى أساليب غير مشروعة لتحقيق تلك التطلعات والأهداف.

8) البطالة والفقر، ترتفع نسبة البطالة بين الشباب بشكل كبير نظرا لعدم توفر الخبرة الكافية لدخولهم سوق العمل وخصوصا أنهم يدخلون سوق العمل لأول مره.

9) التدين والقناعة، تزداد عملية التدين والقناعة بازدياد العمر ، وهذا يؤدي إلى الطمأنينة والأمن والاستقرار النفسي .

أما جنس المجني عليهم فيتضح أن غالبيتهم من الذكور فقد بلغ عدد الذكور المجني عليهم 78 بينما عدد الإناث 12 أي أن النسبة كانت 87% و13% على التوالي وقد تكون عمليات قتل الإناث قد تمت بدافعين أساسين هما القضايا المتعلقة بالشرف أو القضايا المتعلقة بالعمالة والتعاون مع قوات الاحتلال[1] .

أما التركيب العمري للمجني عليه، فالغالبية العظمى منهم شباب تتراوح أعمارهم بين 20-30 سنة حيث وصل عددهم إلى 35 حالة أي حوالي 40%، بينما بلغ عدد حالات القتل للأفراد الذين لم تتجاوز أعمارهم 20 سنة 12 حالة أي 13% وهناك 12 حالة قتل بلغت أعمار المجني عليهم فوق 50 عاما . كما يشير الجدول رقم 4:4.

جدول رقم (4:4): توزيع المجني عليهم حسب أعمارهم

العمر	العدد	النسبة
أقل من 20	12	%13
30-20	35	%40
40-30	21	%23
50-40	8	%9
50 فأكثر	12	%13
المجموع	**90**	**%100**

المصدر: التقرير الإحصائي ، الإدارة العامة للمباحث العامة/ المحافظات الشمالية لسنة 2004

[1] المباحث العامة، إحصاءات مدينة نابلس لسنة 2004.

يبدو من جداول التركيب العمري للجناة والمجني عليهم نوع من التشابه والتماثل في التركيب العمري لمرتكبي الجرائم والمجني عليهم إلى حد ما .

إن أكثر حالات القتل التي وقعت كانت بسب إطلاق النار ففي محافظة نابلس وقعت 13 حالة أي ما نسبته 22% ونفس العدد والنسبة وقعت في محافظة رام الله . وهذا يتطلب تكثيف الجهود الأمنية حول حيازة الأسلحة وضبط عملية الفلتان الأمني . وبسبب تدهور الأوضاع الأمنية وانتشار الأسلحة غير الشرعية والمرخصة في حوزة الشباب في الأعمار المبكرة فإنّ ذلك مدعاة لزيادة عمليات ارتكاب الجرائم بمثل هذه الأسلحة.

جدول رقم (4:5): توزيع جرائم القتل بإطلاق النار حسب المحافظة

المحافظة	العدد	النسبة
محافظة نابلس	13	%22
محافظة طولكرم	6	%10
محافظة جنين	8	%13
محافظة سلفيت	2	%3
محافظة بيت لحم	3	%5
محافظة رام الله	13	%22
محافظة الخليل	10	%17
محافظة ضواحي القدس	5	%8
أريحا	0	0
قلقيلية	0	0
المجموع	**60**	**%100**

المصدر: التقرير الإحصائي ، الإدارة العامة للمباحث العامة/ المحافظات الشمالية لسنة 2004

من المهم أن عمليات القتل باستخدام الأسلحة غالبا ما تتم في المدن والواقعة تحت السيطرة الأمنية الفلسطينية أما المناطق الريفية وخاصة التي تخضع للسيادة الأمنية الإسرائيلية فإنه يحظر على الأفراد حيازة أو امتلاك أي نوع من أنواع الأسلحة وبالتالي فإن استخدام الأسلحة في عمليات القتل في هذه المناطق يكاد يكون نادرا أو يكون معدوما.

لقد احتلت محافظة الخليل المرتبة الأولى في عمليات القتل بدافع الثار فقد وصلت النسبة إلى 46%، تليها محافظة نابلس 27% ورام الله 18%. وعمليات القتل بدافع الثار لها علاقة بالتركيبة الاجتماعية للمجتمعات المحلية ولها جذورها التاريخية في ذاكرة الإنسان العربي. فالمجتمع بالخليل هو أقرب إلى المجتمع العشائري البدوي، الذي يحتم على الشخص أخذ الثأر بيديه ولا يمكنه أن ينسى عملية الثار ولو حتى لعدة أجيال . وقد شكل الثار في الماضي عملية ضبط اجتماعي للسلوكيات الانحرافية والإجرامية، ولكن وبعد وجود القانون والجهات الضامنة والمطبقة له فقد أصبحت عملية الثأر عملية سلبية كأفعال وردود أفعال متواصلة.

وتبذل الأجهزة والمؤسسة الأمنية جل جهودها لكشف ومتابعة وإنجاز القضايا الأمنية المتعلقة بالقتل، لخطورتها من ناحية وتداعياتها وأثارها من ناحية أخرى . ولقد سجلت الأجهزة الأمنية نجاحات كبيرة في إنجاز القضايا المتعلقة بجرائم القتل فوصلت إلى حوالي 90% . ومع ذلك فإن هناك 10% من مرتكبي جرائم القتل ينتمون إلى الأجهزة الأمنية، وقد يعود السبب في ضعف سيطرة القيادة الأمنية على عناصرها خلال فترة الانتفاضة.

خلاصة القول إن عدم الاستقرار السياسي والأمني وما يترتب عليه من تدهور للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وسوء مستويات المعيشة والفقر والبطالة ، وتحول مسار الانتفاضة من مقاومة المحتل إلى خلافات فصائلية وانتشار الأسلحة وازدياد الفلتان الأمني، وتعطل عمل الأجهزة الأمنية وقلة الدراية والتدريب، كلها أمور ستساهم مساهمة فعالة في رفع معدلات الجريمة والانحراف وإضعاف الأمن المجتمعي وانعدام الاستقرار، وهذا يتطلب بذل جهود كبيرة لتجنب المجتمع الفلسطيني حالة الانهيار الناجمة عن عدم الاستقرار الأمني . ويلاحظ أن أكثر الظواهر الإجرامية والانحرافية منتشرة في المدن بشكل عام، نظرا لتركيبتها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، إضافة إلى ضعف السيطرة الأمنية وتنفيذها لمهامها خصوصا في مناطق السيادة الفلسطينية، كل ذلك يتطلب توحيد الجهود الأمنية من خلال توحيد أجهزة الأمن العاملة في الأمن المجتمعي والتعاون بين هذه الأجهزة ومراكز البحث العلمي والمتخصصين في هذا المجال، بالإضافة إلى أيجاد التشريعات المناسبة التي تحفظ المجتمع وأمنه .

الفصل الخامس

إجراءات وطريقة الدراسة الميدانية

1.5 منهجية الدراسة الميدانية

2.5 مجتمع الدراسة

3.5 عينة الدراســـة

4.5 أداة الدراســـــة

5.5 إجراءات الدراسة

6.5 تصميم الدراســـة

7.5 المعالجات الإحصائية

الفصل الخامس

إجراءات وطريقة الدراسة الميدانية

يتناول هذا الفصل تحديد مجتمع الدراسة، وعينتها كما يتناول وصفاً لأداة الدراسة ودلالات الصدق والثبات المستخدمة بهذه الدراسة، بالإضافة إلى متغيرات الدراسة وإجراءاتها، والمعالجات الإحصائية.

1.5 منهجية الدراسة الميدانية:

اتبع الباحث المنهج المسحي الوصفي التحليلي، وذلك لملاءمته لأغراض الدراسة الحالية.

2.5 مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من جميع سكان مدينة نابلس ، وقد بلغ عدد هؤلاء (1016).

3.5 عينة الدراسة:

تكونت عينة الدراسة من (1016) من سكان مدينة نابلس، وتم اختيارهم بالطريقة الطبقية العشوائية، توزعت عينة الدراسة حسب عدة متغيرات أهمها العمر، الجنس،المستوى التعليمي والحالة الاجتماعية والمهنية بالإضافة إلى التوزيعات حسب منطقة السكن.

ولقد جاءت توزيعات العينة العمرية متوافقة إلى حد كبير مع التركيب العمري للمدينة، فكان حوالي ربع المستجوبين من الذين تقل أعمارهم عن 20 عاما بينما بلغت نسبة العينة من كبار السن حوالي 7% في حين حظيت الأعمار المتوسطة بالنسبة العليا حوالي 70% للأعمار ما بين 20 و 50 سنة وقد يعود السبب أن العينة لم تشتمل على الأطفال أقل من 12 سنة ،بالإضافة إلى عدم اشتمالها على كبار والذين يزيد عمرهم عن 70 عاما والجدول التالي يوضح توزيع العينة الدراسية حسب العمر.

جدول رقم (5:1): توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر

العمر	التكرار	النسبة المئوية
20 عام فأقل	247	24,3
30-21	349	34,4
40-31	180	17,7
50-41	173	17
50 فأكثر	67	6,6
المجموع	**1016**	**%100**

المصدر : الدراسة الميدانية التي قام بها الباحث.

وقد أظهر توزيع العينة حسب الجنس تحيزا للذكور ويعود السبب في ذلك إلى رفض بعض الإناث الإجابة عن أسئلة الاستمارة وبالتالي فإن العينة من الذكور شكلت 61% بينما الإناث 39% وقد يعطي ذلك أهمية أكبر لدراسة الاتجاهات حيث أن الشعور بالأمن والأمان يكون لدى الذكور أكثر من الإناث نظرا لقضاء معظم أوقاتهم خارج البيوت بينما نسبة كبيرة من النساء تقضي معظم أوقاتها في داخل البيوت لا تعرف ما يدور في الخارج من أوضاع أو ما يدور من مناقشات حول ظروف الاختلالات الأمنية.

جدول رقم (5:2): توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس

الجنس	التكرارات	النسبة المئوية
ذكر	621	61,1
أنثى	395	38,9
المجموع	**1016**	**%100**

المصدر : الدراسة الميدانية التي قام بها الباحث.

أما على الصعيد التعليمي فقد شكل المتعلمون فوق الثانوية حوالي 72% بينما شكل 22% من أفراد العينة مستوى ثانوي وإعدادي من التعليم بينما لم تتجاوز نسبة المتعلمين (الصفوف الابتدائية) أكثر من 5,5% أن وجود 72% من أفراد العينة على مستوى عال من

التعليم سوف يعطي البيانات مزيد من الدقة والثقة حيث أن المتعلمين تعليما عاليا أقدر على التعبير عن اتجاهاتهم بصورة عقلانية من غيرهم.

جدول رقم (5:3): توزيع عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة
ابتدائي	55	5,4
ثانوي	225	22,1
فوق الثانوية	736	72,5
المجموع	**1016**	**%100**

المصدر : الدراسة الميدانية التي قام بها الباحث.

أما عن توزيع حسب الحالة الاجتماعية فقد شكل العزاب حوالي نصف العينة أو أكثر بقليل بينما شكل المتزوجون أقل من النصف في حين لم تزد نسبة المطلقين والأرمل عن 1,5 ولمتغير الحالة الاجتماعية اثر في الشعور والإحساس بالحالة الأمنية ، فالمتزوجون أكثر استقرارا وطلبا للهدوء والسكينة بفضل المسؤوليات العائلية الملقاة على عاتقهم وتامين رزقهم ورزق عيالهم في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة.

جدول رقم (5:4): توزيع عينة الدراسة حسب متغير الحالة الزوجية

الحالة الزوجية	التكرار	النسبة
متزوج	484	47,6
أعزب	518	51
أرمل	9	0,9
مطلق	5	0,5
المجموع	**1016**	**%100**

المصدر : الدراسة الميدانية التي قام بها الباحث.

وعن توزيع أفراد عينة الدراسة على المهن فقد شكل الطلبة النسبة الكبرى في العينة 40% يليهم قطاع الموظفين حوالي الربع في حين شكل العاملون في القطاع التجاري حوالي 15% أما موظفو الأجهزة الأمنية فلم تتجاوز 2% وقد يعود السبب في تفضيل هؤلاء لوصف حالتهم

المهنية بالموظفين أكثر من وصفها بأنهم أعضاء في الأجهزة الأمنية. وللمهنة أهمية في تحليل الاتجاهات الأمنية فالتجار مثلا أكثر فئات المجتمع تأثرا في سوء الأوضاع الأمنية لما تلحق بهم من أضرار مباشرة أو غير مباشرة من حيث الاغلاقات والإضرابات. ويمكن لمتغير الحالة المهنية أن يعكس أيضا مدى مستوى المعيشة من ناحية أخرى.

أما توزيع عينة الدراسة حسب متغير السكن أو الإقامة فقد توزعت العينة على 7 أحياء أو مناطق. وقام الباحث بتقسيمها مراعيا في ذلك جملة من السمات والخصائص المميزة،أهمها الطبيعة العمرانية والاقتصادية والاجتماعية فالمجتمعات المحيطة في نابلس والبلدة القديمة لها خصائص عمرانية تمتاز بها مثل الاكتظاظ العمراني والكثافة السكانية العالية وانخفاض مستوى المعيشة لساكنيها بالإضافة إلى تدني مستويات المعيشة وانخفاض الدخول فيها. كما تشكل منطقة رفيديا والمخفية أحياء جديدة أكثر تطورا وأعلى من حيث مستوى المعيشة والدخل بينما منطقة الجبل الشمالي فهي منطقة راقية تمتاز بارتفاع الدخل ولكنها عريقة بمعنى أنها ليست منطقة جديدة. فقد لجأت أليها العائلات الغنية قديما عندما خرجت من البلدة القديمة. إجمالا تمتاز المنطقة الغربية في نابلس بأنها أكثر تطورا ورقيا وأكثر دخلا من المنطقة الشرقية والتي تكثر فيها الورش والمحلات الصناعية.

جدول رقم(5:5): توزيع عينة الدراسة حسب متغير السكن

مكان السكن	التكرار	النسبة
المنطقة الغربية	98	9,6
المنطقة الشرقية	268	26,4
المخيمات	91	9
البلدة القديمة	94	9,3
الجبل الشمالي	179	17,6
رفيديا	128	12,6
المخفية	158	15,6
المجموع	**1016**	**%100**

المصدر : الدراسة الميدانية التي قام بها الباحث.

4.5 أداة الدراسة:-

قام الباحث بتطوير أداة الدراسة بعد الإطلاع على الأدب التربوي، والدراسات السابقة الخاصة بموضوع الدراسة، وتأكد الباحث من صدق الأداة من خلال عرضها على عدد من المحكمين من ذوي الخبرة والاختصاص، وأشار المحكمون إلى إجراء بعض التعديلات على أسلوب صياغة الفقرات، وبعد إجراء التعديلات المطلوبة أشار المحكمون بصلاحية أداة الدراسة.

وتم استخراج معامل ثبات هذه الدراسة باستخدام معادلـــــة كرونبـــــــاخ الفـــــا، وقد بلغ قيمة معامل الثبات (0.79)، وهي قيمة جيدة تفي بأغراض البحث العلمي.

5.5 إجراءات الدراسة:

لقد تم إجراء هذه الدراسة وفق الخطوات الآتية:-

- إعداد أداة الدراسة بصورتها النهائية.
- تحديد أفراد عينة الدراسة.
- توزيع الاستبانة.
- تجميع الاستبانة من أفراد العينة وتدقيقها وتفريغا وترميزها وإدخالها إلى الحاسب ومعالجتها إحصائيا باستخدام الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS).
- استخراج النتائج وتحليلها ومناقشتها.

6.5 متغيرات الدراسة:

تضمنت الدراسة المتغيرات التالية:-

- العمر: وله خمسة مستويات: (20 فأقل، 21–30، 31–40، 41–50، أكثر من 50)
- الجنس: وله مستويان: (ذكر، وأنثى)
- الحالة الاجتماعية: ولها أربعة مستويات: (متزوج، أعزب، أرمل ، مطلق)
- المهنة: ولها ستة مستويات: (موظف، موظف أجهزة أمنية، تاجر، طالب/ـــه، ربة بيت، عامل).
- مكان السكن: وله سبعة مستويات: (المنطقة الغربية، المنطقة الشرقية، المخيمات، البلدة القديمة، الجبل الشمالي، رفيديا، المخفية)

7.5 المعالجات الإحصائية:

قبل الشروع في عملية التحليل الإحصائي فقد تم التأكد من صدق البيانات من خلال عرضها على عدد من ذوي الاختصاص والخبرة وقد تم أجراء التعديلات في الصياغة وإضافة وحذف بعض الفقرات حسب ما أرشد إليه الاختصاصيون. كما جرى بعد جمع البيانات وترميزها وإدخالها في الحاسوب التأكد من ثبات الأداة.فقد بلغ قيمة معامل الثبات حوالي 0,79 وهي قيمة جيدة تفي بأغراض البحث حسب معادلة كردنباخ ألفا.

وقد تم استخدام برنامج الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) في عملية التحليل الإحصائي من خلال استخدام عدة معالجات تمثلت في إيجاد :-

1. التكرار والمتوسطات الحسابية والنسب المئوية والانحرافات المعيارية.
2. اختيار "ت" لعينتين مستقلتين (Independent t-test).
3. اختيار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA)
4. اختيار شيفيه للمقارنات البعدية بين المتوسطات (Scheffe Post Hoc Test).

5. اختيار LSD للمقارنات البعدية بين المتوسطات (LSD Post Hoc Test).

وفي كل الأحوال تمثل المتغير التابع في الاستجابة على فقرات الاستبانه بينما مثلت المتغيرات الشخصية مثل العمر السن ومكان السكن والحالة التعليمية والمستوى التعليمي والمهنة متغيرات مستقلة.

الفصل السادس

نتائج الدراسة

1.6 تحليل البيانات

2.6 النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة

3.6 لنتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة

الفصل السادس

نتائج الدراسة

يتناول هذا الفصل عرضا لنتائج الدراسة، والتي تحاول الإجابة عن درجة شعور الناس بالأمن في مدينة نابلس، وعلاقتها بمتغيرات (العمر، والجنس، والمستوى التعليمي، والحالة الاجتماعية، والمهنة، ومكان السكن الأصلي)

1.6 تحليل البيانات:

تتمحور الدراسة حول سؤال كبير هو "**ما درجة شعور المواطنين بالأمن في مدينة نابلس؟**" فعلى الصعيد الأول من التحليل والمتمثل في استخراج المتوسطات والانحرافات المعيارية لفقرات المقياس اعتمد الباحث المستويات الآتية من التقدير.

- (80%-100%) عالية جداً
- (70%-79.9%) عالية
- (60%-69.9%) متوسطة
- (50%-59.9%) منخفضة
- (أقل من50%) منخفضة جداً

2.6 النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة:

ونص سؤال الدراسة على ما يلي: ما درجة شعور الناس بالأمن في مدينة نابلس ؟ والجدول التالي(6:1) يبين النتائج المتعلقة بهذا السؤال.

الجدول (6:1): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لدرجة شعور الناس الأمن في مدينة نابلس

الرقم	الفقرة	رقمها في الاستبانة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية %	درجة التقدير
1	تواجد السلاح زاد من معدلات الجريمة	9	4.58	0.69	91.6	عالية جداً
2	انعدام الأمن والأمان يقلل من فرص التطور والاستثمار في المدينة	4	4.54	0.69	90.8	عالية جداً
3	السيارات المسروقة هي نوع من أدوات الجريمة (من أنواع الجريمة)	11	4.52	0.73	90.4	عالية جداً
4	الفلتان الأمني داخل المدينة حجر عثرة في مواجهة الجريمة	3	4.50	0.75	90.0	عالية جداً
5	أصبح الإنسان غير آمن على نفسه وعلى بيته وأولاده	12	4.46	0.79	89.2	عالية جداً
6	ضعف الأجهزة الأمنية ساهم في ارتفاع معدلات الجريمة في نابلس	2	4.39	0.86	87.8	عالية جداً
7	الرشوة والفساد والمحسوبية عناصر تزيد من الجرائم	21	4.38	0.88	87.6	عالية جداً
8	غياب القانون والتشريعات الرادعة تساهم بارتفاع نسبة الجريمة	22	4.38	0.95	87.6	عالية جداً
9	البطالة والفقر ترفع من معدلات جريمة السرقة	7	4.24	0.89	**84.8**	عالية جداً
10	ازدياد معدلات الجريمة في نابلس هي سياسة مبرمجة من قبل الاحتلال	5	4.04	1.01	80.8	عالية جداً
11	التنظيمات المختلفة تساهم في عدم الكشف عن الجرائم وملاحقتها	10	3.99	0.99	79.8	عالية

الرقم	الفقرة	رقمها في الاستبانة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية %	درجة التقدير
12	ارتفاع معدلات الجريمة في نابلس تعود لتعدد المرجعيات والشخصيات المتنفذة	15	3.93	1.00	78.6	عالية
13	المسلحون هم فوق القانون	16	3.93	1.35	78.6	عالية
14	هناك مناطق معينة في المدينة تعتبر بؤر للجريمة	25	3.78	1.05	75.6	عالية
15	الشخص المتدين هو أقل دافعية لارتكاب الجرائم	19	3.75	1.24	75.0	عالية
16	معدلات الجريمة في مدينة نابلس سوف تزداد	6	3.70	0.93	**74.0**	عالية
17	الانتفاضة ساهمت في زيادة نسبة الجريمة	31	3.64	1.24	72.8	عالية
18	مدينة نابلس من أكثر المدن في معدلات الجريمة	1	3.62	1.15	72.4	عالية
19	لا ارغب بالاستثمار الاقتصادي في المدينة لانعدام الأمن	14	3.48	1.26	69.6	متوسطة
20	في ظل الاحتلال كان الإنسان يعيش أكثر أمنا وأمانا	24	3.41	1.38	68.2	متوسطة
21	اكتظاظ المباني يزيد من المشاكل بين الجيران ويؤدي إلى اقتراف جرائم	26	3.40	1.11	68.0	متوسطة
22	الاكتظاظ السكاني يزيد من مشاكل الناس ويؤدي إلى القتل	8	3.36	1.20	**67.2**	متوسطة
23	السلطة والحكومة غير معنية بالوضع الداخلي والحد من الجريمة	20	3.34	1.42	66.8	متوسطة

الرقم	الفقرة	رقمها في الاستبانة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية %	درجة التقدير
24	العائدون ساهموا في زيادة نسبة الجريمة	29	3.34	1.21	66.8	متوسطة
25	هناك جهود شعبية ورسمية للحد من الجرائم	18	3.32	1.17	66.4	متوسطة
26	العمارات السكنية الكبيرة هي أقل أمنا للساكنين	27	3.20	1.09	64.0	متوسطة
27	ضعف التكيف مع ثقافة المدينة ترفع معدلات الإجرام	28	3.19	1.11	63.8	متوسطة
28	العمل في إسرائيل وتعلم ثقافتهم رفع من نسبة الجريمة	30	3.19	1.22	63.8	متوسطة
29	أفكر في السكن خارج مدينة نابلس لانعدام الأمن	13	3.07	1.43	61.4	متوسطة
30	معظم مقترفي الجرائم هم أصلا من خارج المدينة	17	2.82	1.16	58.4	منخفضة
31	معظم مقترفي جرائم السرقة من المحتاجين والفقراء	23	2.47	1.22	49.4	منخفضة
الدرجة الكلية			**3.74**	**0.40**	**74.8**	**عالية**

المصدر: تحليل الدراسة الميدانية للباحث.

ويتضح من نتائج الجدول السابق أن درجة عدم شعور الناس بالأمن في مدينة نابلس قد حققت تقديراً عالياً، وبمتوسط حسابي (3.74) ، وبنسبة (74.8).

وقد أكد حوالي 90% من أفراد العينة أن تواجد السلاح دون رقيب وانتشاره في أيدي الشباب زاد من معدلات الجريمة، وهذا أمر واضح في ظل انتفاضة الأقصى والتي استمر على وجودها أكثر من 5 سنوات، ما أدى إلى ضعف الأجهزة الأمنية في السيطرة على الوضع، نظرا

للظروف الأمنية والسياسية السائدة، فقد استخدم البعض السلاح في وجهات غير صحيحة وفي المشاكل والمشاجرات وتصفية الحسابات وترويع المواطنين، وفي أحيان أخرى شهدت مدينة نابلس حوادث سلب وسرقة مسلحة، وقد أعطى انطباعا للمواطنين بأن ظهور السلاح وتواجده وانتشاره هو من الوسائل المهددة لأمن المواطن، وقد عرفت هذه الظاهرة بالفلتان الأمني والذي عجز المجتمع ومؤسساته بالحد منها ولجم الأعمال المخالفة للقانون وتوفير الأمن والأمان المجتمعي. وقد ترتب على هذا الوضع تضعضع الوضع الاقتصادي وقلة فرص الاستثمار الرافدة لعملية التطور والتنمية فأدى ذلك إلى انخفاض مستويات المعيشة وزيادة مستويات البطالة. وبسبب انعدام الأمن فقد توجهت بعض رؤوس الأموال الاستثمارية إلى خارج البلد، بينما أشارت معظم استطلاعات الرأي إلى رغبة 40% من الشباب في المجتمع الفلسطيني "رأس المال البشري" بالهجرة خارج الوطن لانعدام الأمن والتخوف من الوضع المستقبلي، وقد أشار حوالي 90% من أفراد العينة إلى أن مثل هذا الوضع (انعدام الأمن) يقلل من فرص التطور والتنمية والاستثمار.

وقد شكلت السيارات المسروقة أكثر أنواع الجريمة المهددة للأمن المجتمعي، فالسيارات تقاد من قبل فئة غير مؤهلة للقيادة ومن شباب طائشين، وتستخدم لأغراض مشبوهة وتهدد حياة المواطنين من خلال الحوادث المتكررة. وانتشار السيارات المسروقة بأسعار زهيدة جدا ومن أرقى الموديلات ودون وجود وثائق تأمين واستغلال بعض هذه السيارات في عمليات نقل المواطنين "تكسي عمومي" زاد من عمليات الإخلال الأمني، ويقدر بعض الناس أن السيارات المسروقة تشكل حوالي نصف السيارات الموجودة في المدينة، سواء كانت سيارات خاصة أو عامة ولا تستطيع الأجهزة الأمنية في الوقت الحاضر مواجهة هذه الظاهرة لعدة أسباب منها:

1. ضعف الأجهزة الأمنية وقدراتها بسبب الأوضاع الراهنة.
2. سوء الأحوال الاقتصادية، حيث تعتبر هذه السيارات مصدر رزق لكثير من المواطنين.
3. استخدام هذه السيارات من قبل فئات متنفذة في المجتمع ومسلحين.

4. عملية الخلط بين الاستخدامات مثلها مثل السلاح فالبعض يخلط بين عمليات المقاومة وعمليات الإخلال الأمني.

وقد ساهمت عوامل كثيرة في انعدام الأمن والاختلالات الأمنية في داخل المدينة ورأى 90% من المواطنين بأن الفلتان الأمني وانتشار السلاح هو الذي يقف حجر عثرة أمام توفير الأمن وعمل المؤسسات الأمنية. كما أشار 87% إلى أن ضعف الأجهزة الأمنية وعدم قدرتها على ضبط الوضع الأمني من العوامل المساهمة في ارتفاع الجريمة.

فالاحتلال أضعف الأجهزة الأمنية من خلال تدمير مقراتها ومصادرة بعض أسلحتها وعرقلة عملها إضافة إلى أن بعض المسلحين هم من أفراد الأجهزة الأمنية نفسها. ومما زاد من انعدام الأمن والأمان المجتمعي انتشار الرشوة والمحسوبية والفساد فقد أشار 87% من أفراد العينة إلى هذا العامل الذي ينخر في جسم المجتمع الفلسطيني دون مواجهة أو حساب بسبب ضعف الأداء وغياب القانون والتشريعات الرادعة. ففي ظل غياب أو تغييب القانون والقضاء يلجأ الناس إلى الطرق غير المشروعة لحماية أنفسهم أو تحصيل حقوقهم. ويتفق معظم أفراد العينة 80% بأن عملية انعدام الأمن وزيادة معدلات الجريمة هي سياسية إسرائيلية مبرمجة وليس أدل على ذلك من الحصار الخانق الذي تتعرض له مدينة نابلس من خلال الحواجز المفروضة على مداخلها.

كما أن الاحتلال مسؤول مسؤولية كاملة عن إدخال وإمداد العناصر المنحرفة بالسيارات المسروقة والسلاح. إن وجود السلاح جعل المسلحون أراده فوق القانون فهم الذين يحاسبون ولا يحاسبون ويتدخلون في حل المشاكل وتعطيل عمل القانون والقضاء وخير دليل على ذلك تعرض المحاكم والقضاة لأعمال عنف أضعفت من قدراتهم في تطبيق القوانين. مما زاد الطين بله في انعدام الأمن هو وجود تعدد في المرجعيات والشخصيات المتنفذة التي تنضوي تحتها مجموعات مسلحة بالإضافة إلى بعض المنحرفين من التنظيمات والفصائل المختلفة.

إن عملية تدخل التنظيمات المختلفة في حل الإشكاليات المختلفة وتدخلها في حياة المجتمع بعيدا عن الأجهزة الرسمية والقانون ساهم مساهمة فعالة في انعدام الأمن.

لقد انعكس الوضع الأمني المتدهور على أوضاع السكان الاقتصادية والاجتماعية فزادت نسبة الفقر والبطالة بين أفراد المجتمع الفلسطيني نظرا لقلة الاستثمارات وتوافر الوظائف من جهة وإغلاق سوق العمل الإسرائيلي من جهة أخرى، وقد أضيف إلى هذا الوضع الحصار المالي الذي فرضته الدول المانحة بعد وصول حركة حماس إلى سدة الحكم، فالموظفون في أجهزة الدولة المختلفة لم يتقاضوا رواتبهم منذ أكثر من 10 شهور وهذا قاد إلى حركة إضراب وتعطيل معظم الأجهزة الخدماتيه.

والفقر والبطالة كما تشير معظم الدراسات المحلية والإقليمية والدولية هي عاملان أساسيان وحاسمان في انتشار الجريمة والفوضى وانعدام الأمن والأمان، وقد أشار حوالي 75% من أفراد العينة إلى أن انعدام الأمن ينتشر في سائر أحياء المدينة، ولكن يتركز في مناطق معينة تعتبر بؤر للجريمة وتتمثل تلك المناطق في البلدة القديمة، وهي منطقة محصنة عمرانيا بالإضافة إلى المخيمات التي تعاني من تدني مستويات المعيشة والخدمات. كما يعتقد ثلاثة أرباع العينة أن الوضع الأمني سوف يزداد تدهورا في المستقبل إذا بقي الأمر كما هو عليه الآن، الأمر الذي يتطلب مواجهة سريعة قبل فوات الأوان لانعدام الأمن، وقد تكون مدينة نابلس من أكثر المدن المستهدفة في عملية الفلتان الأمني وانعدام الأمن من باقي مدن الضفة الغربية والسبب في ذلك يعود إلى السياسة الإسرائيلية الموجه ضد المدينة بسبب المساهمة العالية للمدينة في المقاومة والعمليات الفدائية خلال الفترة الأولى من انتفاضة الأقصى.

واللافت للنظر أن مجتمع مدينة نابلس كان يشعر بالأمن والأمان والطمأنينة في ظل الاحتلال وقبل تسلم السلطة الوطنية الفلسطينية للمدينة بصورة أكبر، وهذا مؤشر يدل على عجز السلطة في توفير الأمن وحماية مواطنيها، وبالتالي لا بد من العمل على تغيير الاستراتيجيات بشكل جوهري وخصوصا الاستراتيجيات الأمنية قبل فوات الأوان.

من هنا يمكن تصنيف أسباب انعدام الأمن والأمان وانتشار الجريمة والانحراف إلى عدة عوامل أساسية منها:

(1) عوامل أساسية عادية تتمثل في:

- ارتفاع معدلات الفقر والبطالة (نسبة 85%).
- الفساد والرشوة والمحسوبية المتفشية في مجتمع المدينة (نسبة 88%).
- اكتظاظ المباني والاكتظاظ السكاني بسبب المدينة الجغرافي (نسبة 67.5%).
- انتشار العمارات السكنية الكبيرة متعددة الطوابق والشقق (نسبة 64%).
- عدم التوافق والتكيف الاجتماعي بين المهاجرين والسكان الأصليين (نسبة 64%).
- تأثير الثقافة الإسرائيلية على المجتمع الفلسطيني (نسبة 64%).
- معظم مقترفي الجرائم هم من خارج المدينة أصلا (نسبة 58%).

(2) عوامل طارئة وتتمثل في الانتفاضة:

- ازدياد السلاح غير الشرعي (نسبة 92%).
- الفلتان الأمني (نسبة 90%).
- تعدد المرجعيات والشخصيات المتنفذة (نسبة 78.5%).
- المسلحون فوق القانون (نسبة 78.5%).
- الانتفاضة ساهمت في انعدام الأمن وارتفاع الجريمة (نسبة 73%).

(3) عوامل سياسية تتمثل في الاحتلال الإسرائيلي:

- السيارات المسروقة والسلاح المهرب (نسبة 90%).
- سياسة إسرائيلية مبرمجة لانعدام الأمن في نابلس (نسبة 81%).

(4) ضعف السلطة وأداء مؤسساتها بسبب عوامل متعددة ومتداخلة:

- ضعف الأجهزة الأمنية (نسبة 88%).
- غياب القانون والتشريعات الرادعة (نسبة 87.5%).
- تعدد المرجعيات والشخصيات المتنفذة (نسبة 78.5%).
- شعور الإنسان بالأمان في ظل الاحتلال أكبر من شعوره في ظل السلطة (نسبة 68%).
- السلطة والحكومة غير معنية بالوضع الداخلي للمجتمع وتوفير الاستقرار (نسبة 67%).
- العائدون ساهموا في زيادة نسبة الجريمة وعدم الاستقرار (نسبة 67%).

(5) الفصائلية والتنظيمات المختلفة:

- التنظيمات المختلفة تساهم في عدم الكشف عن الجرائم ومتابعتها (نسبة 79.8%).
- المسلحون فوق القانون (نسبة 78.6%).

ومن الجدير ذكره في تعدد الأسباب بأن معظم هذه الأسباب متداخلة مع بعضها البعض ويؤثر كل سبب بطريقة مباشرة وغير مباشرة على الأسباب الأخرى بطريقة معقدة. ولكن تم تصنيف هذه الأسباب لتبسيط عملية التحليل.

بشكل كامل الأمن والأمان ضرورة لحياة الإنسان، وقد يأتي الأمن في أولوية المتطلبات الإنسانية للعيش والاستقرار والتقدم والتطور. وتلجأ الدول إلى توفير الأمن والأمان بأنواعه وتصنيفاته لمواطنيها بكافة السبل ومن خلال القوانين وعمل المؤسسات. وفي حالة انعدام الأمن فإن ذلك يؤثر على المجتمع بصورة أساسية ويهدد وجوده واستقراره. ويدرك أفراد العينة بأن انعدام الأمن سوف يقود إلى:

1. ارتفاع معدلات الجريمة والانحراف.
2. تقليل فرص التطور والاستثمار.
3. انتشار الفقر والبطالة.
4. الهجرة من المدينة إلى مناطق أخرى داخل البلاد وخارجها أكثر أمنا .

ومع انتشار ظاهرة الفوضى والانعدام الأمني في مدينة نابلس فإن هناك جهودا تبذل رسمية وشعبية للحد من انتشار الجريمة وهذا ما أشار إليه حوالي ثلثي أفراد العينة، ولكن السؤال الذي يطرح نفسه ما هي نتائج تلك الجهود، وهل استطاعت أن تحد أو توقف هذه الظاهرة ؟

والإجابة تأتي من خلال توقعات المواطنين بأن معدلات الجريمة والانحراف سوف تزداد في المدينة مما يعني أن تلك الجهود قد ذهبت سدى أو عدم قدرة أصحابها على ترجمة هذه الجهود إلى أفعال.

والأمر اللافت للنظر في إجابات عينة الدراسة أن أقل من نصف أفراد العينة (49.4%) تعتقد بأن معظم مقترفي السرقة ليسوا من الفقراء والمحتاجين، وهذا مؤشر خطير، يعني أن معظم جرائم السرقة تقترف من قبل عصابات منظمة وليست محتاجه أو فقيرة، كما أن الاعتقاد بان معظم الجرائم التي تقترف في مدينة نابلس تتم بأيدي خارجية أي ليسو من سكان المدينة الأصليين وهذا يزيد من هوة الفوارق العدائية بين السكان الأصليين والمهاجرين إلى المدينة، بشكل عام يشعر حوالي (75%) من المواطنين في مدينة نابلس بانعدام الأمن والأمان وقد بلغ المتوسط للإجابة (3.74 من أصل 5).

3.6 النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة:

(1) النتائج المتعلقة بالفرضية الأولى والتي نصها:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α = 0.05) في درجة شعور الناس بالأمن في مدينة نابلس تعزى لمتغير العمر. ولفحص الفرضية استخدم الباحث اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) كما هو واضح في الجدول رقم (6:2) والجدول رقم (6:3).

الجدول (6:2): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفئات متغير العمر

العمر	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
20 عاماً فأقل	247	3.67	0.37
30-21	349	3.74	0.43
40-31	180	3.75	0.38
50-41	173	3.74	0.42
أكثر من 50	67	3.90	0.36
المجموع	**1016**	**3.74**	**0.40**

المصدر: تحليل الدراسة الميدانية للباحث.

الجدول (6:3): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لفحص دلالة الفروق في درجة شعور الناس بالأمن تعزى لمتغير العمر

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
بين المجموعات	2.900	4	0.725	4.508	*0.001
خلال المجموعات	162.613	1011	0.161		
المجموع	165.513	1015			

المصدر: تحليل الدراسة الميدانية للباحث.

* دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (α= 0.05).

ويتضح من نتائج الجدول (6:3) أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α = 0.05) في درجة شعور الناس بالأمن تعزى لمتغير العمر. ولمعرفة أي فئات العمر تتفوق على نظيراتها، استخدم اختبار شيفيه للمقارنة البعديـــة Scheffe Post Hoc Test ، ونتـــائج الجدول (6:4) تبين المقارنة البعدية بين فئات متغير العمر.

الجدول (6:4): نتائج اختبار شيفيه للمقارنة البعدية بين فئات متغير العمر

العمر	20 عاماً فأقل	30–21	40–31	50–41	أكثر من 50
20 عاماً فأقل		0.078–	0.079–	0.076	*0.2266–
30–21			0.0012	0.0025	0.1481–
40–31				0.0036	0.1470–
50–41					0.1506–
أكثر من 50					

المصدر: تحليل الدراسة الميدانية للباحث.

* دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (α= 0.05).

ويتضح من نتائج الجدول (6:4) أن الفروق في درجة شعور الناس بالأمن هي لصالح فئة العمر (أكثر من 50) على فئة العمر (20 عاماً فأقل)

(2) النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية والتي نصها:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α = 0.05) في درجة شعور النـــاس بالأمن في مدينة نابلس تعزى لمتغير الجنس.

ولفحص الفرضية استخدم الباحث اختبار " ت " لعينتين مستقلتين والجدول (6:5) يبين نتائج فحص الفرضية الثانية.

الجدول (6:5): نتائج اختبار "ت" لمجموعتين مستقلتين لفحص دلالة الفروق في درجة شعور الناس بالأمن في مدينة نابلس تعزى لمتغير الجنس

ذكر (ن=621)		أنثى (ن=395)		درجات الحرية	قيمة "T"	مستوى الدلالة *
المتوسط	الانحراف	المتوسط	الانحراف			
3.80	0.41	3.64	0.38	1.014	6.026	*0.0001

المصدر: تحليل الدراسة الميدانية للباحث.

* دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (α= 0.05).

ويتضح من نتائج الجدول (6:5) أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α = 0.05) في درجة شعور الناس بالأمن تعزى لمتغير الجنس، وهذه الفروق هي لصالح الذكور على الإناث.

(3) النتائج المتعلقة بالفرضية الثالثة والتي نصها:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α = 0.05) في درجة شعور الناس بالأمن في مدينة نابلس تعزى لمتغير المستوى التعليمي. ولفحص الفرضية استخدم الباحث اختبار تحليل التباين الأحادي One Way (ANOVA) ونتائج الجدولين (6:6)، (6:7) تبين ذلك.

الجدول (6:6): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفئات متغير المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
ابتدائي	55	3.92	0.35
ثانوي	225	3.70	0.39
جامعي	736	3.74	0.41
المجموع	**1016**	3.74	0.42

المصدر: تحليل الدراسة الميدانية للباحث.

الجدول (6:7): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لفحص دلالة الفروق في درجة شعور الناس بالأمن تعزى لمتغير المستوى التعليمي

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
بين المجموعات	2.123	2	1.062	6.582	*0.001
خلال المجموعات	163.390	1013	0.161		
المجموع	165.513	1015			

المصدر: تحليل الدراسة الميدانية للباحث.

* دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (α= 0.05).

ويتضح من نتائج الجدول (6:7) أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α = 0.05) في درجة شعور الناس بالأمن تعزى لمتغير المستوى التعليمي. ولمعرفة أي فئات المستوى التعليمي تتفوق على نظيراتها، استخدم اختبار شيفيه للمقارنة البعدية(Scheffe Post Hoc Test) ، ونتائج الجدول (6:8) تبين المقارنة البعدية بين فئات متغير المستوى التعليمي.

الجدول (6:8): نتائج اختبار شيفيه للمقارنة البعدية بين فئات متغير المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	ابتدائي	ثانوي	جامعي
ابتدائي		*0.2192	*0.1774
ثانوي			0.042-
جامعي			

المصدر: تحليل الدراسة الميدانية للباحث.

* دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (α= 0.05).

ويتضح من نتائج الجدول (6:8) أن الفروق في درجة شعور الناس بالأمن هي لصالح أصحاب المستوى التعليمي الابتدائي على أصحاب المستويين التعليميين الثانوي والجامعي. ويمكن تفسير ذلك بأن أصحاب التعليم المنخفض هم الأكثر تضررا من الأوضاع الاقتصادية والأمنية.

(4) النتائج المتعلقة بالفرضية الرابعة والتي نصها:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α = 0.05) في درجة شـــعور الناس بالأمن في مدينة نابلس تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية.

ولفحص الفرضية استخدم الباحث اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) ونتائج الجدولين (6:9)، (6:10) تبين ذلك.

الجدول (6:9): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفئات متغير الحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
متزوج	484	3.76	0.40
أعزب	518	3.72	0.41
أرمل	9	3.41	0.14
مطلق	5	3.55	0.14
المجموع	**1016**	**3.74**	**0.40**

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية للباحث.

الجدول (6:10): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لفحص دلالة الفروق في درجة شعور الناس بالأمن تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
بين المجموعات	1.507	3	0.502	3.100	*0.026
خلال المجموعات	164.006	1012	0.162		
المجموع	165.513	1015			

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية للباحث.

* دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (α= 0.05).

ويتضح من نتائج الجدول (6:10) أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عنـــد مســـتوى الدلالة (α = 0.05) في درجة شعور الناس بالأمن تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية. ولمعرفة أي

فئات الحالة الاجتماعية تتفوق على نظيراتها، استخدم اختبار "أقل فرق دال" للمقارنة البعديةLSD (Post Hoc Test ، ونتائج الجدول (6:11) تبين المقارنة البعدية بين فئات متغير الحالة الاجتماعية.

الجدول (6:11): نتائج اختبار " أقل فرق دال " للمقارنة البعدية بين فئات متغير الحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	متزوج	أعزب	أرمل	مطلق
متزوج		0.038	*0.3494	0.2068
أعزب			*0.3110	0.1683
أرمل				0.1427-
مطلق				

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية للباحث.

* دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (α= 0.05).

ويتضح من نتائج الجدول (6:11) أن الفروق في درجة شعور الناس بالأمن هي لصالح المتزوج على الأرمل ، ولصالح الأعزب على الأرمل.

(5) النتائج المتعلقة بالفرضية الخامسة والتي نصها:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α = 0.05) في درجة شعور الناس بالأمن في مدينة نابلس تعزى لمتغير المهنة.

ولفحص الفرضية استخدم الباحث اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) ونتائج الجدولين (6:12)، (6:13) تبين ذلك.

الجدول (6:12): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفئات متغير المهنة

المهنة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
موظف	252	3.82	0.40
موظف أجهزة أمنية	17	3.67	0.59
تاجر	156	3.79	0.39
طالب/ـة	405	3.69	0.39
ربة بيت	85	3.67	0.38
عامل	101	3.70	0.44
المجموع	**1016**	**3.74**	**0.40**

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية للباحث.

الجدول (6:13): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لفحص دلالة الفروق في درجة شعور الناس بالأمن تعزى لمتغير المهنة

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
بين المجموعات	3.710	5	0.742	4.632	*0.0001
خلال المجموعات	161.803	1010	0.160		
المجموع	165.513	1015			

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية للباحث.

* دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (α= 0.05).

ويتضح من نتائج الجدول (6:13) أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α = 0.05) في درجة شعور الناس بالأمن تعزى لمتغير المهنة. ولمعرفة أي فئات المهنة تتفوق على نظيراتها، استخدم اختبار شيفيه للمقارنة البعدية (Scheffe Post Hoc Test) ، ونتائج الجدول (6:14) تبين المقارنة البعدية بين فئات متغير المهنة.

الجدول (6:14): نتائج اختبار شيفيه للمقارنة البعدية بين فئات متغير المهنة

المهنة	موظف	موظف أمن	تاجر	طالب	ربة بيت	عامل
موظف		0.1530	0.028	*0.1291	0.1534	0.1198
موظف أمن			0.1251-	0.024	0.0004	0.033-
تاجر				0.1012	0.1255	0.092
طالب					0.024	0.0093-
ربة بيت						0.033-
عامل						

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية للباحث.

* دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (α= 0.05).

ويتضح من نتائج الجدول (6:14) أن الفروق في درجة شعور الناس بالأمن هي لصالح فئة الموظف على فئة الطالب.

(6) النتائج المتعلقة بالفرضية السادسة والتي نصها:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α = 0.05) في درجة شعور الناس بالأمن في مدينة نابلس تعزى لمتغير مكان السكن.

ولفحص الفرضية استخدم الباحث اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way NOVA) كما هو واضح في الجدول رقم (6:15) والجدول رقم (6:16).

الجدول (6:15): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفئات متغير مكان السكن

مكان السكن	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
المنطقة الغربية	98	3.70	0.41
المنطقة الشرقية	258	3.77	0.41
المخيمات	91	3.72	0.37
البلدة القديمة	94	3.66	0.41
الجبل الشمالي	179	3.69	0.43
رفيديا	128	3.77	0.39
المخفية	158	3.79	0.38
المجموع	**1016**	**3.74**	**0.40**

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية للباحث.

الجدول (6:16): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لفحص دلالة الفروق في درجة شعور الناس بالأمن تعزى لمتغير مكان السكن

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
بين المجموعات	2.170	6	0.362	2.234	*0.038
خلال المجموعات	163.343	1009	0.162		
المجموع	165.513	1015			

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية للباحث.

* دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (α= 0.05).

ويتضح من نتائج الجدول (6:16) أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α = 0.05) في درجة شعور الناس بالأمن تعزى لمتغير مكان السكن. ولمعرفة أي فئات مكان السكن تتفوق على نظيراتها، استخدم اختبار شيفيه للمقارنة البعدية (Scheffe Post Hoc Test) ، ونتائج الجدول (6:17) تبين المقارنة البعدية بين فئات متغير مكان السكن.

الجدول (6:17) نتائج اختبار شيفيه للمقارنة البعدية بين فئات متغير مكان السكن.

مكان السكن	المنطقة الغربية	المنطقة الشرقية	المخيمات	البلدة القديمة	الجبل الشمالي	رفيديا	المخفية
المنطقة الغربية		0.074-	0.019-	*0.044	0.011	0.072-	0.091-
المنطقة الشرقية			0.055	0.1183	0.085	0.025	0.016-
المخيمات				0.063	0.029	0.053-	0.072
البلدة القديمة					0.033-	-0.1157	-0.1015
الجبل الشمالي						0.003-	-0.1015
رفيديا							0.019-
المخفية							

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية للباحث.

* دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (α= 0.05).

ويتضح من نتائج الجدول **(6:17)** أن الفروق في درجة شعور الناس بالأمن هي لصالح المنطقة الغربية على البلدة القديمة.

الفصل السابع

النتائج والتوصيات

1.7 النتائج

2.7 التوصيات

الفصل السابع

النتائج والتوصيات

1.7 النتائج:

تعد الدراسات المتعلقة بالأمن والأمان على درجة كبيرة من الأهمية في الاستقرار والتطور المجتمعي، ونظرا لأهمية الأمن والأمان فقد شرعت الدول بالدراسات والبرامج والخطط لزيادة الأمن وحماية مجتمعاتها من مشاكل متعدد على رأسها الجريمة والانحراف لما في ذلك من تأثيرات على مختلف جوانب الحياة. وقد كانت الدول المتطورة هي السباقة في هذا المجال، وفي فلسطين فإن الاهتمام بهذا الجانب يتمثل في مناقشات وندوات وبعض مقالات قصيرة في المجلات والجرائد أو على وسائل الإعلام، إلا انه لا توجد دراسات علمية متعمقة ومنظمة تتطرق لمثل هذه المواضيع وقد يكون السبب في ذلك استمرار الاحتلال الإسرائيلي وإجراءاته بطريقة مباشرة وغير مباشرة بالإضافة إلى حداثة السلطة الفلسطينية وتجربتها في إدارة شؤون الدولة.

ولقد شكلت ظاهرة الجريمة والانحراف تحديا للعلماء والمفكرين من مختلف الاتجاهات والتخصصات منذ القدم، نظراً لتعقيد الظاهرة وتشابكها وتعدد أسبابها ومسبباتها وآثارها وأنواعها، فكثرت النظريات حول موضوع الجريمة والانحراف وما زال الجهد العلمي متواصلاً في هذا السياق. وقد حاولت الدراسة توضيح المفاهيم المتعلقة بالجريمة والانحراف والأمن من عدة جوانب قانونية واجتماعية كما استعرضت الدراسة مختلف الاتجاهات النظرية في محاولة لفهم نظري شامل للجريمة والانحراف من مختلف الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والنفسية وحتى البيولوجية.

وقد خلصت الدراسة إلى نتائج مهمة يمكن أن تبنى عليها برامج وخطط ودراسات أخرى، وسوف يتم عرض لأهم نتائج الدراسة:

- يلعب العامل السياسي والأمني الدور الرئيسي والهام في عملية عدم الاستقرار الأمني في الأراضي الفلسطينية، ويتمثل ذلك في الاحتلال الإسرائيلي والنتائج السلبية التي تمخضت عن العملية السياسية والسلبيات التي رافقت الانتفاضة، فقد ارتفعت معدلات البطالة بشكل كبير وازدادت معدلات الفقر وتدمير البنية الأساسية للاقتصاد وزيادة الإجراءات القمعية من حواجز وجدار فصل عنصري والسيطرة على مقدرات الشعب ومصادرة أراضيه. كل ذلك بهدف زعزعة المجتمع الفلسطيني وتفسيخه وتدمير بنيته الاجتماعية وحتى الشخصية والهوية الفلسطينية كل ذلك أدى إلى اختلالات كبيره في الأمن والأمان بمختلف أشكاله وأنواعه، وتعد مدنية نابلس نموذجا مميزاً بين مدن الضفة الغربية، فمداخل المدينة مغلقة بالحواجز الإسرائيلية الثابتة والمتحركة والتي تمنع تنقل الأفراد والبضائع بنسبة كبيره جداً، بالإضافة إلى الاحتياجات اليومية للمدينة.

- الاختلالات الأمنية الناجمة عن الانتفاضة من داخل المجتمع الفلسطيني ، فالفقر وغياب القانون وشل الأجهزة الأمنية وتعطيل قدرتها على العمل والقيام بواجباتها زاد من حملة السلاح غير الشرعي وأخذ القانون باليد دون وجود مرجعية، فزاد ذلك من اضطراب الوضع الأمني وازدادت المخاوف والقلق عند المواطنين، وهذا انعكس على توجهات المواطنين من خلال إجابتهم على الاستبيان التي صممه الباحث لقياس شعور الأفراد بالأمن ويتجلى ذلك من خلال:

1. ارتفاع نسبة الراغبين بالهجرة من الوطن إلى الخارج ويظهر ذلك من خلال معظم المواطنين ويعزى ذلك للظروف الاقتصادية الصعبة وانتشار البطالة وتدني الدخل وانخفاض مستوى المعيشة وانخفاض درجة الشعور بالأمن .

2. ساهمت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في ازدياد وارتفاع معدلات الجريمة وخصوصا جرائم السرقة والقتل مما خلق شعورا بعدم الأمان على النفس والمال.

3. عدم الإحساس بالأمن النفسي وعلى الممتلكات عطل من حركة النشاط الاقتصادي والاستثماري وعطل عجلة التنمية مما ساهم في زيادة المشاكل الاقتصادية.

4. يزداد الشعور بعدم الأمن والأمان لافتقار الناس لرؤية مستقبلية لتحسين الأوضاع الأمنية في المستقبل المنظور، بمعنى أن الأوضاع الأمنية والشعور بالأمن آخذ بالانخفاض، وهذا ما عبر عنه غالبية مجتمع الدراسة.

5. ازدياد قوة الخارجين عن القانون ومرتكبي الجرائم والانحرافات، خلقت واقعا فوضويا جديدا يزيد من ضعف الاستقرار وشعور الإنسان بالأمان .

6. الإحصاءات الفلسطينية عن الجرائم والانحرافات لا تعكس واقع الجريمة الحقيقية في الضفة الغربية أو مدينة نابلس، ويعود ذلك إلى عدم ثقة المواطن بالأجهزة الأمنية وسلطة القضاء في التبليغ أو الشكوى فالمتمعن بالإحصاءات يجد أنها تعطي تقديرات منخفضة جدا عن الواقع المعاش . فلا يكاد يمر يوم بدون حوادث إجرامية في المدينة.

7. ترتب على عدم فعالية الأجهزة الأمنية، وعدم تطبيق القانون بصورة فعالة نافذة، خلق شعورا عند المواطنين باللجوء إلى طرق غير شرعية في تحصيل حقوقه وفي أحيانا كثيرة فإن الكبت ينفجر في المشاجرات ليؤدي إلى جرائم قتل أو إتلاف ممتلكات .

- كثير من المشكلات تحل خارج الأطر القانونية وهذا يجعل إحصاءات الجريمة والانحراف أقل من التقديرات . فالباحث الذي يقارن إحصاءات الجريمة في الضفة الغربية بإحصاءات الجريمة ببعض البلدان العربية المستقرة ولديها أجهزة أمن فعالة وتطبيق صارم للقوانين، يلاحظ أن إحصاءات الجريمة الفلسطينية أقل وهذا يعكس الواقع تماما .

- معظم أنواع الجرائم التي ترتكب هي من نوع السرقات الصغيرة وهذا يعكس الواقع الاقتصادي السيئ، ويتم ذلك من خلال أفراد أو شبكات منظمة. ويمكن أعطاء مثل على ذلك في أن أكثر من نصف السيارات العاملة في المدينة سواء كانت سيارات خاصة أو

أجرة هي سيارات مسروقة تعمل بحرية وتهدد حياة المواطنين للخطر لعدم وجود ترخيص أو تامين إضافة إلى قيادتها من شباب صغار السن متهورين معظمهم لا يحمل رخصة القيادة.

- معدل جرائم القتل عالية في مدينة نابلس ومعظمها يتم باستخدام الأسلحة غير المرخصة قانونيا، أو الأسلحة التي يفترض ان تكون أداة في تطبيق القانون أو المقاومة.

- يبدو أن هناك علاقة بين ارتفاع نسبة الجرائم وشدة الإجراءات الأمنية العقابية الإسرائيلية . فمدينة نابلس سجلت أرقاماً عالية في معدلات الجريمة، وهي من أكثر المدن في الضفة الغربية تعرضا للضغوطات الإسرائيلية.

- عدم وجود سلسلة من الإحصاءات لعدة سنوات يجعل من الصعوبة في تتبع معدلات الجريمة وأنماطها وأشكالها .

- أسهمت البيئة الداخلية للمدينة وطبيعة العمران والحياة الاقتصادية في ارتفاع معدلات الأجرام في مناطق محددة وخصوصا المناطق التي تعرف بالمناطق الفقيرة المتخلفة والتي تمتاز بتركز سكانها وارتفاع كثافتهم وازدحام بيوتها . بالإضافة إلى المناطق التي تشهد تنوعا كبيرا بين السكان .

- ازدياد معدلات الجريمة في الضفة الغربية كلما اقتربنا من الخط الأخضر الذي يفصل أراضي الضفة والقطاع عن أراضي فلسطين 1948، ويعود ذلك إلى تأثيرات ثقافية اجتماعية اقتصادية بالإضافة إلى الترابط والتأثر بالعاصبات والشبكات الإجرامية الإسرائيلية التي تتعاون في مجال التهريب والتزوير والسرقة.

- تقل معدلات الجريمة والانحراف كلما ازدادت قوة وتماسك وتجانس التركيبة الاجتماعية والمؤسسة التقليدية العائلية والعشيرة لما تمثله من قوة ضبط حقيقة لأفرادها ويتجلى ذلك مثلا في الخليل .

- تنخفض معدلات الجريمة كلما اتسع الحيز المكاني وانخفضت كثافة السكان وقل الازدحام العمراني، مثال ذلك أريحا .

- شكلت جرائم السرقة النسبة الأعلى بين مجموع الجرائم، وهذا يعكس سوء الأوضاع الاقتصادية، وقد تباينت جرائم السرقة بين السرقات البسيطة إلى سرقات البيوت والسطو المسلح على المنازل والمحال والمؤسسات الاقتصادية، وقد سجلت محافظة نابلس أعلى معدلات في مجال السرقة .

- معدلات الجرائم الجنسية منخفضة جدا تمثل أقل من نصف في المائة وهذا لايعكس بصورة صحيحة الواقع الفعلي ليس في مدينة نابلس أو الضفة الغربية وإنما في معظم المجتمعات المحافظة والتي تعتبر قضايا الشرف والأخلاق على درجة كبيرة على درجة كبيرة من الأهمية يمس سمعة الأفراد والعائلة وتعالج غالبا بالتكتم والحلول الداخلية وبعيدا عن أجهزة الضبط الرسمي أو حتى التبليغ عنها .

- بالرغم من الإجراءات الإسرائيلية في شل قدرة الأجهزة الأمنية الفلسطينية وحداثة تشكلها وقلة خبرتها ألا أنها تقوم بجهود جبارة تعكس الحرص على استقرار المجتمع ويظهر من خلال متابعة القضايا والكشف عن الفاعلين وضبطهم وتقديمهم للعدالة فقد وصلت معدلات الإنجاز إلى النصف تقريبا .

- سجلت أعلى معدلات الجريمة في أشهر الشتاء، وهذا يتنافى مع الواقع النظري والذي يرى أن معدلات الجريمة تزداد بازدياد درجة الحرارة وكلما اقتربنا من خط الاستواء . ولكن إذا علمنا أن معظم الجرائم هي جرائم سرقة فمن الطبيعي أن تكون أشهر الشتاء هي الوقت الأنسب للسرقات حيث يخفي الظلام ولجوء الناس إلى بيوتهم مبكرا معالم الجرائم والمجرمين ويجعل من ذلك وقتا امثل للسرقات .

- جرائم القتل بدافع الشرف في المناطق الريفية أعلى منها بالمناطق الحضرية، أما في المدينة فإن معظم جرائم القتل تتم إما من خلال تطور عملية المشاجرة أو تصفية لبعض

المشتبه في تعاونهم مع إسرائيل ،وذلك لأن المدن والمراكز الحضرية هي مناطق A تتبع السلطة الفلسطينية مباشرة من حيث الإدارة والأمن .

- نصف جرائم القتل التي وقعت في مدينة نابلس تشير إلى عدم وجود علاقة قرابة بين القاتل والمقتول كما أبرزت النتائج ارتفاع معدل القتل الخطأ وهذا يعكس ظاهرة الانقلاب الأمني وانتشار حمل السلاح بين أفراد ليس لديهم الخبرة والتدريب على حمال السلاح .

- جرائم القتل يرتكبها الذكور وخصوصا الأعمار الشابة ولم تسجل أي حالة قتل اقترفتها المرأة، وقد تكون المرأة الدافع أو السبب في عملية القتل بينما الضحايا هم من الذكور والإناث ولكن الأغلب هم من الذكور .

- أظهرت النتائج الميدانية للدراسة أن أكثر من 80 من مجتمع الدراسة تعزو ارتفاع الجريمة إلى عدة عوامل أهمها انتشار السلاح بأيدي المواطنين , وضعف الأجهزة الأمنية على الضبط , وغياب وتغيب القانون والعدالة القضائية , والبطالة والفقر وانتشار الفساد والرشوة والمحسوبية , وتعدد المرجعيات والشخصيات المتنفذة. والبعد عن القيم الدينية والأخلاقية , واكتظاظ المساكن , والفجوة بين السكان الأصلين والعائدين بعد اتفاقية أوسلو , والعمارات السكنية الضخمة وتنوع الساكنين وخلفياتهم الثقافية , وتأثير الثقافة الإسرائيلية في المجتمع الفلسطيني.

- أما العوامل التي تقف عقبة في تطبيق الأمن فتعود إلى الفلتان الأمني وقوة العناصر الخارجة عن القانون, وضعف الأجهزة الأمنية, والسياسة الإسرائيلية المبرمجة, وتعدد المنظمات الفلسطينية والتابعين لها, والانتفاضة والخلط بين المقاومة والانحراف, وعدم جدية السلطة والحكومة بالاهتمام بالوضع الداخلي .

- أشارت الدراسة الميدانية الى العلاقة بين عدم الاستقرار الأمني والتدهور المعيشي، حيث أظهر غالبية الذين أجابوا على الاستبيان أن انعدام الأمن هو العامل الأساسي في

التدهور الاقتصادي وانخفاض مستويات المعيشة وضعف الإنتاجية والاستثمار وتشجيع العناصر ذات الكفاءات على الهجرة للخارج , كما زاد من دافعية معظم السكان على الخروج من المدينة للسكن في المناطق المجاورة أو خارجها .

- أظهرت الدراسة التي قام بها الباحث أنه على الرغم من الجهود التي تبذل من بعض الأفراد والمؤسسات على المستوى الشعبي والرسمي للحد من التدهور الأمني واقتراف الجرائم، إلا ان نتائج تلك الجهود كانت قليلة وهذا ما جعل حوالي 75% من مجتمع الدراسة يعتقد ان الأوضاع الأمنية لن تتحسن في المستقبل وأنها تزداد سوءا . وأن حوالي 70% من مجمع الدراسة يعتقد بتوافر الأمن والأمان بصورة أكبر أثناء الاحتلال الإسرائيلي منه في عهد السلطة الوطنية .

- أظهرت الدراسة اختلافات جوهرية ذات مغزى إحصائي في درجة الشعور بالأمن حسب العمر , فالشباب أقل شعورا بالأمن مقارنة بالأعمار الكبيرة فوق 50 سنة، كما أن الفروق ذات دلالة إحصائية حسب الجنس ،فالإناث أقل أحساسا بالأمن من الذكور والتعليم يرتبط عكسيا بدرجة الإحساس بالأمن، فكلما زاد المستوى التعليمي قل الإحساس بالشعور بالأمن والأمان .كما أن عدم الإحساس بالأمن والأمان يكون أكبر في المناطق التي تكثر فيها معدلات الجريمة والانحراف وهي المناطق الفقيرة والمكتظة. وقد أظهرت الدراسة ان الأفراد الساكنين في منطقة نابلس الغربية أكثر إحساسا بالأمن والأمان من أهالي البلدة القديمة .

2.7 التوصيات:

من الواضح أن مهمة الأمن، هي مهمة كل إنسان، وإن المسؤولية عنه مسؤولية جماعية، فرداً كان أم جماعة، هيئة أم سلطة، وينبغي لنا جميعا أن نكون على استعداد لاستخدامه ومناشدته بكل الوسائل والسبل حتى نتمكن من إبلاغ الرأي العام على أهميته وإجراءات الوقاية لمنع المشكلات من أن تتفاقم فتتحول إلى صراعات، وبعبارة أخرى يجب علينا أن نوحد الأمن والسلم في القلوب وفي الثقافات، فخلق ثقافة الأمن هو مهمة الجميع (السلطة، الهيئات الاجتماعية، الأسرة، المعلم، المدرسة، الأجهزة الأمنية .. وغيرهم). ولم يعد الأمن اتفاقا بين الأقوياء أو أنه نعمة أسبغها الحق سبحانه وتعالى على بلد سعيد الحظ أو أنه وضع اجتماعي يستطيع كل فرد في أي وقت أن يسهم فيه.

بعد الانتهاء من هذه الدراسة واستخلاص أهم النتائج التي تمخضت عنها يمكن وضع العديد من التوصيات التي تشكل في مجملها تطويرا للمعرفة العلمية من ناحية، وتطويراً وترسيخاً لمفهوم الأمن المجتمعي من ناحية أخرى من أجل التخطيط العلمي السليم لمواجهة ظاهرة الإجرام والانحراف والتي تزداد معدلاتها وتتنوع أشكالها وتهدد استقرار المجتمع واستمرارية تطوره ,كما يمكن توجيه تلك التوصيات لعدة جهات كل منها تستطيع توفير الأمن والأمان للمواطن والحد من انتشار الجريمة والانحراف.

(1) توصيات خاصة بالبحث العلمي:

تشكل هذه الدراسة باكورة ومقدمة للعديد من الدراسات التحليلية المتعمقة في مجال الأمن والأمان المجتمعي. فهي الدراسة الأولى في الأراضي الفلسطينية رغم وجود العديد من الدراسات في العالم العربي ,كما أن الدول المتقدمة كان لها باع طويل في مثل هذه الدراسات منذ بداية القرن العشرين، وقد خلصت إلى العديد من النتائج النظرية والتطبيقية التي حدّت من معدلات الإجرام في تلك الدول.

لذا فإن هذه الدراسة ستكون حافزا للباحثين من طلبة الدراسات العليا والباحثين المتخصصين والخبراء والمهتمين في الموضوع نفسه من جوانبه جميعها، سواء ما يتعلق بالأمن المجتمعي، أو الأمن الاقتصادي، أو الأمن النفسي، أو الأمن البيئي، أو الأمن الغذائي وذلك من خلال:

1. تحليل المسببات لانخفاض الشعور بالأمن المجتمعي، وتحديد الأسباب المباشرة وغير المباشرة.
2. الانعكاسات والآثار المترتبة على عدم الاستقرار الأمني من مختلف المناحي.
3. البرامج والمقترحات لزيادة الإحساس بالأمن والأمان على الصعيد الفردي والمجتمعي.
4. القيام بالدراسات التتبعية لمعدلات الجريمة والانحراف في المجتمع لتحديد أنماطها وأنواعها.
5. دراسة العلاقات والمتغيرات بين الجريمة ومختلف الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والنفسية ومحاولة ربط ذلك بالأطر والنظريات في هذا المجال.
6. الدراسة والتحليل للجرائم المستحدثة ومخاطرها وكيفية مواجهتها.
7. إجراء الدراسات المقارنة سواء كانت مقارنات خارجية مع الدول الأخرى أو داخلية بين المناطق المتباينة وتحليل هذه التباينات إن وجدت.
8. التركيز على العوامل السياسية في تحليل الجرائم في الضفة الغربية وغزة، خصوصا فيما يتعلق في الاحتلال وإجراءاته وانعكاسات ذلك. حيث يلعب هذا العامل دورا مؤثراً بطريقة مباشرة وغير مباشرة على رفع معدلات الجريمة والانحراف،ووضع المجتمع الفلسطيني في حالة من الشعور بالقلق وعدم الإحساس بالأمن والأمان.
9. دراسة تربط التغيرات المجتمعية بمعدلات الجريمة والانحراف.

10. إنشاء مركز علمي أمني متخصص يضم مجموعة من الخبراء والمتخصصين بمشاركة المؤسسات ذات العلاقة في المجال الأمني تكون من مهامه:

- القيام بالدراسات والأبحاث العلمية في مجال الجريمة والانحراف.
- توفير بيانات إحصائية كافيه وشاملة من خلال تشكيل قاعدة للبيانات والمعلومات في مجال الأمن تتعلق في الانحراف والجريمة، ويشترط في هذه البيانات الدقة والموضوعية والشمول والتفصيل.
- وضع خطط وبرامج توعوية وإرشادية للمجتمع وأفراده كجانب وقائي للجريمة والانحراف.
- وضع خطط إستراتيجية في مقاومة الجريمة والانحراف وتحقيق الأمن المجتمعي سواء كانت خطط طويلة المدى أو متوسطة أو قصيرة وإقناع أصحاب القرار بتبني مثل هذه الخطط.
- وضع خطط وبرامج ذات مغزى تضمن التأهيل والتدريب للإصلاحيات والسجون.
- المساهمة في وضع البرامج لتعزيز كفاءة ومهارة الأجهزة الأمنية وخصوصا في مجال الجريمة والانحراف.

(2) توصيات خاصة بالمؤسسات الرسمية:

إن مؤسسات الدولة تعتبر عاملاً أساسياً في مسؤولية تحقيق الأمن والتماسك الداخلي والمنعة الخارجية، سواء في ذلك المؤسسات الحكومية أو غير الحكومية، وهذا يعني أنه لابد من قيام النظام السياسي بوظائفه التي تكفل قدرة الدولة بمؤسساتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإعلامية على السيطرة على الصراعات الداخلية ورقابتها وإدارتها بصورة تضمن عدم تفجرها أو تفاقمها العنفوي، بصورة تهدد الدولة وسيادتها أو وحدة المجتمع وكذلك تحقيق الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية والتكامل الاجتماعي والتوازن البيئي والتربوي.

وهكذا يمكننا القول إن المتغيرات المعاصرة، قد استدعت النظر إلى المسألة الأمنية باعتبارها تعني كل أفراد المجتمع، ومن ثم أصبح من اللازم اشتراك كل هيئات المجتمع الرسمية والأهلية في دعم مسيرة الأجهزة الأمنية، ولبلوغ تلك الغايات والأهداف الأمنية، لابد من غرس هذه القيم في عقول النشىء والشباب من خلال المؤسسات الاجتماعية والتربوية والدينية والإعلامية، بدءاً من الأسرة والمدرسة والمسجد ووسائل الإعلام، والمجتمع المحلي وغيرها من المؤسسات والهيئات ذات الصلة بالتربية الوطنية، من أجل تكوين المواطن الصالح وتحصين أفراد المجتمع لضمان التزامهم بنظم وقيم وضوابط المجتمع الدينية والأخلاقية والمجتمعية والقانونية، بل وتحفيزهم للمشاركة في تحقيق الأمن الشامل بمشاركة كل الناس (أفراد وجماعات)، تبعا للتوجهات المجتمعية والوطنية التي بدأت تترسخ يوما بعد يوم والتي تؤكد على ضرورة الإسهام الجماهيري في المجال الأمني، والدولة هي التي يقع على عاتقها المسؤولية الكبرى في توفير البيئة الأمنية فعليها، ورفع مستويات المعيشة للمواطنين والتخلص من جيوب الفقر، وجسر الهوة الطبقية في المجتمع وتوفير الخدمات اللائقة والأساسية، والشروع في تسريع وتطبيق قانون الضمان الاجتماعي الذي يكفل لكل مواطن العيش بكرامة وأمان. بالإضافة إلى العمل الجاد والسريع في استقرار الأوضاع السياسية العامة لأنها المحرك والعامل المساعد على عدم الاستقرار والأمن بشكل عام. لذلك لا بد من التركيز على ما يلي:

1) يرتبط الشعور بالأمن والأمان بتطبيق القانون ونزاهة الجهاز القضائي والأمني. فعلى وزارة الداخلية ووزارة العدل الشروع في تطبيق القانون وتنشيط الجهاز القضائي واستقلاليته وإعطاءه صلاحيات واسعة بحيث يكون الجميع تحت القانون.والشروع في وضع قوانين جديدة في مجال مواجهة الجريمة والانحراف تعطي نتائج أفضل بالإضافة إلى سن قوانين جديدة فيما يتعلق بالجرائم المستحدثة.

2) إن جهود المدرسة في مجال الوقاية من الجريمة والانحراف، لا يمكن أن تنجح بدون دعم الأسرة، وجهود الأسرة لا يمكن أن تنجح بدون دعم سوق العمل، وجهود سوق العمل لا يمكن أن تنجح بدون دعم منظم ومؤسسات الأمن الرسمي، وجهود نظام الأمن لا يمكن أن تنجح بدون دعم المواطنين وهكذا، كما ينبغي أن ننظر إلى جميع المؤسسات

التي تتعاون من أجل تحقيق الأمن باحترام، وأن نعي أنه عمل يعود بالخير والنفع على جميع أفراد المجتمع، كما تقوم الأسرة بدور أساسي في مجال سد منابع الجريمة من خلال التنشئة السليمة للأبناء في جو تسوده العلاقات الحميمة بين الآباء والأبناء وتنشئة الأبناء على الالتزام بقواعد الأخلاق والسلوك السليم، حيث أن قيام الأسرة بهذا الدور يمثل أفضل تحصين للأبناء في سن مبكر مع الاهتمام بما يلي :

- التركيز على أهمية دور الأسرة في عملية التنشئة وتوعية الأسرة لأهمية هذه العملية في التنشئة السليمة لأفرادها، مع رفدها بمختلف الاحتياجات والمقومات والتي تقف عائقا أو تحول دون أداء دورها السليم وتحقيق الاستقرار والأمن لأفرادها.
- التركيز في المناهج الدراسية على إعطاء الأمن والأمان حيزاً فيها لتعزيز مفاهيم الانتماء والمواطنة.
- التركيز على دور المدرسة في عملية التربية السليمة، وعدم اقتصارها على الجوانب التعليمة ورفد المدارس بالمتخصصين والمرشدين ومراقبي السلوك وتعزيز العلاقة بين المدرسة والأسرة.

3) كما تشير نتائج الدراسة والدراسات العالمية فإن معظم مقترفي الجرائم والانحرافات هم من فئة الشباب. وهذا يتطلب وضع برامج لمعالجة مشاكل الشباب وخصوصاً:

1) معالجة قضية البطالة معالجة فعالة.

2) وضع برامج تدريبية ومعسكرات شبابية وتعزيز العلاقات الاجتماعية.

3) فتح مراكز وأندية شبابية رياضية وترفيهية موجهة لإبراز المواهب والقدرات.

4) التوعية السلوكية من خلال برامج هادفة.

(3) توصيات خاصة بالهيئات المحلية:

1) إعادة تنظيم الأحياء التي تكثر فيها الجرائم ويضعف بها الشعور بالأمن والاستقرار.

2) توفير الخدمات الأساسية للأحياء الفقيرة والمهشمة في المدينة.

3) إيجاد المساحات والفضاء في المناطق المزدحمة.

4) وضع القيود على رخص البناء خصوصا البنايات العالية والالتزام بالارتدادات وتوفير مساحات فضاء.

5) إشراك متخصصين في مجال علم الاجتماع وعلم النفس بجانب المخططين والمصممين للأبنية والأحياء.

(4) توصيات عامة

1) رفع كفاءة الأجهزة الأمنية وانضباطها وتحملها للمسؤولية والالتزام بالقانون مما يساعد على الاستقرار والشعور بالأمن والأمان والقضاء على ظاهرة الفلتان الأمني وتغييب القانون والعدالة.

2) تدعيم دور المجتمع في تثبيت مفهوم التكافل الاجتماعي، وإيضاح أن كل إنسان له مسئولية في هذا المجتمع.

3) تشجيع القيام بأبحاث مشتركة من قبل متخصصين من خلفيات أكاديمية مختلفة، هندسة، علم اجتماع، قانون، بيئة، لتحليل العلاقة بين المدينة وتوافر الأمن الحضري فيها.

4) العمل على إيجاد أولويات في القضايا الأمنية لدى الجمهور ومن ثم التوعية في هذه القضايا.

5) القيام بدراسات متعمقة من قبل المتخصصين في مجال التخطيط الهندسي حول طبيعة التخطيط والتنظيم العمراني وعلاقته بالأمن الحضري.

المصادر والمراجع

(1) المراجع العربية :

القرآن الكريم.

السنة النبوية.

احمد، محمد شهاب ومؤمل علاء الدين: **المتطلبات الفضائية لتخطـيط المدينـة**، بغـداد وزارة التعليم العالي، 1990.

الآغا، نبيل خالد: **مدائن فلسطين، دراسات ومشـاهدات**، ط1، بيـروت، المؤسسـة العربيـة للدراسات والنشر، 1993.

الأقرع، إياد: **(الشعور بالأمن النفسي وتأثيره ببعض المتغيرات لدى طلبـة جامعـة النجـاح الوطنية)**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2005.

ألعوجي، مصطفى: **دروس في علم الاجتماع الجنائي، الجريمة والمجـرم** ، مؤسسـة نوفـل، بيروت،1983.

بشير، محمد شريف: **www.islamonline.net**. 2004/5/26.

البظ، وائل: **(محددات إنشاء المدن والمناطق الصناعية في مدينة نابلس وانعكاسـها علـى البيئة والمجتمع والتعليم الصناعي)** رسالة ماجستير غير منشـورة، جامعـة النجـاح الوطنية، نابلس، 2004.

الـبلاذري "أبـو الحسـن احمـد بـن يحيـى بـن جـابر" **فتـوح البلـدان** ، تحقيـق: رضـوان محمـد رضوان،1983 ، بيروت،ص114.

بلدية نابلس: قسم الهندسة- **شعبة التخطيط، التنظيم الهيكلي لمدينة نابلس**. نابلس 1995.

بنهام، رمسيس: **محاضرات في علم الإجرام، علم طبائع المجرم على علم الاجتماع الجنائي**، ج2، دار المعارف، الإسكندرية، 1960.

الترمذي والنسائي: سنن الترمذي، **الجامع الصحيح**، دار الفكر، بيروت، ج4، 1980.

الجني، علي بن فايز: **رؤية الأمن الفكري وسبل مواجهة الفكر المنحرف**، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، المجلد 14 .

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: **التعداد العام للسكان والمساكن**، البيرة، 1997.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: **أوضاع الفلسطينيين عام 2006**، البيرة، 2006.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: **أوضاع اللاجئين في فلسطين**، 2006.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: **نتائج مسح القوى العاملة**، دورة الربع الرابع 2006.

جوستون بوتول, ابن خلدون: **فلسفته الاجتماعية**، ترجمة غنيم عبدون، المؤسسة المصرية للتأليف والطباعة والترجمة والنشر 1964.

حامد، فهمي السيد: **المسائل الاجتماعية في الاسكان والتخطيط الحضري**، مطبعة الأهرام، القاهرة، 1977.

حريري، عبد الله محمد احمد: **بحث مقدم إلى المؤتمر العربي العلمي للتعليم والأمن**، المنعقد بأكاديمية نايف للعلوم الأمنية تحت شعار (الأمن مسؤولية الجميع) 1999م.

حسن، محمود: **الأسرة ومشكلاتها** ، دار المعارف، 1977.

حسين، زكريا: أستاذ الدراسات الإستراتيجية، المدير الأسبق لأكاديمية ناصر العسكرية ، مصر (www.khayma.com).

حيدر، فاروق: **تخطيط المدن والقرى**. الإسكندرية، منشاة المعارف. 1994.

الخشاب، مصطفى: **علم الاجتماع ومدارسه** . مكتبة الانجلو المصرية , القاهرة ،1977.

دائرة الإحصاءات العامة: **التعداد العام للسكان** ، عمان ، الأردن، 1994 .

الدباغ، مصطفى مراد: **بلادنا فلسطين**، بيروت: دار الطليعة، ج6، ط4، 1988.

درويش، خليل: **ظاهرة السرقة في الأردن** ، دراسات مجلد عدد 4 ،1994م.

رباعيه، احمد: **أثر الثقافة والمجتمع في دفع الفرد لارتكاب الجريمة**، المركز العربي للدراسات الأمنية، الرياض، 1984م.

رباعيه، احمد: **أنماط الجريمة في المجتمع الأردني وأشكال توزيعها**، دراسات مجلد 102، عدد 11.

رمضان، عمر السعيد: **دروس في الأجرام** ، دار النهضة . بيروت، 1972

زعزوع، ليلى: **جغرافية الجريمة الحضرية**، الدار العربية للعلوم ، الطبعة الاولى،2001م.

زهرة، عطا محمد: **الأمن القومي والأمن الجماعي الدولي**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1985.

زهرة، عطا محمد: **في الأمن القومي العربي**، منشورات جامعة قار يونس، 1991.

السراج، عبود: **علم الإجرام وعلم العقاب**، الطبعة الثانية، 1985م.

سلمان، محمد: **مشكلة الأمن الغذائي في الجمهورية العربية السورية وآفاق حلها**، دمشق دار الفكر،2001.

السودي، عبد المهدي: **البحث العلمي في التعريف بمشكلة، حجم الجريمة في الأردن**، بحث مقدم للندوة العلمية حول دور البحث العلمي في معالجة مشكلة الجريمة والانحراف في الدول العربية، أكاديمية نايف الأمنية ، الرياض ، 1998.

السودي، عبد المهدي: **تطور جرائم السرقة في الأردن** ، المجلة العربية للدراسات الأمنية . مجلد 12، العدد 33 ، 1997.

الشابندر، غالب: **نحو صياغة إسلامية لنظرية الأمن القومي**. www.balagh.com

عارف، محمد: **الجريمة في المجتمع، نقد منهجي لتفسير السلوك الإجرامي** . الطبعة الثانية مكتبة أنجلو المصرية ، 1981.

عبد الرحمن، إبراهيم: **دراسات في علم الاجتماع الجنائي**، مكتبة دار العلوم، الرياض، 1985م، ص111.

عتريسي، نايف: **قواعد تخطيط المدن**. بيروت، دار الراتب الجامعية.

عجوة، عاطف عبد الفتاح: **البطالة وعلاقتها في الجريمة في الوطن العربي**، المركز العربي للدراسات الأمنية، 1986.

العزة، رئيسة عبد الفتاح: **سلسلة تاريخ المدن والقرى الفلسطينية(2)** "نابلس في العصر المملوكي".ط1.نابلس: دار الفاروق للثقافة والنشر،1999.

العشري، عبدا لهادي محمد: **(أمن وحماية البيئة)** أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الندوة العلمية الثانية والأربعون ، أكتوبر1996م.

العشماوي، عبدا لحكيم: **مدينة صنعاء تركيبها الداخلي وعلاقتها الإقليمية**. صنعاء مركز عبادي للنشر، 1998.

العطار، عارف: **الإجرام في الخالص نموذج للإجرام في الريف العراقي** ، مطبعة المعارف بغداد.

عقل، محمود: **(مقدمة في علم الإجرام:دراسة في علم اجتماع الجريمة)**، نابلس، 1991م.

علام، احمد خالد: **تخطيط المدن**، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية.1998.

علي، يسر أنور وآمال عثمان: **الوجيز في علم الإجرام وعلم العقاب** . دار النهضة العربيـــة , 1977 .

العمر مضر خليل، والمومني محمد احمد : **جغرافيـة المشـكلات الاجتماعيـة**، دار الكندي للنشر والتوزيع، 2000.

العمر مضر خليل، والمومني محمد احمد: **التركيـب الاجتمـاعي للمدينـة والجريمـة**، دار الكندي للنشر والتوزيع،سنة 2000.

عوض، السيد حنفى: **سكان المدينـة بين "الزمـان والمكـان"** ، الناشر المكتب العلمي للكمبيوتر والنشر والتوزيع سنة 1997.

عيسوي، عبد الرحمن: **سيكولوجية الجنوح** ، المعارف بالإسكندرية .

غنيم، عثمان: **تخطيط استخدامات الأرض**. عمان دار الصفاء للنشر والتوزيع 2001.

فواز، مصطفى: **مبادئ تنظيم المدينة**. بيروت، معهد الإنماء العربي. 1980.

القاضي، محمود التوني: **علم الأجرام الحديث** , مكتبة أنجلو المصرية ، 1960.

القهوجي، علي عبدا لقادر: **علم الإجرام ، وعلم العقاب** ، الدار الجامعية، سنة 1987 .

كلبونه، عبد الله صالح : **تاريخ مدينة نابلس**، فلسطين، 1992.

كمونه، حيدر عبد الرزاق: **العلاقة بين ظاهرة التحضر والجريمة**، وزارة الثقافة والاعلام، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 1997.

المباحث العامة: **إحصاءات مدينة نابلس** لسنة 2004، نابلس، 2006.

المرياتي، كامل: والجابري، خالد: ، والتكريتي، يونس : **كتاب الأمن الاجتماعي**، ندوة فكريـــة، تشرين الأول 1997م.

مصلحي، فتحي:**تخطيط المدينة العربية**. القاهرة 1994.

نوق، محي الدين: **ظاهرة انحراف الأحداث في الأردن** ، دراسة استطلاعية ، مجلـــد دراســـات مجاد 7 ،1980.

الهلالي، نشأت: **الأمن الجماعي الدولي**، القاهرة، 1985.

(2)المراجع الانجليزية:

Allen E.L. **Perspectives on Deviance**, Prentice – Hall inc, Englewood, New Jersey, 1981.

Barbara W. **Crime and Penal Policy: Reflections on Fifty Years Experience**, George Allen and Unwin Publishers, 1978.

Bonger, W. **Criminology and Economic Condition**, Translated by Henry Horton, Boston, Little Brown.

Borown, L and Enrico, F. **Criminal Sociology**, Boston, 1901

Brewton, B. and Henry L .T. **Race and Ethnic Relations**, Fourth Edition, Houghton Mifflin Company, Boston, 1978.

Cohen, L.E. and Felson, M. Land Property Crime Rates, **U.S.A Sociology**, 86 No.1, 1980, pp 90-118.

Cromwell, F.Jr. and others, **Introduction Juvenile Delinquency**, West Publishing Co., New York, 1978.

Donaled, L.Jr and Suzanne, K. **Sociology**, Alfred knopt, New York, 1975.

Doyle, P. J. **Sociological Theory: Classical Founders and Contemporary Perspectives**, John Wiley and Sons, New York.

Frank Jonson (ed.). **Alienation Concept**, Term meaning seminar press, New York, 1973.

Gordon T. **The Explanations of Criminality**, Routledge and Kegan Paul London, 1962.

Hassim, S. **Community Corrections**, Holbrook Press, Boston 1976.

Jefferey, R. **Crime Prevention through Environmental Design**, Sage Publication, 1977.

Karel, F.S. and Cressy, D. Personality Characteristics of Criminals, **American Journal of Sociology**, 55 (1950), pp 476-484.

Leonard B. **A Survey of Social Psychology**, 2nd edition, Holt Rinehart and Winston, New York, 1980.

Martin R.H. and Lewis, Y. **Crime and Delinquency,** Bred edition Rand Publishing Co., Chicago, 1978.

Merton. R. **Social Theory and Social Structure**, Free Press, 1961.

Simposon, G. (trans), "Emile Durkheim" The Division of labour in Society and Anomic Suicide In K. Thompson and J. Tunstall (ed.), Sociological Perspectives, The Open University, 1971.

Tames, C. H. and others. **Group Counseling Theory and Process**, 2nd edition, Houghton Mifflin Company, Boston, 1980.

الملاحق

ملحق رقم (1)
إستبانة الدراسة

استبيان حول التوجهات نحو الأمن في مدينة نابلس

مقدم من الطالب
محمد توفيق "الحاج حسن "
برنامج ماجستير التخطيط الحضري والأقليمي
جامعة النجاح الوطنية / نابلس

مقدمة :

يهدف هذا الاستبيان إلى استطلاع الرأي حول شعور الناس بالأمن وما هي أهم مسبباته وعوائق استتباب الأمن في مدينة نابلس.

سيتم استخدام المعلومات لأغراض البحث العلمي فقط وسيتم التعامل مع هذه المعلومات بسرية تامة.

المعلومات الشخصية

العمر :.....

- الجنس :

❑ ذكر ❑ أنثى

المستوى التعليمي:

❑ ابتدائي ❑ ثانوي ❑ جامعي

الحالة الاجتماعية :

❑ متزوج ❑ أعزب ❑ أرمل ❑ مطلق

المهنة :

❑ موظف حكومي ❑ موظف أجهزة أمنية ❑ تاجر ❑ طالب/ـــه

❑ ربة بيت ❑ عامل

مكان السكن الأصلي:

❑ مدينة ❑ قرية ❑ مخيم.

إذا كنت تسكن في مدينة نابلس اذكر الحي الذي تسكن فيه ( ).

الرقم	السؤال	موافق بشده	موافق	غير متأكد	غير موافق	غير موافق بشده
1	مدينة نابلس من أكثر المدن في معدلات الجريمة.					
2	ضعف الأجهزة الأمنية ساهم في ارتفاع معدلات الجريمة في نابلس.					
3	الفلتان الأمني داخل المدينة حجر عثرة في مواجهة الجريمة.					
4	انعدام الأمن والأمان يقلل من فرص التطور والاستثمار في المدينة.					
5	ازدياد معدلات الجريمة في نابلس هي سياسة مبرمجة من قبل الاحتلال.					
6	معدلات الجريمة في مدينة نابلس سوف تزداد.					
7	البطالة والفقر ترفع من معدلات جريمة السرقة.					
8	الاكتظاظ السكاني يزيد من مشاكل الناس ويؤدي إلى القتل.					
9	تواجد السلاح زاد من معدلات الجريمة.					
10	التنظيمات المختلفة تساهم في عدم الكشف عن الجرائم وملاحقتها.					
11	السيارات المسروقة هي نوع من أدوات الجريمة (من أنواع الجريمة).					
12	أصبح الإنسان غير آمن على نفسه وعلى بيته وأولاده.					
13	أفكر في السكن خارج مدينة نابلس لانعدام الأمن.					
14	لا ارغب بالاستثمار الاقتصادي في المدينة لانعدام الأمن.					
15	ارتفاع معدلات الجريمة في نابلس تعود لتعدد المرجعيات والشخصيات المتنفذة.					

الرقم	السؤال	موافق بشده	موافق	غير متأكد	غير موافق	غير موافق بشده
16	المسلحون هم فوق القانون.					
17	معظم مقترفي الجرائم هم أصلا من خارج المدينة.					
18	هناك جهود شعبية ورسمية للحد من الجرائم.					
19	الشخص المتدين هو أقل دافعية لارتكاب الجرائم.					
20	السلطة والحكومة غير معنية بالوضع الداخلي والحد من الجريمة.					
21	الرشوة والفساد والمحسوبية عناصر تزيد من الجرائم					
22	غياب القانون والتشريعات الرادعة تساهم بارتفاع نسبة الجريمة.					
23	معظم مقترفي جرائم السرقة من المحتاجين والفقراء.					
24	في ظل الاحتلال كان الإنسان يعيش أكثر أمنا وأمانا.					
25	هناك مناطق معينة في المدينة تعتبر بؤر للجريمة.					
26	اكتظاظ المباني يزيد من المشاكل بين الجيران ويؤدي إلى اقتراف جرائم.					
27	العمارات السكنية الكبيرة هي أقل أمنا للساكنين.					
28	ضعف التكيف مع ثقافة مع ثقافة المدينة ترفع معدلات الإجرام.					
29	العائدون ساهموا في زيادة نسبة الجريمة.					
30	العمل في إسرائيل وتعلم ثقافتهم رفع من نسبة الجريمة					
31	الانتفاضة ساهمت في زيادة نسبة الجريمة					

ملحق رقم (2)

إحصائيات وبيانات حول الجريمة في الضفة الغربية

جدول (1): توزيع القضايا في الضفة الغربية حسب النوع والمنجز منها لعام 2004

نوع الجريمة	مجموع القضايا	المتابع	المنجز
حيازة سلاح	4	1	3
التهريب	8	0	8
تزوير وتزييف	65	11	54
الشروع بالسلب	0	0	0
سلب	18	8	10
شروع بالسطو	19	15	4
سطو	45	13	32
نصب واحتيال	53	16	37
حرق جنائي	154	104	50
أتلاف مال الغير	345	265	80
سرقة سيارة	217	123	94
سرقة مسجل	266	183	83
سرقة محل	406	235	171
سرقة لوحات سيارات	144	128	16
سرقة منزل	415	244	168
سرقة بلفون	253	141	112
اغتصاب	6	1	5
لواط	11	0	11
زنا	5	1	4
شروع بالخطف	9	4	5
خطف واختفاء	68	25	43
شروع بالقتل	29	4	25
قتل	89	18	71
انتحال صفة الغير	15	4	11
معاكسات هاتفية	118	63	55
جرائم الآداب	42	11	31
إيذاء	170	62	108
المجموع	2974	1670	1304

المصدر: الإدارة العامة للمباحث العامة/ المحافظات الشمالية للعام 2004

جدول (2): توزيع القضايا حسب نوعها لمحافظات الضفة الغربية لعام 2004

المحافظة	قضايا الأموال	قضايا الأشخاص	قضايا متفرقة
الخليل	242	44	81
بيت لحم	324	66	289
أريحا	46	3	27
الضواحي	167	37	13
رام الله	229	67	264
نابلس	602	108	346
سلفيت	122	32	52
طولكرم	203	78	230
قلقيلية	197	81	129
جنين	278	51	121

المصدر: الإدارة العامة للمباحث العامة/ المحافظات الشمالية للعام 2004

جدول (3): توزيع القضايا على أشهر العام لسنه 2004

الشهر	العدد
كانون ثاني	420
شباط	413
آذار	458
نيسان	440
أيار	421
حزيران	407
تموز	329
آب	362
أيلول	303
تشرين أول	279
تشرين ثاني	327
كانون ثاني	371
المجموع	4530

المصدر: الإدارة العامة للمباحث العامة/ المحافظات الشمالية للعام 2004

جدول (4): توزيع القضايا حسب نوعها والمنجز منها في مدينة نابلس لعام 2004

نوع الجريمة	مجموع القضايا	المتابع	المنجز
إيذاء	43	9	34
جرائم الآداب	7	1	6
معاكسات هاتفية	29	11	18
انتحال صفة الغير	1	0	1
قتل	16	1	15
شروع بالقتل	5	1	4
خطف وإخفاء	7	0	7
شروع بالقتل	0	0	0
زنا	0	0	0
لواط	0	0	0
اغتصاب	0	0	0
سرقة بلفون	73	28	45
سرقة منزل	49	24	25
سرقة لوحات	91	85	6
سرقة محل	89	54	35
سرقة مسجل	81	75	6
سرقة سيارة	39	5	34
إتلاف مال الغير	118	90	28
حرق جنائي	37	16	21
نصب واحتيال	7	3	4
سطو	6	0	6
شروع بالسطو	2	1	1
سلب	1	0	1
شروع بالسلب	0	0	0
تزوير وتزييف	9	1	8
قضايا متفرقة	347	211	136

المصدر: الإدارة العامة للمباحث العامة/ المحافظات الشمالية للعام 2004

جدول (5): توزيع القضايا حسب نوعها والمنجز منها في مدينة نابلس خلال 2004

الأشهر	مجموع القضايا	المنجز	المتابع
كانون ثاني	90	34	56
شباط	125	35	90
آذار	108	60	48
نيسان	101	36	65
أيار	107	47	60
حزيران	85	36	49
تموز	56	31	25
آب	81	37	44
أيلول	60	22	38
تشرين أول	53	20	33
تشرين ثاني	101	43	58
كانون أول	90	23	67

المصدر: الإدارة العامة للمباحث العامة/ المحافظات الشمالية للعام 2004

جدول (6): القضايا الجنائية في محافظة نابلس حسب نوع القضية لسنوات 2004، 2005،2006

نوع الجريمة	سنة 2004	سنة2005	سنة2005
إيذاء	43	28	29
جرائم الآداب	7	4	3
معاكسات هاتفية	29	108	72
انتحال صفة الغير	1	1	3
قتل	16	21	19
شروع بالقتل	5	2	5
خطف واختفاء	7	6	10
شروع بالخطف	0	1	2
زنا	0	1	0
لواط	0	0	0
اغتصاب	0	0	0
سرقة	422	730	428
إتلاف مال الغير	118	81	66
حرق جنائي	37	43	41
نصب واحتيال	7	9	7
السطو	6	6	6
شروع بالسطو	2	0	0
سلب	1	5	1
شروع بالسلب	0	0	0
رشوه	0	0	0
تزوير وتزييف	9	32	14
تهريب	9	0	0
إيذاء وإيذاء بليغ	لا توجد إحصائية	28	29
قضايا متفرقة	347	27	139
المجموع	1066	1133	872
المنجز منها	424	279	410

المصدر: الإدارة العامة للمباحث العامة/ المحافظات الشمالية للعام 2004

An-Najah National University
Faculty of Graduate Studies

The Significance and Role of Urban Security in Preventing Crime in the Palestinian Cities: An Analytical Study of Nablus City

Prepared By

Mohammed Tawfiq Mohammed "Al-Haj Hassan"

Supervised By

Dr. Ali Abdelhamid
Dr. Faisal Za'noon

Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master of Science in Urban and Regional Planning, Faculty of Graduate Studies, at An-Najah National University, Nablus, Palestine.

2007

The Significance and Role of Urban Security in Preventing Crime in the Palestinian Cities: An Analytical Study of Nablus City

Prepared By
Mohammed Tawfiq Mohammed "Al-Haj Hassan"
Supervised By
Dr. Ali Abdelhamid
Dr. Faisal Za'noon

Abstract

During the last ten years, especially after signing the Oslo Agreement and the transfer of authority to the Palestinian side, the Palestinian cities, including Nablus city, have shown a distinct physical expansion and an increase in population numbers and migration size. This expansion was directly reflected on the social, economic and cultural aspects in most of these cities. Comparatively, this physical expansion as well as the economic and cultural prosperity have certain negative impacts on the both the security and social conditions, through the appearance of some crimes and other negative issues like use of drugs and behavioural disorder.

The major aim of this thesis is to study and analyze the patterns and causes of such economic and social problems, including crimes in the Palestinian cities in general and in Nablus city in particular. Also, it aims at studying the significance and role of urban security in preventing these crimes.

To achieve this aim, the concepts concerning urban security and crime, in addition to the theoretical approaches in explaining crime and behavioural disorder were studied. Moreover, the current situation of crime in the West Bank in general and in Nablus city in particular was studied and analyzed based on the available statistics at the concerned security departments. The methodology of the thesis was based on both the descriptive and analytical methods as well as on the results of the questionnaire distributed to a selected sample of the districts of Nablus city, and covered a number of

questions to determine the degree of security feeling for the city's inhabitants.

The results of the study have indicated the significance of the political and security factors in the currently existed insecure conditions in the Palestinian territories as a whole and in Nablus city in particular. This is mostly due to the continuous Israeli occupation and the negative results of the political process as well as the results that accompanied the 2nd Intifada, including the increase in unemployment and poverty rates, the destruction of the bases of the national economy, and the increased destructive measures in terms of barriers, check points, and the separation wall. In addition, the study has indicated the contribution of the internal environment of Nablus city as well as its physical context and economic life in the increase of crime rates in certain areas or districts, especially the areas defined as poor or slum areas, which are characterized with high population density and condense houses, in addition to the areas that have a large diversity among the inhabitants.

The study has recommended the necessity of enhancing the role of the ministries and governmental institutions involved in security issues, such as the ministries of Justice, Education, and Interior with its related security departments. Also, the study has emphasized the importance of determining priorities in security issues for the community and the role of awareness in these issues. Finally, the study recommended the establishment of a specialized scientific center in the field of undertaking studies and researches, providing information, conducting awareness programs on crime and behavioural disorder, and proposing strategic plans to prevent crimes and disorder and achieve security for the society.